المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

السياسة الأمريكية في منطقة آسيا ـ الباسيفيك

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطالبة:
لامية رقان

تحت إشراف:
الدكتور منصور لخضاري

الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور مخلوف ساحل .....رئيسا

الدكتور منصور لخضاري.....مشرفا ومقررا

الأستاذ مصطفى خواص.....عضوا مناقشا

السنة الدراسية:

2014/2013

بسم الله الرحمان الرحيم

«شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم» الآية 18 من سورة آل عمران

صدق الله العظيم

قال القاضي الفاضل أستاذ العلماء البلغاء عبد الرحيم البيساني وهو يعتذر إلى العماد الأصفهاني عن كلام استدركه عليه: «**إنه قد وقع لي شيء وما أدري أوقع لك أم لا؟ وها أنا أخبرك به، وذلك أني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر**»

الإهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أمي وأبي أطال الله عمرهما،

عمتي مليكة التي كانت عونا وسندا لي طيلة مشواري الدراسي.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل الذي ما كان ليتم لولا مشيئته وتوفيقه أما بعد:

أتقدم بأسمى عبارات الشكر، العرفان والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور **منصور لخضاري** على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى كل توجيهاته، نصائحه، تشجيعاته، ووقوفه إلى جانبي طيلة إنجازي لهذا العمل، فكان نعم المشرف، فشكرا جزيلا أستاذ وإليك أهدي هذا العمل وأسأل الله عز وجل أن يبارك لك في صحتك، عملك وعلمك.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من الأساتذة مصطفى بن عبد العزيز، مصطفى صايج، لزهر ماروك وتوفيق حميل على مساعدتهم لي بالنصائح، والتشجيعات وبالمادة العلمية.

وأتقدم بالشكر كذلك إلى مدير مدرستنا الأستاذ الدكتور أمحند برقوق ومدير الدراسات الأستاذ رضا خمري، ورئيسة قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية الأستاذة عبير بوضياف، وكل أساتذة مدرستنا وعمالها.

الملخص

أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى زوال الثنائية القطبية، وبروز نظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى للحفاظ على مكانتها العالمية، وتكون القطب المهيمن على عناصر القوة خاصة منها القوة العسكرية والاقتصادية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية دخلت القرن الحادي والعشرين، وفي مفكرتها رهان إستراتيجي يتمثل في كيفية التجاوب مع التغيرات والتهديدات المنتشرة في العالم على مختلف الأصعدة، وهذه الرؤية موجهة بشكل خاص للقوى الصاعدة التي تعتبر تهديدا مباشرا لها ولهيمنتها وعلى رأسها الصين، الهند، البرازيل.... نتيجة لذلك، تقوم السياسة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين على أربعة محاور أساسية هي:

- المصالح الأمريكية متنوعة ومنتشرة عبر العالم، و سياستها عالمية وشاملة،
- تدخل الولايات المتحدة الأمريكية أية منطقة في العالم لها أهمية جيواستراتيجية، وتجعلها من ضمن أولوياتها،
- أيا كانت القوى الصاعدة، على الولايات المتحدة احتواؤها،
- التحالفات الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين هي القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها في تحركاتها الجيواستراتيجية.

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تجسيد المحاور الأربعة في أرض الواقع، وما استدارتها لآسيا- الباسيفيك إلا دليل على ذلك، حيث تعتبر هذه المنطقة (أي آسيا-الباسيفيك) مركز ثقل العالم في القرن الحادي والعشرين، نظرا لموقعها الإستراتيجي، كثافتها السكانية، ونموها الاقتصادي الذي يتميز بالتطور المستمر، إضافة إلى أن أهم دولة فيها، وهي الصين، مرشحة لأن تنافس في المستقبل أمريكا في إدارة العالم.

تحاول هذه المذكرة تحديد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا – الباسيفيك، إستراتيجيتها ودوافع توجهها نحو هذه المنطقة. وذلك من خلال الجواب على الإشكالية التالية: **ما هي السياسة المتبعة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لكسب رهان التحكم في منطقة آسيا – الباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة؟.**

الكلمات المفتاحية: آسيا – الباسيفيك، السياسة الخارجية، الهيمنة، الإستراتيجية، المصالح الحيوية .

Résumé

L'effondrement de l'Union soviétique a provoqué la disparition de la bipolarité, et l'émergence d'un seul pôle puissant dirigé par les États-Unis d'Amérique. Ainsi, ils consolident leur politique pour se maintenir et pérenniser leur puissance unipolaire, renforcer leur position internationale en vue d'être le leader incontesté et soigner leur leadership dans le monde. Leur ambition est de rester en position dominante sur la scène internationale.

Les États-Unis d'Amérique sont entrés dans le vingt et unième siècle avec un agenda et une politique ayant pour corollaire la stratégie avec laquelle ils comptent répondre aux changements et les menaces omniprésentes dans le monde. Cette vision est particulièrement destinée aux puissances émergentes qui constituent une menace sérieuse pour eux et qui sont menées par plusieurs pays, entre autres la **Chine, l'Inde, le Brésil...**

Cette politique US du vingt et unième siècle repose sur quatre axes principaux à savoir :

1. Leurs intérêts multiples répartis à travers le monde.
2. Les USA interviennent dans chaque région du monde ou il y a une importance géostratégique.
3. Quel qu'en soit une force émergente, les USA feront tout pour l'annihiler.
4. Les alliances stratégiques du vingt et unième siècle constituent la base d'appui des USA pour assouvir leurs desseins géostratégiques.

Les États-Unis d'Amérique feront tout ce qui est en leur pouvoir pour appliquer sur le terrain les quatre axes cités.

Les USA éprouvent un intérêt vital envers l'Asie-Pacifique, en mettant en application leur agenda et leur politique dans cette région du monde.

L'intérêt que représente ce mémoire est la présentation du rôle de la politique américaine dans le monde et particulièrement en Asie-Pacifique. Par conséquent, leur stratégie en Asie-Pacifique reflète leur vision du monde du vingt et unième siècle.

Parce que l'Asie-Pacifique est devenue un pivot central du monde de par sa position stratégique, son rôle très actif, sa forte densité démographique, et sa croissance économique en constante évolution.
C'est là aussi la zone du candidat potentiel qui va rivaliser dans un avenir proche avec cette puissance hégémonique les USA pour « gérer » le monde.

Partant de cela, ce mémoire vise à identifier la politique américaine dans cette région (Asie-Pacifique), sa stratégie, ses motivations et son approche pour s'y orienter. Le mémoire tente de répondre à la question suivante:

Quelle est la politique suivie par les États-Unis pour s'approprier le contrôle de la région Asie-Pacifique et gagner le pari après la fin de la guerre froide ?

Les USA ont atteint des résultats importants. Ils ont réussi à pénétrer dans la région, à maintenir ses alliés traditionnels comme fondement de base pour la protection de leurs intérêts vitaux dans la région.

Mots-clés : Asie-Pacifique, la politique étrangère, la domination, intérêts vitaux, la stratégie.

Abstract

The collapse of the Soviet Union put an end to the bipolarity so far shared with the United States. The downfall of the USSR skyrocketed the United States to first world leader whose ambition is to assume hegemony in every field possible.

This hegemony is made possible by the process of globalization, a 21st strategy to bar the development of the emergent powers mainly the Brazil, India, China

The United States transactions and strategy through globalization is simply a new form of frontier of challenge to face the new world order. What is meant by the frontier is the securing or the spread of American economic, political, and ideological systems throughout the world mainly in world areas such as Asia-Pacific which enjoy a geostrategic position.

It is our intention to discuss the above mentioned issue in this modest memoir with special consideration of the particularity of the US strategy, its aims and objectives in Asia -Pacific.

Works which outline the strategic dropt of American new form of domination.

Key words: Asia- Pacific, Foreign Policy, Domination, Vital interests, Strategy.

مقدمة

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما في السياسة الدولية، بصفتها الدولة الأكثر هيمنة على العالم منذ نهاية الحرب الباردة وزوال المعسكر الشيوعي بقيادة الإتحاد السوفياتي، برغم التحديات والصعوبات التي تعتري طريقها كمسألة توسع الدول التي ترغب بامتلاك الأسلحة النووية ، وظهور القوى الصاعدة وعلى رأسها الصين، إضافة إلى الواقع الذي بدأت ترتسم معالمه في العالم والمتمثل بنظام دولي متعدد الأقطاب، ورفض الإنفراد الأمريكي بالقطبية الأحادية، لذلك ولمواجهة هذه الصعوبات انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية مقاربة إستراتيجية قائمة على ثلاثة ركائز هي المصلحة الوطنية، الأمن القومي والاستمرار في الهيمنة.

إن تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أي منطقة في العالم، يظهر أن الولايات المتحدة في اختيارها لمنطقة ما تأخذ بعين الاعتبار مبدئيين، أما الأول فيتمثل في الأهداف الثابتة التي تركز فيها على الإطار المرجعي الذي تقوم عليه مصالحها الوطنية، والتي من أجل الحفاظ عليها مستعدة للدخول في حروب، والثاني هو ما تتضمنه المنطقة من معطيات جيواستراتيجية (الموقع، الأهمية الاقتصادية، التنوع في الثروات الطبيعية، التجارة...).

تستعين الولايات المتحدة الأمريكية عبر مسارها التاريخي عندما تريد الوصول إلى مناطق نفوذها وتحقيق مصالحها الحيوية بمختلف الوسائل العسكرية، الاقتصادية، السياسية ، التكنولوجية والثقافية، وتعتبر الوسيلة العسكرية الأكثر استعمالا عند الولايات المتحدة، فقد استخدمتها في عدة مناسبات مثل الحرب على العراق وعلى أفغانستان، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة غلفتها بحقوق الإنسان والديمقراطية بالنسبة للأولى وبالحرب على الإرهاب بالنسبة للثانية.

إن التغيرات الهيكلية التي عرفها النظام الدولي دفعت الخبراء الأمريكيين للنظر في إستراتيجيات الاحتفاظ بالوضع المهيمن الذي خرجت به الولايات المتحدة باعتبارها القوة المنفردة بالقطبية الأحادية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ومنع أية قوة من منافستها في ذلك وخاصة الصين، ولعل أكثر من عبر عن وجهة النظر هذه هو ***زبيغنيو بريجنسكي*** في كتابه **"رقعة الشطرنج الكبرى"**، حيث يرى أن الصين من اللاعبين الإستراتيجيين الذين لديهم قدرات وطموح وطني على ممارسة قوتها خارج حدودها، وهذا لتغيير الأوضاع

الجيوبوليتيكية القائمة، لذا فعلى أمريكا احتوائها، وفي نفس السياق يرى ***هنري كيسنجر*** أن تحول موازين القوى في القرن الحادي والعشرين في المجال الاقتصادي من الغرب إلى الشرق، يمهد الطريق لتنافس دولي كبير ربما سيؤدي إلى نزاعات كبرى بين كتلتين إحداها تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية والأخرى تمثلها روسيا والصين، لذلك معروف عن الولايات المتحدة الأمريكية أنها كلما رأت فضاءا جغرافيا ينمو ويتطور إلا وتغلغلت فيه بطرق مختلفة، وما منطقة آسيا – الباسيفيك إلا إحدى الفضاءات الجغرافية التي ترى فيها الولايات المتحدة رهان إستراتيجي لابد من كسبه، وهذا بلعب دور محوري في المنطقة، ومعروفا أيضا أن الولايات المتحدة في توجهاتها لا تعرف الحدود، لهذا طموحاتها واسعة.

1- أهمية الموضوع:

تحظى السياسة الأمريكية بدراسات عدة، فهي أكثر المواضيع المتناولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية باعتبار أن هذه السياسة مرتبطة ارتباطا كبيرا بما يحدث في الساحة الدولية، ولهذا تنبع أهمية موضوع الدراسة من التغيرات الهيكلية التي يعرفها القرن الحادي والعشرين، وذلك أن العلاقات الدولية تنزلق نحو الشرق "منطقة آسيا – الباسيفيك"، حيث أصبحت هذه المنطقة تتبوأ مكانة كبرى في مختلف الإصدارات الأكاديمية خاصة بعدما عرفت نموا اقتصاديا كبيرا ، كما أن هذا الموضوع يثير العديد من النقاشات حيث فهم أبعاده وتحليلها يساهم في تكوين نظرة شاملة على ما سوف يكون عليه القرن الحادي والعشرين، ويفتح آفاق جديدة للبحوث والدراسات العليا.

2- أسباب اختيار الموضوع:

يقف وراء اختيار موضوع هذه المذكرة مجموعة من الأسباب تتراوح بين الأسباب الذاتية والموضوعية، أما **الأسباب الذاتية** فتتجسد في الميول الشخصية للمواضيع المفتوحة خاصة في الحدود المكانية، والرغبة في التخصص في السياسة الأمريكية وكل ما يرتبط بها، و**الأسباب الموضوعية** تتمثل في معرفة حقيقة ما يتم تداوله في الأوساط الأكاديمية حول التراجع الأمريكي، حيث العديد من المفكرين الأمريكيين نفسهم الذين يعتبرون الولايات المتحدة الأمريكية القطب الواحد المهيمن على النظام الدولي يكتبون حول تراجعها وعلى

رأسهم ***فريد زكريا*** في كتابه **"عالم ما بعد أمريكا: تغير القوى العالمية"**، وقد سبقه قبل ذلك ***بول كينيدي*** في مقالته **"أفول القوى العظمى"**.

3- أدبيات الدراسة:

كما تم ذكره سابقا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحظى بدراسات علمية أكاديمية عديدة وفي مختلف المجالات، حيث تهتم بها مختلف الشرائح الفكرية والمجتمعية، فسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بمتابعة ودراسة العديد من المهتمين والمختصين، وهذا راجع لكونها الدولة الأكثر هيمنة على العالم منذ الحرب الباردة، وواصلت ذلك بعد نهاية الحرب الباردة من خلال القطبية الأحادية، كما أن سياستها لها ميزات وخصائص وتأثيرات على المستوى الدولي، وما يمكن ملاحظته هو نقص الدراسات الغير منشورة عن هذا الموضوع، وما تم العثور عليه عبارة عن دراسات تناولت مواضيع بحثية قائمة بذاتها ومن بينها:

- نسيمة طويل، « الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة»، (رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009).
- بن إسماعيل زكرياء، « أبعاد التواجد العسكري الأمريكي في شرق آسيا والباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة»، (مذكرة ماجستير، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر - 3- ، ماي 2013).

تعتبر الإستراتيجية العسكرية الأمريكية نقطة تقاطع المذكرتين والمذكرة قيد التقديم التي اعتبرت أهم سياسة أمريكية تنتهجها في آسيا – الباسيفيك معتمدة في ذلك على حلفائها في شمال شرق آسيا (اليابان وكوريا الجنوبية) وفي الباسيفيك (أوستراليا...).

4- الإشكالية:

في ظل سقوط الإتحاد السوفياتي، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية القوة العالمية المنوط إليها قيادة العالم، وصناع القرار الأمريكيون يسعون أن تكون العقود التالية لفترة ما بعد الحرب الباردة هي عقود أمريكية بلا منازع، لذلك فالولايات المتحدة الأمريكية متواجدة في كل المناطق، ومن هذه المناطق منطقة آسيا – الباسيفيك.

فإذا كانت السيطرة والهيمنة هما الوصف الأقرب لانتشار المصالح الأمريكية وتواجدها في مختلف بقاع العالم عامة، ومنطقة آسيا – الباسيفيك خاصة، **فما هي السياسة المتبعة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لكسب رهان التحكم في منطقة آسيا – الباسيفيك بعد نهاية الحرب الباردة؟**

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات التالية:

- كيف يمكن تعريف السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة؟
- ما هي أهمية ومكانة منطقة آسيا – الباسيفيك في السياسة الأمريكية؟
- ما هي الإستراتيجيات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية لكسب رهاناتها في منطقة آسيا – الباسيفيك؟

5- حدود الإشكالية:

أ. **الحدود المكانية**: تركز هذه الدراسة على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وتتخذ مجالا محددا لها يتمثل في منطقة آسيا – الباسيفيك، وهو فضاء واسع بمختلف مكوناته واختلافاته، وتم اختيار هذا الفضاء الواسع لاعتبارين:

1- مجال التواجد الأمريكي لا تحده حدود، فلو تم إلقاء نظرة على مشاريعها لا تم التأكيد على ما تم ذكره، وما مشروع الشرق الأوسط الكبير إلا أحد المشاريع الأمريكية التي تؤكد على أن تواجدها في فضاء جغرافي ما لا يعرف الحدود.

2- الولايات المتحدة الأمريكية لما اتجهت إلى هذه المنطقة الواسعة اتجهت إليها على شكل كتلة، حيث تكون مهيأة لمختلف التحركات أو التحالفات التي يمكن أن تتشكل في المنطقة وتهدد بمصالحها الحيوية وبحلفائها.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح آسيا – الباسيفيك ليس له معنى واحد، فقد قدمت له العديد من التعاريف، ولكن رغم هذا فقد تمت الإشارة في الفصل الثاني إلى الأقاليم المكونة له.

ب. **الحدود الزمنية**: حددت فترة ما بعد الحرب الباردة كمجال زمني للدراسة، حيث عرفت هذه الحقبة التاريخية أحداث عديدة متعلقة بوضعية منطقة آسيا – الباسيفيك في سلم أولويات الولايات المتحدة، حيث في فترة ***جورج بوش الأب*** تكاد تكون هذه المنطقة مهمشة نظرا لاهتمامه المنصب حول ترتيب نظام ما بعد الحرب الباردة، في حين أن في فترة ***بيل كلينتون*** حظيت هذه المنطقة باهتمام من طرف إدارته وذلك من خلال عامل أساسي هو الاقتصاد حيث جعل من الصين حليف استراتيجي، أما خليفته ***جورج بوش الابن*** فقد ركز على الحرب الاستباقية وأدخل المنطقة فيما يعرف بالحرب على الإرهاب، حيث شاركت بعض دول المنطقة إلى جانبه في الحرب على الإرهاب، وجعل الصين منافس استراتيجي، أما في فترة ***باراك أوباما*** فقد كانت هذه المنطقة من ضمن أولوياته خاصة في عهدته الثانية حيث صرح عن سياسة إعادة الانتشار.

6- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية تم افتراض التالي:

1- النمو المتسارع لمنطقة آسيا – الباسيفيك جذب إليها الولايات المتحدة الأمريكية.
2- التواجد الأمريكي في منطقة آسيا – الباسيفيك كان منذ الأزل.
3- كلما كان هناك تنويع في الآليات الأمريكية تجاه آسيا – الباسيفيك، كلما دل ذلك على بداية تبلور إستراتيجية أمريكية في المنطقة.

7- الإطار النظري:

من أجل وضع الدراسة في إطار علمي، تم وضعها في إطار نظري وهذا الإطار يتمثل في النظريات التالية:

1- **النظرية الواقعية**: ينظر للواقعية أنها المنظور المهيمن على دراسة السياسة الخارجية، وقد اعتبر الكثير من المحللين أن المسلمات الأساسية للواقعية هي الدليل

الأفضل لتفسير سلوكيات الدول خاصة سلوكياتها الخارجية، فتعظيم الأمن والنفوذ هما أهداف السياسة الخارجية الأكثر إلحاحا وهما يمثلان أشكال مختلفة لسياسة القوة، وقد مكن اعتماد هذه النظرية من فهم أن المنظور الواقعي هو المسيطر على السياسة الأمريكية خاصة جانبها البرغماتي، لذا تزايد اهتمامها بمنطقة آسيا – الباسيفيك جاء كتأكيد على الرغبة في استمرارها في فرض نفوذها وقوتها.

2- **النظرية الليبيرالية الجديدة**: هي جاءت نتيجة تحولات عديدة وعميقة شهدها المجتمع الدولي منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، ضمن هذا التصور هناك الليبرالية التجارية التي ترى أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، وهذا ما يظهر في منطقة آسيا – الباسيفيك، فرغم التوترات التي تعرفها دول المنطقة خاصة تلك المتنازعة على بحر الصين الجنوبي (الصين، الفيتنام، الفلبين...)، فإن هناك علاقات تجارية واقتصادية تربط هذه الدول، ما يخلق نوع من الاعتماد المتبادل بينها ويثنيها عن تصعيد النزاع والوصول لاستعمال القوة، ونفس الشيء بالنسبة لأمريكا مع الصين فبرغم العلاقات المتراوحة بين المد والجزر والتنافس الموجود بينهما، إلا أن هناك مصالح تربطهما خاصة الاقتصادية منها.

3- **نظرية الدور:** التي تركز على تصور الدور الوطني وتأثيره في أداء السياسة الخارجية، فكون الولايات المتحدة منذ خروجها منتصرة من الحرب العالمية الثانية وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي تلعب دور القائدة، فإن هذا جعل من سياستها الخارجية تتأثر، حيث حفاظا على هذا الدور فإنها مستعدة لعمل أي شيء ورغما عن الشرعية الدولية والتاريخ يشهد لها على ذلك وما غزوها للعراق، واستعمالها لحقوق الإنسان للتدخل في شؤون الدول الداخلية تحقيقا لمصالحها إلا أكبر دليل على ذلك ...

8- **<u>المقاربات</u>**:

1- **المقاربة الجيوبوليتيكية**: تقوم على دراسة المعطيات الجغرافية دراسة سياسية، حيث تساعد على الدراسة والقراءة السياسية للأبعاد والمحددات الجغرافية الطبيعية والبشرية...، وفي هذا الموضوع تظهر هذه المقاربة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمجال الجغرافي لآسيا – الباسيفيك لما يمثله هذا المجال من أهمية لها،

فسيطرة أمريكا عليه يعطيها الفعالية، الحيوية، الحصانة الأمنية، الاقتصادية والعسكرية، خاصة أن هذا الفضاء الجغرافي هو مركز الثقل في القرن الحادي والعشرين.

2- **المقاربة الجيواستراتيجية**: هي القراءة الإستراتيجية للمحددات والأبعاد الجغرافية وهي أعمق وأبعد نظرا من المقاربة الجيوسياسية، لأنها تسعى للوقوف على الرهانات الإستراتيجية التي تتيحها القراءة الجيوسياسية، فحسب هذه المقاربة، فإن الفضاء الأسيوي الباسيفيكي يضم أكبر المنافسين لأمريكا وعلى رأسهم الصين، كما تضم أعدائها كروسيا والهند، وفي القرن الحادي والعشرين سيظهر تنافس بين اللاعبين الجيواستراتيجين.

9- <u>الإطار المنهجي:</u>

نظرا لطبيعة الموضوع، فإن الدراسة تتطلب استعمال عدة مناهج من بينها:

1- **منهج التحليل النسقي**: هو منهج يستعان به في ميدان دراسة السياسة الخارجية حيث يمكن الباحث من استخدام عدة مستويات للتحليل وذلك بشكل متصل ومتكامل، وعليه هذا المنهج يظهر كخط أساسي في الدراسة، وذلك من خلال تحليل أنماط وتفاعلات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة آسيا – الباسيفيك.

2- **منهج دراسة الحالة**: تم اعتماده من خلال إسقاط توجهات السياسة الأمريكية على منطقة محددة تتمثل في منطقة آسيا – الباسيفيك.

10- <u>الإطار المفاهيمي:</u>

هناك عدة مفاهيم تحتاج للضبط منها:

1- **السياسة الخارجية**: عرف هذا المصطلح العديد من التعاريف، وذلك نظرا لتعدد المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها كالأهداف، الوسائل، التوجهات، المحددات والأدوار، فيعرفها ***تشارلز هيرمان*** فيقول « تتألف السياسة الخارجية من السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من

يمثلوهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية »[1] ، أما ***جورج مودلسكي*** أستاذ العلوم السياسية في جامعة واشنطن فيعرفها بأنها «عملية تحويل المدخلات إلى أنشطة، الهدف منها تحقيق أهداف محددة كتغيير سلوكيات الدول الأخرى أو التكييف مع مقتضيات ومتغيرات البيئة الدولية»[2] ، ويمكن القول أن السياسة الخارجية عبارة عن السلوكيات والنشاطات التي تقوم بها الدولة خارج حدودها أي اتجاه البيئة الخارجية.

2- **المصلحة الوطنية**: مفهوم قديم في أدبيات علم السياسة، ويرجع الفضل الأكبر في إثارته من جديد خلال القرن العشرين إلى المدرسة الواقعية، حيث قدمت تحليلها للسلوك الدولي بناءا على مفهوم المصلحة الوطنية كوحدة للتحليل، وقد عرف المصطلح عدة تعاريف، ولكن يمكن تحديده بأنه يحتوي على تلك المظاهر التي تسعى الدول لتحقيق آمالها، والتي تحمل الصفة الدائمة والثابتة لظروف تلك الدولة، وتجد بعض الدول نفسها أمام ضرورة تحديد مصالحها الجوهرية في ظل الهيمنة الكاملة على الأقاليم المجاورة أو البعيدة عن إقليمها، وعليه فإن كل دول العالم صغيرة أم كبيرة، تجد من الضروري التعبير عن مصالحها الجوهرية، لتأمين الحدود الإستراتيجية الآمنة حتى وإن جرى تأمين هذه المصالح بسياسات غير أخلاقية وبعيدة عن القيم الجوهرية للأعراف الدولية، فالدول من أجل مصالحها الوطنية مستعدة للدخول في حروب[3].

3- **الحرب الباردة:** عبارة عن حالة من التوتر الدولي لم تصل إلى المواجهة المباشرة، نشأت بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من جانب، وبين الاتحاد السوفياتي وحلفائها من جانب آخر عقب الحرب العالمية الثانية، استعملت فيها مختلف الوسائل الدبلوماسية، الاقتصادية والإعلامية، وقد شهدت هذه المرحلة فترات حرجة وصلت إلى حد المواجهة كأزمة صواريخ كوبا[4].

4- **الإستراتيجية**: ارتبطت الإستراتيجية فيما مضى بالميدان العسكري، واعتبر هذا المفهوم مصطلح عسكري، لكن فيما بعد دخل هذا المفهوم إلى ميادين عدة كالاقتصاد،

1-أحمد النعيمي سمي، **السياسة الخارجية**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص20.
2- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**. الطبعة الثانية؛ القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 9.
3-ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**. عمان: دار مجدلاي، 2004، ص 332.
4-**المرجع نفسه**، ص 162.

السياسة، الاجتماع...وأصبح مرتبط بمختلف مناحي الحياة، فلكل دولة إستراتيجيتها الخاصة النابعة عن إيديولوجيتها، وسياستها المستندة إلى قدراتها المادية والمعنوية، والمتعلقة بطموحاتها الوطنية والقومية، والتي تتطور أو تتغير تبعا للتطورات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية، وحسب الأوضاع الدولية والإقليمية المحيطة بتلك الدولة[1].

10-هيكلية الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على مقدمة، ثلاثة فصول، خاتمة وقائمة المراجع، حيث تتضمن المقدمة تقديم للموضوع مع الإشكالية وكل العناصر التي تكون المقدمة.

الفصل الأول يتناول السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة وذلك من خلال أربعة مباحث، يتعرض الأول للتعريف بالسياسة الخارجية الأمريكية، ويتحدث الثاني عن مقومات السياسة الخارجية الأمريكية، في حين المبحث الثالث يتطرق لمضامين السياسة الخارجية الأمريكية، أما المبحث الرابع والأخير فإنه يتناول المؤسسات الرسمية والغير رسمية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، والفصل الثاني المعنون بـ" أهمية ومكانة منطقة آسيا – الباسيفيك في السياسة الأمريكية" جاء أيضا في أربعة مباحث حيث الأول يخص الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا – الباسيفيك، ويتطرق الثاني إلى الجذور التاريخية للتواجد الأمريكي في منطقة آسيا – الباسيفيك، في حين أن المبحث الثالث يتحدث عن دوافع ومبررات التواجد الأمريكي في المنطقة، أما المبحث الأخير فيتعرض لمحور نفوذ أمريكا في المنطقة، أما الفصل الثالث فقد خصص للإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا – الباسيفيك، فيه ثلاثة مباحث، المبحث الأول يهتم بمرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، والثاني يتعرض للقضايا الآسيوية في الإستراتيجية الأمريكية والمبحث الثالث يتناول ردود أفعال دول المنطقة على الإستراتيجية الأمريكية.

الخاتمة تضم إجابة على الإشكالية وأهم الاستنتاجات. وأخيرا قائمة المراجع وتضم مختلف المصادر المعتمدة في الدراسة.

1-الجاسور، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

الفصل الأول:
السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

من أبرز ملامح نهاية الحرب الباردة هو انهيار المعسكر الشيوعي بقيادة الإتحاد السوفياتي، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية، ما جعل منها محور اهتمام الأكاديميين والمحللين وأصبحت الدراسات المتعلقة بالسياسة الأمريكية تحتل مساحة كبيرة في قضايا السياسة الدولية خاصة سياستها الخارجية، لأن هذه الأخيرة لا تخصها وحدها فقط، وإنما تخص جميع دول العالم نظرا لتأثيراتها عليهم ومصالحها المنتشرة في مختلف بقاع المعمورة.

وعليه سيكون هذا الفصل خاص بالسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، وجاء في أربعة مباحث، أما **المبحث الأول** فيتطرق لتعريف السياسة الخارجية الأمريكية وذلك بالبحث في خصائصها وأهم التيارات و المدارس المؤثرة فيها، في حين أن **المبحث الثاني** يتناول مقومات السياسة الخارجية الأمريكية، وقد تم التركيز فيه على المقومات الاقتصادية، العسكرية، التكنولوجية و الثقافية دون التطرق للمقومات الجغرافية والسكانية ذلك لاعتبارين، الأول يتعلق بكون المنافسة بين الدول خاصة القوية منها يتم على المقومات التي تم ذكرها أعلاه، والثاني مرتبط بكون الولايات المتحدة الأمريكية لما تم تصنيفها على أنها قوة عالمية فإن معايير التصنيف كانت على أساس المقومات الاقتصادية، العسكرية والتكنولوجية.

أما **المبحث الثالث** يتعرض لمضامين السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة والتي ستظهر في فصول هذه المذكرة، وأخيرا **المبحث الرابع** يتحدث عن المؤسسات الرسمية والغير رسمية التي لها تأثير في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

المبحث الأول: التعريف بالسياسة الخارجية الأمريكية

لكل دولة سياسة خارجية تترجم بها سلوكياتها خارج حدودها، وبالتالي اتجاه البيئة الدولية، وهذه السياسة هي التي توجه علاقاتها مع الوحدات الدولية الأخرى؛ والسياسة الخارجية تختلف من دولة لأخرى وهذا نتيجة لاختلاف مقومات كل دولة، نظامها السياسي وموقعها على المسرح الدولي، وما الولايات المتحدة الأمريكية إلا أحد هذه الدول التي لها سياسة خارجية.

فالسياسة الخارجية الأمريكية هي تلك السياسة والسلوكيات التي تخرجها إلى البيئة الخارجية من أجل التعامل مع كل مكوناتها، وهي سياسة عالمية شاملة تدار على ضوء أهداف ثابتة، ولكن في ظروف متغيرة وترسم في إطار مرجعي واحد هو المصالح الوطنية، دون نسيان أن السياسة الخارجية الأمريكية نابعة من ازدياد وتنامي القوة الأمريكية المتعددة الأبعاد، حيث أن القوة الكلية التي وصلت إليها الولايات المتحدة فريدة بانفتاحها وحضورها الشامل. فأمريكا لها إمكانية السيطرة على كل البحار والمحيطات، تملك قوى برمائية تتيح لها التدخل في كل مكان في العالم، والقوى التابعة لها والمرتبطة بها موزعة في كل القارات، لها اقتصاد ديناميكي متطور، لها تكنولوجيا عالية، و ترسانة عسكرية قوية[1].

إن جوهر النظرة الأمريكية للسياسة الخارجية وللعلاقات الدولية يقوم على المصلحة الأمريكية القومية العليا بالأساس، والتي تتكون من ثلاثية (**القيم - القوة - التجارة**) التي تكون حاضرة في ذهن ووجدان الأمريكيين، إضافة إلى نظرتهم للذات التي ترى أن أمريكا أمة مميزة **بالرسالة** التي رآها الله أنها جديرة بها، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية لما دخلت الساحة الدولية دخلت من منطق أنها ستسلك سلوكا إمبراطوريا، فحسب ***هنري كيسنجر*** *Henry Kissinger* (*) فإن الإمبراطوريات لا تهتم بأن تدير شؤونها في إطار نظام دولي، فهي تطمح إلى أن تكون هي ذاتها النظام الدولي، وفي نفس السياق جاء تصور

1-Fraser Cameron, **US Foreign Policy after the Cold War Global hegemon or reluctant Sheriff ?**. (Second Edition); London and New York : Routledge Taylor &Francis Group,2006,p 13.

(*)شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية من 1973-1977، و مستشار الأمن القومي في حكومة ريتشارد نيكسون، مدير الدراسات في مجلس برنامج العلاقات الخارجية الخاص بالأسلحة النووية و السياسة الخارجية (1955-1956) .

ضابط البحرية الأمريكية ***ألفريد ثاير ماهان Alfred Thayer Mahan***في كتابه « The Interest of America in Sea Power » فيقول:

« على الولايات المتحدة أن تنشر نفوذها التجاري في أنحاء الأرض...إن مبدأ مونرو يوجب على أمريكا رفض أي نفوذ آخر...الأمر محكوم بالمصلحة القومية وحدها، ولا يبدو أن لها حدودا. فعلى الولايات المتحدة الارتقاء إلى مصاف القوى العظمى في منطقة الباسيفيكي...، وتكمن المصلحة القومية من حيث جوهرها المعلن، في ربطها بهيمنة أمريكية ممتدة إلى ما بعد البحار...إنها إرادة الهيمنة...على الولايات المتحدة الأمريكية أن تضمن لبلدان القارة الأمريكية ولسواها...التطور... ولأداء مهمة كهذه، ينبغي للبلد أن يكون جاهزا للحرب...»[1]

وعشية نهاية القرن العشرين، يعبر مجلس الشيوخ الأمريكي عن رؤيته لدور أمريكا الكوني في مطلع القرن الجديد القرن (الحادي و العشرين) فيقول:

«على التجارة العالمية أن تكون تجارتنا وستكون كذلك، فنحن سنملأ البحار بأساطيلنا التجارية، وسنبني أسطولا على قدر عظمتنا. وسوف ترسم معالم طرقاتنا التجارية مستوطنات كبيرة تحكم نفسها بنفسها، وترفع علمنا وتعمل لأجلنا. أما مؤسساتنا فسوف تتابع علمنا على أجنحة تجارتنا.وسوف يبلغ القانون الأمريكي، النظام الأمريكي، الحضارة والعلم الأمريكيان، الشواطئ المعزولة حتى الآن، لكنها ستسطع قريبا بنعمة الله» [2]

من خلال ما سبق يظهر أن الرسالة الأمريكية تتحقق بتحقق مصلحتها القومية وهذا بثلاثية (القيم - القوة - التجارة) مجتمعة.

إذن يمكن القول أن السياسة الخارجية الأمريكية تشكلت استجابة لأمرين هما القوة المتنامية والمصالح التوسعية. ففي دراسة حديثة لأحد أهم الباحثين السياسيين في أمريكا وهو ***فريد زكريا*** بعنوان ***من الثروة إلى القوة*** **(From Wealth to Power)** يستعرض فيها الدور الأمريكي في العالم تاريخيا، محاولا تفسير مسار السياسة الخارجية الأمريكية

1- سمير مرقس، **الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة- الدين- القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003، ص 43.
2- المرجع نفسه، ص 44.

والديناميكية العامة المحركة لها، والتي يجدها أنها سياسة مبنية على التوسع، أي أنها سياسة توسعية.

فحسب زكريا فإن السياسة الخارجية لا تصنعها الأمة ككل، وإنما تصنعها حكومتها، وبالتالي فإن ما يهم هو قوة الدولة، فحسبه كلما مال صانعوا القرار على المستوى المركزي وهم في الحالة الأمريكية الرئيس وأقرب مستشاريه إلى ضرورة توسيع النفوذ الأمريكي في الخارج، فإن ذلك يعني زيادة قوة الدولة، وهنا يظهر المنظور الواقعي الذي يركز على القوة و النفوذ[1].

المتتبع للسياسة الخارجية الأمريكية، ولطبيعة الدور الأمريكي على مر العهود الرئاسية المتعاقبة، يجد أن هناك فكرة مركزية تحكم هذه السياسة ألا وهي **أن قيم أمريكا، ومؤسساتها، وآلياتها لابد وأن تمتد إلى العالم كله**، قد تختلف الوسائل والأساليب من فترة لأخرى، ولكن مضمون الفكرة يبقى كما هو، حيث تعمل على تجسيد مهمة التوسع ذات الطابع الإمبراطوري، في هذا الصدد يقول زعيم الجمهوريين في الكونغرس ***نيوت جينجريتش*** في عام 1995:

> «أمريكا وحدها قادرة على قيادة العالم... قيمنا يستعيرها العالم أجمع. تكنولوجيتنا التي حولت أنماط الحياة كانت العنصر الأول المحرك للعولمة. اليوم قوتنا العسكرية متمركزة في كل مناطق المعمورة بناءا على طلب الحكومات المضيفة، ليس لإخضاعها، ولكن لتلبية الرغبة بالحرية وبالديمقراطية لهذه الحكومات ولشعوبها... بدون حضارة أمريكية حية فإن البربرية والعنف والدكتاتورية سوف تسيطر على الأرض.»[2]

إنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هناك علاقة جدلية تربط بين بعدين أساسيين يعتبران من المحاور الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية وفي رؤيتها للعالم، وهذه العلاقة الجدلية تربط بين القوة والقيم، حيث أن المصالح الأمريكية لا يمكن أن تتحقق إلا بالقوة، والقيم الأمريكية لا يمكن أن تنتشر إلا بالقوة، فبقاء أمريكا قوية مرتبط إلى حد كبير

1- فريد زكريا، **من الثروة إلى القوة: الجذور الفردية لدور أمريكا العالمي**. (ترجمة: رضا خليفة). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999، ص 44.

2 - مرقس، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 65-66.

بتحقيق المصالح الوطنية ونشر القيم الأمريكية، وحتى يتم ذلك لابد من ممارستها للقوة، وعليه يمكن اعتبار عنصر القوة أحد العناصر الأساسية التي يعتمد عليها بقاء أمريكا.

بإلقاء نظرة على العديد من الكتابات للكثير من الإستراتيجيين المعنيين بالشؤون الأمريكية خاصة الخارجية منها يظهر التأكيد على ما ذكر أعلاه، ففي هذا السياق ***زبغنيو بريجنسكي***Zbigniew Kazimienz Brezin يتحدث في كتابه ***رقعة الشطرنج الكبرى*** عن السيادة الدولية الأمريكية التي تجسدت بفضل امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية لقدرات متنوعة في جميع المجالات، وفي العقود الأخيرة الولايات المتحدة الأمريكية تركز كثيرا على الثقافة، فأصبحت النموذج المفضل لدى عدة شعوب في العالم خاصة الشباب منهم، ويضيف أن الزعامة العالمية الأمريكية تستند إلى شبكة معقدة من التحالفات والائتلافات مثل حلف شمال الأطلسي، منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي – الباسيفيكي(APEC)، كذلك المؤسسات الاقتصادية المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهذه المنظمات، التحالفات، المنتديات والمؤسسات إنما تخضع بشدة للسيطرة الأمريكية[1].

يحدد بريجنسكي أربعة مجالات تجعل أمريكا قادرة على بسط نفوذها وممارسة القوة، وهذه المجالات يمكن تسميتها بمنظومة القوة الأمريكية وهي كالتالي[2]:

- المجال العسكري: تملك قدرة عالية لا نظير لها.
- المجال الاقتصادي: تظل متقدمة في النمو العالمي حتى لو واجهت التحدي في بعض المجالات من قبل ألمانيا واليابان اللتين لا تتمتعان ببقية ما تتمتع به من مزايا القدرة العالمية.
- المجال التكنولوجي: تحتفظ بالتقدم الشامل في جميع مجالات الابتكار الحاسمة.
- المجال الثقافي: تتمتع بجاذبية لا يزاحمها أحد فيها خصوصا لدى شباب العالم.

إن اجتماع هذه العوامل سوف تمنح الولايات المتحدة الأمريكية قدرة سياسية لا تقاربها أية دولة أخرى، وبالتالي يمكنها بهذه المجالات الأربعة أن تفرض هيمنتها وتبقى الدولة القائدة لنظام القطبية الأحادية.

1- زبغنيو برجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية و متطلباتها الجيواستراتيجية**. (ترجمة: أمل الشرقي). الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص ص 50-51 .

2- **المرجع نفسه**، ص 53.

أما ***صامويل هنتغتون***[*] *Samuel Phillips Huntington* فإنه يؤكد على أن عالما بدون سيادة الولايات المتحدة الأمريكية سيكون عالما أكثر عنفا وفوضى وأقل ديمقراطية، وأدنى في النمو الاقتصادي من العالم الذي يستمر تأثير الولايات المتحدة فيه أقوى من تأثير أية دولة أخرى على صياغة الشؤون العالمية، لذلك فحسبه السيادة الدولية المستدامة للولايات المتحدة ضرورية لرفاهية وأمن الأمريكيين أولا، ولمستقبل الحرية، الديمقراطية، الاقتصاد المنفتح والنظام الدولي في العالم ثانيا، ويضيف إن المسؤولين في الإدارة الأمريكية يمارسون مهامهم في ضوء أن العالم أحادي القطب، ويتفاخرون بتعالي بالقوة الأمريكية [1].

لا يمكن الحديث عن السياسة الخارجية الأمريكية دون التطرق إلى أهم المدارس المساهمة في صياغة الرؤية العالمية للسياسة الخارجية الأمريكية، ولما فترة الدراسة حددت بفترة ما بعد الحرب الباردة فسيكون التركيز على المدرسة الواقعية ومدرسة المحافظين الجدد.

1. **المدرسة الواقعية**: ساهمت هذه المدرسة في صياغة رؤية واضحة المعالم للسياسة الخارجية الأمريكية، وهذا انطلاقا من التصورات الفكرية حول الأهداف الوطنية والاعتماد على أهم ما في هذه المدرسة ألا وهي القوة، النفوذ والبرغماتية. كما أضفت هذه المدرسة على السياسة الخارجية الأمريكية الطابع البرغماتي، وهذا نتيجة السعي الدائم لهذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف المادية والرمزية، المعنوية والغير المعنوية، بالتالي توسيع مجالها ليشمل كامل مكونات النظام الدولي، وتعمل على الإبقاء على مفهوم الهيمنة الأمريكية على العالم، ذلك باستخدام جميع الوسائل حتى العسكرية منها، فبالنسبة للواقعية لا يوجد هناك أخلاق في السياسة الخارجية إنما هناك فقط ما يعرف بالمصالح الحيوية، فمنذ ظهور البشرية والعلاقات الإنسانية هي علاقات صراعية من أجل البقاء، تطور الأمر إلى الدول ففي نهاية المطاف فإن الدول ما هي إلا مجموعة بشرية تسكن رقعة جغرافية تعرف بالإقليم إضافة إلى

(*) أستاذ العلوم السياسية، اشتهر بتحليله للعلاقة بين العسكر و الحكومة المدنية و ببحوثه في انقلابات الدول، و بأطروحته بأن اللاعبين السياسيين المركزيين في القرن21 سيكونوا الحضارات، من أشهر مؤلفاته "صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي" ، توفي في عام 2008.

1- مرقس، **مرجع سبق ذكره**، ص 72.

عنصر السلطة، وهذه العناصر موجودة في المجتمعات البشرية، لذلك فقد رأت هذه المدرسة أن السياسة الخارجية الأمريكية لا يجب أن تحكمها استراتيجيات ثابتة، بل يجب أن تتعدد وتتنوع بكل أبعادها حسب الجهة التي تتعلق بها السياسة في الساحة العالمية وظروفها الخاصة، والشيء الذي يجب أن يكون ثابتا وراسخا في السياسة الخارجية الأمريكية هي الأهداف التي تدور حول الهيمنة، التوسع والمصلحة القومية[1].

2. **مدرسة المحافظين الجدد**: تأسست هذه المدرسة على يد المفكر الألماني ***ليوشتراوس*** الذي هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1938، وعمل أستاذا جامعيا في جامعة شيكاغو، وأسس ما عرف **بالشتراوسية الليبرالية** التي مثلت الجذور الأولى لفكر المحافظين الجدد. والمحافظون الجدد هو الاسم الأمريكي لمجموعة من الناس كانوا معروفين في مطلع التسعينيات، دخلوا للإدارات الأمريكية المتعاقبة أو عملوا فيها، لكن نفوذهم وتأثيرهم لم يظهر إلا في إدارة الرئيس *جورج بوش الابن*[2].

تنطلق هذه المدرسة من منطلق أساسي هو أنه حان الوقت لبسط الهيمنة الأمريكية على العالم، وخلق أوضاع إقليمية جديدة تخدم المصالح الأمريكية، وذلك حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة لكل من يخالف أو يعترض على السياسة الأمريكية. هذه المدرسة تتكون من جيلين، أما الجيل الأول فقد تبلور في الستينات من القرن العشرين، وجاءت أفكاره كرد فعل للظروف الدولية والتحديات الداخلية التي تعرضت لها أمريكا في الفترة الممتدة من الحرب العالمية الأولى إلى حرب فيتنام في منتصف السبعينات من القرن الماضي، وظهور هذا الجيل أيضا جاء في فترة كان فيها الرأي العام الأمريكي قد فقد ثقته في السياسة الخارجية الأمريكية نتيجة لما حدث في الفيتنام، لذا هذا الجيل ركز بالأساس على إعادة ثقة الرأي العام الأمريكي في السياسة الخارجية الأمريكية. أما الجيل الثاني فقد ظهر في تسعينيات القرن

1- هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة و الواقعية**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص 72.

2- شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول2001**. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص 9.

الماضي وجاءت أفكاره معبرة عن الظروف الأمريكية والدولية في هذه الفترة، حيث الولايات المتحدة الأمريكية خرجت منتصرة على الإتحاد السوفياتي، والرئيس *بوش الأب* أعاد ثقة الأمريكيين في جيشهم بعد الانتصار في حرب عاصفة الصحراء[*] عام 1991 ، لذا تبنى الجيل الثاني هدفا يتمثل في كيفية استخدام أمريكا لقوتها وموقعها الدولي غير المسبوق في تحقيق أهدافها وتشكيل العالم وفقا لرؤيتها[1].

تشمل مدرسة المحافظين الجدد[**] العديد من الشخصيات البارزة في الإدارة الأمريكية من بينهم ريتشارد بروس تشيني المعروف بديك *تيشني* نائب الرئيس السابق جورج بوش الابن، *دونالد رامسفيلد* وزير الدفاع السابق، ونائبه السابق *بول ولفوفيتز* الذي يعتبر مهندس الحرب على العراق، *زلماي خليل زاد* سفير أمريكا السابق في الأمم المتحدة، إضافة إلى أسماء كثيرة من ضمنها *جيب بوش* أخو الرئيس *بوش* وحاكم ولاية فلوريدا، وكل شخصيات هذه المدرسة يشتركون في طرح فكر يتمحور حول وجوب فرض هيمنة أمريكا على العالم في القرن الجديد، وذلك كي تحافظ على مصالحها وتوسعها في مختلف أرجاء العالم، وهنا يجب الإشارة إلى أن المحافظون الجدد لا يبقون هذا الفكر سرا، بل هو منشور في موقع شبكتهم على الإنترنت و المعنون بـ **The Project for the New American Country** ويكتب المحافظون الجدد في مقدمة التقرير:« في الوقت الحاضر لا يوجد منافس عالمي للقوات الأمريكية. وخطة أمريكا الإستراتيجية الكبرى يجب أن تهدف إلى الحفاظ على موقعها ذي الأفضلية وبسط هذا الموقع إلى أبعد الحدود المستقبلية الممكنة»، ويقسم التقرير العالم إلى مناطق، يدرس مصالح أمريكا في كل منطقة، والقوات اللازمة للحفاظ على هذه المصالح، وتوسيعها بحسب ظروف كل منطقة، ويرسم سيناريوهات للمخاطر التي تواجهها وكيفية دحر هذه المخاطر[2].

إن المحافظون الجدد الذين تمكنوا من السيطرة على مفاصل السياسة الخارجية الأمريكية كانوا مرتبطين ارتباطا وثيقا بشركات النفط والسلاح؛ وقد سعوا في الفترة الأولى

(*) تعرف بعدة تسميات منها حرب الخليج الثانية، حرب تحرير الكويت، بدأت من 17 جانفي إلى 28 فيفري1991، وهذه الحرب شنتها قوات التحالف المكونة من 34 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق.

1 - المرجع نفسه، ص 11.

(**) في هذا السياق أنظر:

أميمة عبد اللطيف، **المحافظون الجدد قراءة في خرائط الفكر و الحركة**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003.

2- سمير التنير، **أمريكا من الداخل حروب من أجل النفط**. لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2010، ص 147.

من رئاسة *بوش الابن* إلى تطبيق سياسة أحادية تركز على تغيير الأنظمة واستبدالها بأخرى، وهذا كان مجسدا في الحرب على العراق، كما كانوا لا ينوون فقط السيطرة على النفط في العالم، بل أيضا تحرير العالم من الاستبداد، وذلك بالترويج لفكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان حتى ولو تم ذلك بالقوة، - الديمقراطية وحقوق الإنسان حسبما يخدم المصالح الأمريكية[1] - ، كما يمكن القول أن في فترة المحافظون الجدد كان هناك زخم من المفاهيم التي روجوا لها مثل الفوضى الخلاقة[*]، الحرب الإستباقية...

لا يمكن الحديث عن السياسة الخارجية الأمريكية دون الوقوف على أهم انعطاف لها بعد الحرب الباردة، والذي يتمثل في أحداث 11 سبتمبر عام 2001، التي اعتبرها العديد من المحللين بمثابة ثورة في السياسة الخارجية الأمريكية، ومن بين هؤلاء ***إيفودالدر*** من معهد بروكنغز بواشنطن، ***وجيمس ليندسي*** من مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، فحسب هذين المحللين فإن أحداث 11 سبتمبر عام2001 أعادت تعريف المبادئ التي كانت تحكم عمل الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج، وذلك يظهر من خلال اعتماد *بوش الابن* على الانفرادية في العمل والتحرر من التزامات القانون الدولي والمنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، كما حددت جملة من المبادئ وقواعد جديدة في العلاقات الدولية، كان أبرزها إمكانية إعلان حرب وقائية تشنها أمريكا في أي مكان في العالم ترى فيه تهديدا لأمنها، واستخدام كل الوسائل بما فيها التدخل العسكري، تغيير الأنظمة السياسية القائمة، واستحداث "قيم أخلاقية" تصنف الدول على أساس الخير والشر وتكرس لقاعدة " **من ليس معنا فهو ضدنا**"[2] ، هذه المبادئ هي نفس المبادئ التي تروج لها مدرسة المحافظون الجدد كما سبق ذكره.

بعد كل ما تم التعرض إليه سابقا في هذا المبحث يمكن تعريف السياسة الخارجية الأمريكية كالتالي: السياسة الخارجية الأمريكية هي تلك السياسة المفتوحة المجال والطموح، توجهها أمريكا للتعامل مع البيئة الخارجية ومع الوحدات الدولية، تتميز بكونها سياسة عالمية شاملة وبرغماتية، لا تحدها حدود، واضحة الأهداف، تعتمد معالمها على المصلحة الوطنية وبقاء

---

1 - المرجع نفسه، ص 150.

(*)هو مصطلح موجود في أدبيات الماسونية القديمة، حيث ورد ذكره في أكثر من مرجع، و أشار إليه الباحث و الكاتب الأمريكي **دان براون**، إلا أنه لم يطف إلى السطح إلا بعد الغزو الأمريكي للعراق الذي قادته أمريكا في عهد الرئيس بوش الابن في تصريح لكاتبة الخارجية كوندوليزا رايس في حديث أدلت به إلى صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية في شهر أفريل عام 2005.

2 - John J.Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics** . New York : Norton, 2001 ,p25.

أمريكا القطب العالمي المهيمن، تسعى هذه السياسة لتجسيد الإمبراطورية الأمريكية باستخدام وسائل مختلفة سواء الشرعية أو الغير شرعية، والإدارات الأمريكية بمختلف انتماءاتها الجمهورية أو الديمقراطية تحافظ على هذه السياسة وتعمل على تحقيقها.

المبحث الثاني: مقومات السياسة الخارجية الأمريكية

يعتمد تأثير أي دولة في الساحة الدولية على حجم مقوماتها، فكلما كانت هذه الأخيرة قوية، كلما كان التأثير فعالا، ما يعطي للدولة مكانتها وموقعها بين الوحدات الدولية الأخرى.

وهذا الأمر ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر قوة عالمية، لها من المقومات ما يمكنها من التأثير على سلوك الدول الأخرى خدمة لأهدافها وتحقيقا لمصالحها القومية.

وكما تم ذكره سابقا فإن السياسة الخارجية الأمريكية نابعة من تنامي قوتها المتعددة الأبعاد، وفي هذا السياق *برجنسكي* في كتابه الموسوم بـ ***الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم؟*** يقول:

> «مع بداية القرن الحادي والعشرين، نجد أنه لا مثيل لقوة أمريكا من حيث مداها العسكري على الصعيد العالمي، ومحورية النشاط الاقتصادي لأمريكا بالنسبة إلى صحة الاقتصاد العالمي، والتأثير الإبداعي للدينامية التكنولوجية الأمريكية، ومن حيث الجاذبية العالمية للثقافة الأمريكية المحض المتعدد الأوجه، إذ وفرت هذه العناصر كلها لأمريكا نفوذا سياسيا عالميا لا نظير له، وأصبحت أمريكا في كافة الأحوال ضابط الإيقاع العالمي وما من منافس لها على هذا المنظور»[1]

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مختلف المقومات التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتمثل في المقومات العسكرية، الاقتصادية، التكنولوجية والثقافية.

أولا - المقومات العسكرية: تعتبر المقومات العسكرية من المقومات التقليدية التي يؤخذ بها في تقدير قوة دولة ما، وقد ظهرت القوة العسكرية الأمريكية في الحرب العالمية الثانية لما قنبلت مدينتي هيروشيما ونكازاكي اليابانيتين بقنبلة نووية، الشيء الذي جعل منها محط أنظار مختلف دول العالم، كما ظهرت قوتها العسكرية أيضا في الحرب الباردة إثر ردعها للإتحاد السوفياتي والدخول معها في سباق التسلح، وفي القرن الحادي والعشرين الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العسكرية رقم واحد في العالم وهذا تجسده العديد من المظاهر،

1- زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم؟**. (ترجمة: عمر الأيوبي). القاهرة: دار الكتاب العربي، 2004 ، ص 12.

فمن الناحية التقليدية يبلغ عدد القوات المسلحة الأمريكية حوالي (1.483.800) مليون جندي موزعة على مختلف الأصناف العسكرية، أما من الناحية النووية فإنها تمتلك عدة أجيال من الأسلحة المتطورة والعالية التقنية، فهي تحتفظ بأكبر عدد من الرؤوس النووية التي وصل عددها إلى 15 ألف رأس نووي، لها حوالي 700غواصة نووية، 500 قاذفة إستراتيجية بعيدة المدى، كما أنها الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج حرب النجوم الذي يوفر لها دون غيرها من دول العالم حماية ضد أي هجوم نووي من الخارج[1].

وما يميز المقومات العسكرية الأمريكية هي الميزانية التي تخصصها للدفاع، فهي الدولة الأولى التي تصرف ميزانية كبيرة على القطاع العسكري، فمثلا قد أنفقت في عام 2005 حوالي 400 مليار دولار أمريكي، ويرجع السبب في ارتفاع الإنفاق العسكري إلى أهمية بحوث السلاح وبحوث الفضاء، فقد تمكنت بفضل اهتمامها بالبحوث في مجال السلاح والشؤون العسكرية إلى إدخال تصاميم سلاح حديثة بدءا من الصواريخ الذكية الموجهة بأشعة الليزر القادرة على إحداث ضربات محددة وبعمق أكبر، مرورا بالأقمار الصناعية الخاصة لكشف الأهداف بدقة، وبأنظمة المعلومات والاتصالات الإلكترونية المتقنة إلى الأسلحة غير المميتة القادرة على إحداث الشلل في معدات وجنود الخصم من دون قتلهم، ضف إلى ذلك هي الدولة الوحيدة المنتشرة عسكريا في العالم، حيث تتواجد في القارات الخمس وفي كل المحيطات، بل وفي البحار الداخلية كبحر الصين، البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر[2]...

إضافة إلى هذه الترسانة العسكرية القوية التي تساعدها على التأثير الفعال في المسرح الدولي، هناك التحالف الإستراتيجي العالمي الذي أقامته في الحرب الباردة مازال قائما ويتمثل في حلف الناتو، حيث يعتبر هذا الأخير الآلية التي تستعين بها أمريكا للعب دور عسكري ليس فقط في أوروبا، وإنما على الصعيد العالمي، ويجب الإشارة إلى أن مهمة حلف الناتو قد تطورت حسب التطورات التي حدثت في الساحة الدولية حيث ظهرت تهديدات أمنية جديدة من الصعب توقعها ومعرفة مصدرها كالحركات الإرهابية، الجريمة

1- أحمد سيد أبو ضيف. "الهيمنة الأمريكية: نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمي الجديد"، **عالم الفكر**، الكويت. العدد: 3، يناير- مارس 2003، ص 13.

2- سيف نصرت توفيق الهرمزي، "المقوم العسكري و التكنولوجي للولايات المتحدة الأمريكية". 2014/02/04، محملة من:
http:// www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=303078

الإلكترونية...، فبعدما كانت مهمته تقتصر على مواجهة المد الشيوعي سابقا، أصبحت في الوقت الحاضر تشمل جوانب أخرى كمواجهة التهديدات الجديدة المذكورة أعلاه، وحالات انتهاك حقوق الإنسان والديمقراطية، فضلا عن ضمان المصالح الاقتصادية لأعضائه من خلال تأمين تدفق الموارد الحيوية وخاصة البترول[1].

ثانيا - المقومات الاقتصادية: يتميز الاقتصاد الأمريكي بأنه اقتصاد السوق يعتمد على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية، فأمريكا هي الدولة الأولى من حيث الناتج القومي الإجمالي الذي وصل في عام 2006 إلى حوالي 13 ترليون دولار أمريكي وهو ما يساوي 30% من إجمالي الناتج القومي العالمي. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة تجارية، حيث تشكل قيمة الصادرات السلعية الأمريكية حوالي 11.9% من قيمة الصادرات السلعية العالمية، كما تشكل قيمة الواردات الأمريكية حوالي 18.6% من إجمالي قيمة الواردات السلعية العالمية في عام 2006 ، وقد أرجع وزير التجارة الأمريكي ***كارلوس غوتيرز*** هذا النمو في الصادرات الأمريكية وزيادتها إلى اتفاقيات التجارة الحرة إذ قال «أنه على الرغم من أن بلدان اتفاقيات التجارة الحرة لا تشكل سوى 7.3% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، فإن الصادرات إلى تلك البلدان تشكل 42.5% من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية»[2].

وما ساعد الولايات المتحدة الأمريكية في قوتها الاقتصادية هو مساهمتها في إنشاء العديد من المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة الحرة، عملت من خلال هذه المنظمات على تكريس سيطرتها خدمة لمصالحها وهذا من خلال تجسيد مبادئ السوق الحرة الليبرالية التي تتوافق إلى حد كبير مع ميول وتوجهات المجتمع الأمريكي والإيديولوجية الليبرالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى رغم كون الاعتبارات الاقتصادية هي وحدها تشكل محور الاهتمام عند اتخاذ أي قرار في هذه المنظمات، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت في العديد من الحالات أن تبني قرارات هذه المنظمات على الاعتبارات السياسية خدمة لمصالحها ولمواجهة الدول

1 - Sophie Degand et Oriane Reyanaud.« l'avenir de l'OTAN : les regards académiques », **Irsem,** N° :3, mai 2010, pp2-3.

2- محمد عبد الشفيع عيسى. "المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي...قراءة في التقارير الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 173، يوليو2008، ص 57.

التي تتعارض معها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنظمات تنبع من خلال قوتها التصويتية، إذ تمتلك حوالي 17.73% من مجموع الأصوات في البنك الدولي. هذا، كما تأتي المكانة الاقتصادية لأمريكا على الصعيد العالمي من خلال استحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسيات، فمن أصل 500 شركة عملاقة في العالم نصيب أمريكا هو 164 شركة، تحتل 32 شركة أمريكية المراتب الأولى بين المئة، إضافة لاتساع نشاطها ليشمل فروع الإنتاج والخدمات كافة، كذلك لا يزال الدولار الأمريكي يحتل المرتبة الأولى في التداول حيث يشكل حوالي 60% مما لدى المصارف المركزية من احتياطي العملات الأجنبية[1].

أما من ناحية مصادر الدعم الداخلية يوجد الإنتاج الزراعي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر منتجي الغذاء في العالم إلى درجة إمكانية استعمال هذا الإنتاج كورقة ضغط على الدول التي تعاكسها، أي تستغل الغذاء وتحوله لوسيلة ضغط سياسية فيما يعرف بالسلاح الأخضر، فقد بلغ حجم صادرات الحبوب في العالم 200 مليون طن سنويا، وتصدر أمريكا بمفردها نصف هذه الكمية[2].

ثالثا - المقومات التكنولوجية: تعرف الولايات المتحدة الأمريكية تطورا كبيرا في قدرتها التكنولوجية، إذ تعد في مقدمة الدول الرأسمالية التي دخلت حيز ما يسمى بثورة المعلومات، وهو ما يعني ريادتها وتقدمها في مجالات التكنولوجيا المعقدة كالتكنولوجية العسكرية، الفضاء، الاتصالات، العقول الإلكترونية والهندسة الوراثية وغيرها، لذا تعد التكنولوجية الحديثة والثورة المعلوماتية واحدة من أهم ميادين القوة الأمريكية المؤثرة في كافة الأصعدة[3].

إن تقنية المعلومات المتطورة خلقت وضعا وصفه ***ولتر رستون*** بأفول للسيادة نظرا لما خلفته تلك التطورات من مخاطر كثيرة وذلك بسبب عدم قدرتها على الوقوف بوجه الموجة العارمة التي أطلق عليها ***ألفن توفلر*** "الموجة الثالثة"، فقد باتت التكنولوجيا أهم معايير القوة،

1- سليم كاطع علي. "مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي"، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد: 42، (ب.س.ن)، ص 158.
2- عيسى. **مرجع سبق ذكره**، ص 59.
3- توفيق الهرمزي، **مرجع سبق ذكره**.

فصناعة الغد هي صناعات المادة الرمادية، المايكرو-إلكترونيك، البيو- تكنولوجيا، برامج الكومبيوتر، الرقائق المعلوماتية والروبوتات، والاتصالات...، ولأجل ذلك تمارس تقنية المعلومات دور مهم في التغيير، فهي تدفع الإصلاح والعولمة قدما، وتشكل أهمية متزايدة للقوة القومية ومن ثمة تعيد تشكيل العلاقة بين السياسة والقوة. من خلال لغة الأرقام يمكن إدراك حقيقة تمتع الولايات المتحدة الأمريكية بموقع الصدارة العالمية في امتلاك القدرات التقنية، إذ أنها تعد الدولة الأسرع في مجالي الابتكار، واستغلال التقنيات التكنولوجية الحديثة، تمتلك نظاما للعلوم والتكنولوجيا والبحوث لا يضاهيها أي نظام آخر في العالم، ويقدر ما تخصصه الولايات المتحدة الأمريكية سنويا للبحوث العلمية والتطور التقني مجموع ما تنفقه الدول الصناعية السبع التي تليها في الثروة، لاسيما وأنها تنفق ما يزيد على 290 مليار دولار أمريكي وبهذا تمثل 40% من النفقات العالمية للبحث والتطوير، ولها 50% من البراءات المودعة في العالم، وأن 30% من المنشورات العلمية العالمية أمريكية، وأكثر من نصف الأقمار الصناعية هي أمريكية، و 90% من الذين فازوا بجائزة نوبل في الكيمياء والعلوم والاقتصاد هم أمريكان. وفي مجال المنتجات ذات التكنولوجيا العليا فقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في إنتاج الإلكترونيات بنسبة 40% مقابل 27% لليابان، كما تحتل مركز الصدارة في إنتاج الحواسيب، فمن إجمالي 228 مليون جهاز حاسوب في العالم تملك أمريكا أكثر من 100 مليون بنسبة تصل إلى 45% من العالم، كما أن سوق الحواسيب الصغيرة "اللاب توب" يعادل 36% من حجم السوق العالمي والذي يبلغ أكثر من 70 مليون جهاز، أما ما يخص إنتاج البرامج وتطويرها فتعد أمريكا أكبر منتج للبرمجيات في العالم، إذ يتجاوز إنتاجها 45% من حجم الإنتاج العالمي[1].

رابعا - المقومات الثقافية: لا تعتمد قوة الولايات المتحدة الأمريكية فقط على المقومات المادية التي تركز على المقومات الاقتصادية والعسكرية، وإنما تعتمد أيضا على المقومات الثقافية التي يطلق عليها **جوزيف ناي**Joseph Ney[*] القوة الناعمةSoft Power، وهذا المصطلح حظي بانتشار واسع بين الكتاب والمفكرين داخل وخارج الولايات المتحدة

1 كاطع علي. **مرجع سبق ذكره**، ص 165.

(*) أستاذ العلوم السياسية، عميد سابق لمدرسة جون كينيدي الحكومية في جامعة هارفارد، أسس بالاشتراك مع روبرت كيوهن مركز الدراسات الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية، تولى عدة مناصب رسمية منها مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في حكومة بل كلينتون، اشتهر بابتكاره لمصطلحي القوة الناعمة و القوة الذكية، له العديد من المؤلفات.

الأمريكية، وقد صاغه جوزيف ناي في كتابه ***وثبة نحو القيادة Bound to Lead*** الذي أصدره عام 1990، ثم استخدمه مرة أخرى في كتابه **مفارقة القوة الأمريكية *The Paradox of American Power*** الصادر في عام 2002 .

وجوزيف ناي يعرف بصفة عامة القوة بأنها القدرة على التأثير في الأهداف المطلوبة، وتغيير سلوك الآخرين عند الضرورة، أما القوة الناعمة فيعرفها على أنها القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإقناع وليس الإكراه وأدواتها تتمثل في القيم السياسية والثقافية، القدرات الإعلامية، التبادل العلمي والفكري والسياسة الخارجية القادرة على مد الجسور وإقامة الروابط والتحالفات، في حين أن القوة الصلبة تقوم على الإرغام والقسر، أدواتها هي الإمكانيات العسكرية والقدرة على فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية[1].

يحلل جوزيف ناي مصادر القوة الناعمة الأمريكية فيجدها عديدة وفاعلة، فالولايات المتحدة الأمريكية أكثر دول العالم جذبا للهجرة، وأكبر مصدر للأفلام والبرامج التلفزيونية، وأكبر مقصد للطلاب الدارسين خارج بلادهم، إذ تجتذب 28% منهم. وتحتل المرتبة الأولى في مجال نشر الكتب والنشر في الدوريات العلمية. وكذلك تمتلك أهم الإمبراطوريات الإعلامية القادرة على توجيه الرأي العام العالمي، وصياغة توجهاته[2].

فالثقافة الأمريكية تمثل وجها من أوجه القوة سواء فيما يعرف بالثقافة العليا أو الثقافة الشعبية، فالثقافة العليا تتمثل في أحد جوانبها في المجال العلمي والأكاديمي، إذ يحتل الطلبة الذين درسوا في الولايات المتحدة الأمريكية عادة مناصب سياسة مهمة في بلادهم، ويكونون جسرا للتواصل بحكم إعجابهم بالقيم والمؤسسات الأمريكية، وقد شكل الطلاب العائدون من البعثات الدراسية في أمريكا منفذا هاما يتبنون من خلاله الدعوة إلى قضايا الحريات وحقوق الإنسان، أما الثقافة الشعبية فتشمل كل التصورات الذهنية حول الانفتاح والحراك الاجتماعي، والطموح الفردي، والروح الجماعية، والتطوعية والتحرر، وهي قيم مؤثرة على الصعيد السياسي، والثقافة الشعبية تلعب دورا مهما في دعم القوة الناعمة، على الرغم من الازدراء والتعاطي الخاطئ الذي يظهره بعض المثقفين والنقاد تجاهها. وحسب

1- رفيق عبد السلام، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2008، ص ص 7- 8.

2 - جوزيف ناي، **القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة العالمية**. نيويورك: ببليك أفيرز، 2004، ص ص 105-106.

جوزيف ناي فإن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على فهمها الأكثر عمقا لدور القوة الناعمة، وتطوير توازن بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، وإدارة القوتين بقدر عال من الوعي بأوجه التشابه والاختلاف بينهما، وطرق تأثير كل منهما على الأخرى، لينتج عن امتزاج القوتين ما يطلق عليه ناي بالقوة الذكية[1].

إن الثقافة الأمريكية ثقافة قوية إلى درجة أنها أصبحت نموذجا تتبعه العديد من الدول حتى كثر الحديث عن الهيمنة الثقافية الأمريكية، وما ساعدها على ذلك هي اللغة الإنجليزية التي أصبحت أداة من أدوات البعد الثقافي الأمريكي خاصة في بيئة العولمة، فهذه اللغة تلعب دورا هاما، حيث تعتبر عاملا لنقل التكنولوجيا وفي التبادلات التجارية والاقتصادية، فهي لغة عالمية تستعمل من طرف العديد من الدول الغير أنجلوفونية، حيث أنها تدخل كلمات إنجليزية إلى لغتها مثل فرنسا التي تستعمل العديد من الكلمات الإنجليزية، وكذلك اللغة الإنجليزية هي الأكثر استعمالا في المنظمات الدولية كاليونسكو، اليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة...، وكذلك تعتبر اللغة الأولى في المنشورات العلمية، كما أن الثقافة الأمريكية هي ثقافة مهيمنة من مظاهرها الإصدارات السينمائية والفنية التي تروج وتنشر النموذج الأمريكي، إضافة إلى الموضة الأمريكية المتبعة من طرف العديد من الدول وأصبحت شريحة الشباب هم أكثر من يتبعون النموذج الأمريكي سواء في اللباس، الأكل...، فعلاماتها التجارية هي الأكثر انتشارا مثل (Nike, Adidas, Levis , Coca-Cola, Mc Donald)[2].

لقد عرفت الأوساط الأكاديمية جدلا واسعا حول القوة الأمريكية ومكانتها بين من يراها تتراجع، وبين من يراها تزداد وقد أسفر عن هذا الجدل تيارين أما الأول فيرى أن الأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية كانت نتيجة انهيار الاتحاد السوفياتي، وعليه حقبة الأحادية القطبية ستكون مؤقتة وقصيرة، وهي في طريقها إلى الزوال وهذا نتيجة للتوسع المفرط لأمريكا، وفي هذا السياق *بول كينيدي* في كتابه المعنون بعنوان ***سقوط وأفول القوى العظمى*** يؤكد أن الالتزامات المتعددة التي تلتزم بها أمريكا والتوسع الخارجي يكون بداية لانهيارها،

1- المرجع نفسه، ص ص 107- 108.

2 -Marie-Pierre Busson, **La Diplomatie Culturelle : Levier Stratégique au Cœur des Luttes D'influence ?.** Québec : Laboratoire D'étude sur les Politiques Publiques et la Mondialisation, Rapport 11Février 2012, pp 4-5.

فحسبه هذا التوسع يتطلب ميزانية كبيرة ما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على القطاعات الأخرى خاصة الاقتصادية منها؛ وهذا التيار قد استقطب العديد من الأنصار الذين يؤكدون على تراجع القوة الأمريكية من خلال إشارتهم للتوسع الخارجي الأمريكي الذي أثقل كاهلها لاسيما بعد حربي أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003، وفي كثير من الأحيان يقارنون الوضع الأمريكي بوضع الإمبراطورية البريطانية في نهاية القرن التاسع عشر فيقارنون حربي أفغانستان و العراق بحرب البوير البريطانية وهي الحرب التي وقعت في جنوب إفريقيا بين البريطانيين والبوير.

أما التيار الثاني فيرى أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت قوية وذات مكانة عالمية، ورغم الصعوبات التي تعتري طريقها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي فإنها مازالت صامدة، وفي هذا السياق هناك كتابات ***روبرت كاغان*** *Robert Kagan* (وهو أحد أبرز أعضاء تيار المحافظين الجدد وباحث بمؤسسة بروكينغز) خاصة كتابه الموسوم ***العالم*** الذي ***صنعته أمريكا*** *The World America Made* الصادر في عام 2012، يؤكد فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت قوية وليست هناك قوة أخرى قادرة على أن تحل مكانها عالميا، ويدعم رأيه هذا بالحديث عن قوة الدولة التي تستند إلى ثلاثة مؤشرات رئيسية هي:

1- حجم وتأثير اقتصادها مقارنة بالقوة الصاعدة.
2- حجم وقدرة القوة العسكرية مقارنة بمنافسيها.
3- التأثير السياسي عالميا ودورها في حل المشكلات العالمية.

واستنادا إلى هذه المؤشرات فإنه يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت القوة المهيمنة والمسيطرة عالميا، ويفند ما يقال حول تراجع القوة الاقتصادية الأمريكية بحيث أن أمريكا عرفت أزمات اقتصادية في ثلاثينيات وتسعينيات القرن العشرين لكنها خرجت منها أكثر قوة وازدهارا من ذي قبل، فرغم الأزمة الاقتصادية لعام 2008 وتراجع معدل النمو الأمريكي، إلا أن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية لم تتغير، فمازالت نسبة مساهمة أمريكا في الناتج العالمي مستقرة ليس خلال العقد الماضي وإنما خلال العقود الأربعة الماضية، ففي عام 1969 أنتجت أمريكا حوالي ربع الإنتاج العالمي، واليوم مازالت تنتج الربع تقريبا، والاقتصاد الأمريكي ليس الاقتصاد الأقوى عالميا فحسب وإنما هو الأغنى، وبالنسبة لكاغان

صعود القوى الاقتصادية الصاعدة الهند والصين لا يأتي على حساب أمريكا بل على حساب أوروبا واليابان اللتين تراجع نصيبهما في الاقتصاد العالمي، أما بالنسبة للقوة العسكرية، يرد على الذين يقولون أنها في تراجع بالقول إن الإنفاق العسكري الأمريكي مازال الأعلى عالميا، فهي تنفق 600 بليون دولار أمريكي سنويا على الدفاع، وهو ما يفوق باقي القوى الكبرى مجتمعة، وبما يمثل 4% من ناتجها المحلي الإجمالي وهي نسبة أكبر من تلك التي لباقي الدول الكبرى، ويضيف كاغان بعدا آخر للقوة العسكرية الأمريكية يتمثل في التقدم التكنولوجي الذي تتمتع به المؤسسة العسكرية الأمريكية، وسيطرة وانتشار الأسطول الأمريكي في المياه والمحيطات الدولية الرئيسية.

المبحث الثالث: مضامين السياسة الخارجية الأمريكية

تتضمن السياسة الخارجية الأمريكية العديد من السياسات ولكن في هذا المبحث سيتم التركيز فقط على السياسات التي سوف تظهر في الفصول الآتية، وعليه تم الحديث عن هذه السياسات على سبيل المثال لا الحصر وهي إستراتيجية الهيمنة، الاحتواء ومشروع القرن الأمريكي.

أولا – إستراتيجية الهيمنة:

معروف عن الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها الشديد بالإستراتيجيات، وكانت في كثير من الأحيان تطلق على إستراتيجيتها اسم الإستراتيجية الكبرى، وهذه الأخيرة هي عملية توفق فيها الدولة بين الأهداف والوسائل في سعيها إلى الأمن، وتشمل الإستراتيجية الكبرى في زمن السلم تحديد مصالح الدولة الأمنية، وتمييز الأخطار التي تهدد تلك المصالح وتخصيص موارد عسكرية واقتصادية ودبلوماسية للدفاع عن مصالح الدولة.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقطب قوي، ظهر جدل حول مكانة هذه الدولة التي استفردت بقيادة عالم غاب عنه المعسكر الشيوعي (الاتحاد السوفياتي). والجدل كان دائرا حول الإستراتيجية التي ستتبعها الولايات المتحدة لقيادة العالم وكيفية معالجتها لمختلف القضايا الدولية، حيث هذه الأخيرة متنوعة ومختلفة، فتتراوح بين كيفية إدارة ملف انتشار أسلحة الدمار الشامل، توسيع الناتو، علاقاتها مع اليابان والصين وروسيا من جهة، ومن جهة ثانية هناك قضايا خاصة بها متعلقة بأمنها ومصالحها الحيوية، وعلى رأس هذه القضايا الخاصة بها كيفية تحديدها للمناطق الأكثر أهمية لها، كيفية مواجهتها لصعود دول جديدة منافسة لها[1]...

بالعودة إلى فترة نهاية الحرب العالمية الثانية، يظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت منتصرة، ما خلق في نفسية صانعي السياسة الأمريكية الاحتفاظ بهذا النصر لمدى طويل، وذلك بخلق نظام عالمي تتزعمه الولايات المتحدة معتمدة على مقوماتها السياسية، العسكرية، الاقتصادية، والثقافية، الشيء الذي يفتح المجال لما يعرف بالهيمنة، فعلى حد قول

1- كريستوفر لين. "إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية"، (ترجمة: أديب يوسف شيش). **مجلة الفكر السياسي**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب. العدد: 4 و 5، 1998-1999، ص ص 27-28.

جون لويس جاديس *John LewiS Gaddis* أشهر مؤرخ للحرب الباردة" كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتوقع أن تصبح زعيمة النظام العالمي الجديد بعد عام 1945"، وهذه السياسة الأمريكية التي تم الترويج لها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لها مظاهر عدة أهمها أن أمريكا كما تم ذكره سابقا قوة عسكرية تقليدية ونووية، وهذا ظاهر خاصة بعد إلقائها لقنبلة نووية على هيروشيما ونكازاكي اليابانيتيين، بعد الحرب العالمية الثانية مختلف المنظمات الدولية التي تم إنشاؤها تسيطر عليها أمريكا خاصة منظمات بروتن وودز وهذا لخدمة مصالحها، أضف إلى ذلك أنها تملك حق الفيتو وعضو دائم في مجلس الأمن...، من المظاهر التي تأكد الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي ما جاء بوضوح في ورقة لمجلس الأمن القومي رقم NSC-68 جاء فيها[1]:

- هدف القوة الأمريكية تشجيع قيام بيئة عالمية يستطيع النظام الأمريكي أن يعيش فيها ويزدهر.
- إستراتيجية الهيمنة هي الإستراتيجية التي ربما اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية ولو لم يكن الاتحاد السوفياتي.

إذا مما ذكر أعلاه يمكن القول أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن وليدة منافستها للاتحاد السوفياتي، ووجود هذا الأخير كان بمثابة آلية استغلتها أمريكا لتحقيق أهدافها وتوسعها وتوسيع قوتها، من هنا يمكن اعتبار أن **إستراتيجية الهيمنة** من أهم ما تتضمنه السياسة الخارجية الأمريكية.

تنطلق إستراتيجية الهيمنة من أربعة أبعاد، أما الأول فيتمثل في منع بروز دول عظيمة منافسة لأمريكا، أما الثاني هو اعتبار الاعتماد المتبادل مصلحة أمنية حيوية، والثالث هو تحقيق الاستقرار الذي يعتبر أساسا للاعتماد المتبادل، وأخيرا البعد الرابع اعتبار الردع الموسع وسيلة لمواجهة التهديدات[2].

1- **المرجع نفسه**، ص29.
2- المرجع نفسه، ص 33.

يعرف مصطلح الهيمنة العديد من التعاريف، منها التعريف الذي يقول بأن الهيمنة عبارة عن علاقات السيطرة تمارسها قوة عظمى على دول ضمن مجال نفوذها، وهذا ما يعكس وضعية التفوق للدولة المهيمنة[1].

كما يمكن تعريف الهيمنة على أنها النفوذ السياسي الذي تمارسه دولة قوية على دول أخرى بقصد تحجيمها عن الساحة الدولية، والسيطرة الفعلية الغير الرسمية على شؤونها، سلطاتها، قراراتها وأوضاعها دون الحاجة للاحتلال العسكري لها[2].

بالعودة إلى إستراتيجية الهيمنة الأمريكية يمكن القول أنها إستراتيجية واقعية تعمل على إدامة الهيمنة الأمريكية لما بعد الحرب الباردة، ما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية للعمل على زيادة قوتها إلى أقصى حد، بمعنى زيادة قوتها بالمقارنة مع قوة الدول الأخرى، وهذا لكون السياسة الدولية تقوم على قدر كبير من التنافسية.

تفترض إستراتيجية الهيمنة أن العالم الذي لا تهيمن فيه الولايات المتحدة الأمريكية سيغيب عنه الاستقرار والأمن، لذلك لابد من استمرار الزعامة الأمريكية لأنها شرط أساسي للاستقرار الشامل، هذا فيما يتعلق ببيئة الأمن والاستقرار، أما البيئة الجغرافية فإستراتيجية الهيمنة ليس لها حدود، فلا يمكن حصر مناطق نفوذ أمريكا جغرافيا لأن مصالحها الحيوية شاملة وليست محصورة في منطقة معينة من سطح الأرض، لذلك فهي متواجدة في كل بقاع العالم بنسجها شبكة عنكبوتية معقدة من دوائر مصالحها[3].

أما بالنسبة للتهديدات التي تهدد الولايات المتحدة الأمريكية فإن إستراتيجية الهيمنة تحصرها في صعود قوى جديدة تطمع في زعامة العالم وتنافسها، إضافة إلى الاضطرابات التي تحدث في عدة مناطق والتي تنشأ نتيجة لسقوط الدول، أو للصراعات التي تشعلها الخلافات العرقية، الدينية والقومية...، وهذه الاضطرابات التي تقع في هذه المناطق يمكن أن تدفع بحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل بصورة مستقلة من أجل الحفاظ على النظام فيها. وهذه المناطق هي عبارة عن دول قد تكون قريبة جغرافيا من أمريكا، كما قد

1- Paul R.Viotti et Mark V. Kauppi, **International Relations Theory : Realism, Pluralism, Globalism** .Second Edition ; New York : Mac Millan Publishing Company, 1993, p 581.

2- إسماعيل عبد الفتاح، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية.** القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ص 300.

3 - لين. **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

تكون موجودة في مناطق النفوذ الأمريكية، هذا وكما تعتبر إستراتيجية الهيمنة الردع وسيلة للاستقرار وردا على كل التهديدات، والردع يكون بحشد القوات التقليدية ونشرها في مناطق نفوذها، وفي المناطق التي تربطها علاقات مع دولها واتفاقات أمنية كما هو الحال مع اليابان[1] ...

ثانيا – الاحتواء:

إن أهم ما تعتمد عليه السياسة الأمريكية ما يعرف بسياسة الاحتواء، أو مذهب الاحتواء، أو نظرية الاحتواء، هذه التسميات قد تظهر في الظاهر مختلفة وهذا حسب الجهة التي تستخدمها وحسب المحللين، ولكن محتواها هو نفسه في كل التسميات.

أول ما استعملت هذه السياسة كان إبان الحرب الباردة باعتبارها أداة رئيسية لمواجهة المد الشيوعي، لذلك كان الاحتواء الهدف الأساسي لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الدبلوماسي الأمريكي ***جورج كينان*** *George Kennan* مهندس هذه السياسة ومن أبرز مصمميها؛ فبعد تعيينه في نهاية الحرب العالمية الثانية كبيرا لموظفي السفارة الأمريكية في موسكو أرسل في فيفري من عام 1946 برقية سرية إلى واشنطن يتحدث فيها عن تحليله لتاريخ النظام السوفياتي وطبيعته، وخلص إلى أن الإتحاد السوفياتي يمكنه التوسع ليبلغ المناطق الفارغة من القوة في أوروبا الوسطى والغربية لملأ الفراغ إذا لم يتم منعه، كما ذّكر حكومة الولايات المتحدة بأنها خاضت حربين في القرن العشرين لتمنع أوروبا من الخضوع لنظام واحد، وطالبت أن يتم احتواء التوسع السوفياتي عبر السياسات الأمريكية في أسرع وقت دون اللجوء إلى القتال من جديد[2].

في البداية واجهت تحليلات *كينان* ومطالبته بمبدأ الاحتواء بالرفض، ولم يتم قبولها فورا، فحسب الحكومة الأمريكية فإن هناك إمكانية مواصلة سياستها في التعامل مع الإتحاد السوفياتي، وكذلك هناك إمكانية اللجوء إلى سياسة الأمم المتحدة، وحسبهم هذه الإمكانيات يمكن إنجاحها. وبعدما خيب الاتحاد السوفياتي آمال الأمريكيين اتجهوا إلى تحليلات كينان

1- المرجع نفسه، ص 35.

2 - مارتن غريفيش ، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص ص 37-38.

وتم تناقل مقالته الفكرية العميقة والمفصلة في وزارة الخارجية أولا، و من ثم في نطاق أوسع عبر الحكومة، كما تم استدعاء *كينان* شخصيا إلى واشنطن لشرح أفكاره بالتدقيق.

لقد استطاع *كينان* أن يحرز تقدما، إذ مثل تحليله طريقة لفهم ما كان يحدث، لذلك بدأت تحليلاته تلقى ترحيبا.

في منتصف عام 1947 كانوا صانعوا السياسة قد وافقوا على ما قاله *كينان* بالأغلبية وأدرجوها في وثيقة رسمية، ومع تصعيد الحرب الباردة فيما بعد بات احتواء الإتحاد السوفياتي يمثل الحجر الأساس في السياسة الخارجية الأمريكية، وقد نشر *كينان* نسخة محررة من برقيته الطويلة في مجلة العلاقات الخارجية في جويلية عام 1947 تحت عنوان *مصادر السلوك السوفياتي*، وكان من خلال سياسته هذه يدعو لمحاصرة التأثير السوفياتي ضمن حدوده[1].

واليوم رغم انهيار الإتحاد السوفياتي وانتقال العالم من الثنائية القطبية إلى الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه الأخيرة مازالت تعتمد على الاحتواء في مواجهة تهديدات ما بعد الحرب الباردة التي أخذت أشكالا متنوعة منها[2]:

- صعود دول تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في العالم.
- التهديدات الدولية مثل الإرهاب، المافيا، المخدرات، هجرة اللاجئين والبيئة...
- أسلحة الدمار الشامل التي قد تقع في أيدي الدول المارقة، إضافة إلى تصاعد الإسلام الأصولي.

إنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن أهم تهديد ستواجهه أمريكا ما هو معروف في السياسة الدولية، فبمسح تاريخ العلاقات الدولية يظهر أنه دائما عندما تكون هناك دولة قوية جدا فإن قوتها تدفع الآخرين إلى التكتل والتحالف ضدها لإعادة التوازن في القوى، وحسب العديد من المنظرين فإن التفوق الأمريكي الحالي هو تفوق عابر لأن هذا التفوق يدفع الآخرين للقيام بتحالفات إستراتيجية مستقبلية لإعادة الأمور إلى نصابها – والنصاب هنا هو تحقيق توازن القوى – مثل محور روسيا- الصين و الهند في محاولة لكسر حلقة الأحادية

1- **نفس الصفحة من نفس المرجع الآنف الذكر.**
2 - عبد الخالق لهيب، **بين إنهيارين: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة**. عمان: الأهلية للنشر و التوزيع، 2003، ص 28.

القطبية، وفي هذا الصدد الرئيس الفينزويلي **هوغو تشافيز**[*] وخلال مؤتمر الدول المنتجة للنفط يقول « إن العالم في القرن الحادي والعشرين يجب أن يكون عالما متعدد الأقطاب، وعلى جميع الدول العمل من أجل الوصول إلى ذلك»، وحتى مصادر داخل الولايات المتحدة الأمريكية تؤكد هذا الشيء، فمجلة الإكونمستThe Economist تكتب «أن عالم القوة الواحدة لن يدوم، وأن الصين بمليار ونصف نسمة خلال العقدين القادمين ستكون صاحبة اقتصاد قوي ومتطور وتتمتع بنظام سياسي وسلطة مستقرة، وبالتالي ستسعى للاهتمام بمصالحها الخاصة، وستحاول روسيا عاجلا أم آجلا أن تقوي نفسها لتعود إلى التأثير في الساحة الدولية من جديد»[(1)].

لهذا أمريكا قد حافظت على سياسة الاحتواء بعد الحرب الباردة من أجل احتواء كل التهديدات المتربصة بها والعمل دون زحزحتها عن مكانتها الدولية[(2)].

وما يمكن ملاحظته في سياسة الاحتواء اليوم أن أمريكا أضافت عناصر جديدة وفقا للمتغيرات الدولية ، فقد أصبحت لا تعتمد فقط على القوة الصلبة المبنية على القسر والأدوات العسكرية، وإنما أيضا تستعين بقوتها الناعمة التي لها تأثير كبير (ذكر هذا في المبحث الثاني من هذا الفصل).

ثالثا – مشروع القرن الأمريكي:

يعتبر مشروع القرن الأمريكي من التعابير الأكثر تداولا في السياسة الدولية وبين الأوساط الأكاديمية، وكان *هنري لوس Henry Luce* الناشر الأمريكي ومؤسس مجلة التايم الأمريكية أول من صاغ عبارة القرن الأمريكي في إحدى المقالات التي كتبها في عام1941 في مجلة لايف Life و يقول «الخبرة الأمريكية هي مفتاح المستقبل...يجب أن تكون أمريكا

(*) Hégo Chavéz (28يوليوعام 1954 – 5 مارس عام 2013)، هو رئيس فنزويلا الواحد و الستين، صار رئيسا للبلاد في فيفري عام 1999.

1- جوزيف ناي، **مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي وحدها؟**. (ترجمة: محمد توفيق البجيرمي). الرياض: مكتبة العبيكان، 2003، ص 27.

2- المرجع نفسه، ص28.

في الأخوية البشرية الأخ الأكبر للأمم»، ويعتبر هنري لوس من المتنبئين بالهيمنة الأمريكية على العالم، ومن الداعيين أيضا إلى أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى[1].

وقد كان القرن الأمريكي ظاهرا فلم تستطع أمة أن تفرض سيطرتها وتهيمن على الآخرين منذ أن فعل الرومان ذلك باستثناء أمريكا، وفي هذا الصدد مجلة الإكونمست The Economist كتبت «إن الولايات المتحدة الأمريكية تعيد تركيب العالم كما تريد، فهي تسيطر على قطاع الأعمال، التجارة والاتصالات، واقتصادها من أنجح الاقتصاديات في العالم وهي الأقوى والأفضل عالميا من حيث القوة العسكرية»، وفي نفس المعنى صرّح وزير الخارجية الفرنسية ***هوبير فيدرين*** *Hubert Vedrine* عام 1999 «أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تخطت مرحلة القوى العظمى في القرن العشرين إلى أكثر من ذلك، فالهيمنة الأمريكية امتدت إلى كافة النواحي الاقتصادية، المالية والعسكرية العالمية لتطال طرق الحياة واللغة والإنتاج الفكري والثقافي للآخرين، لتعيد تشكيل الأفكار وتسحر حتى أعدائها»[2].

فالنظام الدولي اليوم لم يعد يقوم على توازن القوى كما كان عليه الأمر سابقا، وإنما أصبح نظام القطب الواحد والهيمنة الأمريكية، حيث زاد الاعتماد العالمي عليها مما دفع بالكثيرين للقول أن العولمة في هذا العصر ما هي إلا إمبريالية أمريكية متنكرة بأشكال عديدة، فالعولمة حسب المجلة الألمانية داشبيغل " ترتدي ملصق صنع في الولايات المتحدة الأمريكية"[3].

ففي إطار تجسيد مشروع القرن الأمريكي نشرت وكالة الأنباء الأمريكية *أسوشيتد برس* دراسة في عام 1995 بعنوان ***المبادئ الأساسية للردع بعد الحرب الباردة***، تم في هذه الدراسة تقديم توصيات لأمريكا بعدم ظهورها كقوة عاقلة وحكيمة، وإنما عليها أن تستفيد من قوتها النووية في حالة تعرض مصالحها للتهديد، وتقول أيضا:

> « إن من الخطر الشديد أن نظهر أنفسنا على أننا أناس عقلاء ذو أعصاب باردة، وأسوأ من ذلك أن نظهر أمام العالم أننا نحترم أمورا صبيانية سخيفة مثل القانون

1 - بول كيندي. "تأملات في القرن الأمريكي التالي"، (ترجمة: عيسى سمعان). **مجلة الفكر السياسي**، دمشق: إتحاد الكتاب العرب. العدد: 6 ، 1999، ص 118.
2- ناي ، **مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي وحدها؟**. مرجع سبق ذكره، ص 27.
3 - **المرجع نفسه**، ص ص 25-26.

والمعاهدات الدولية. لابد أن تكون في حكومتنا عناصر تظهرها مستعدة للتصرف بجنون وغير قادرة على ضبط أعصابها. فذلك هو الذي يساعد على بث الخوف وتعميقه في قلب خصومنا"[1].

هناك مظاهر تؤكد ما دعت إليه هذه الدراسة، فأمريكا كانت لها إرادة قوية وشغف كبير لممارسة سياسة أحادية، كانت بوادرها قد برزت في النصف الثاني من التسعينات عندما رفضت واشنطن في ديسمبر من عام 1997 معاهدة أوتاوا المتعلقة بالألغام ضد الأفراد، وفي جويلية عام 1998 رفضت الاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، إلى آخر ذلك من المظاهر التي تؤكد تنبؤات هنري لويس[2].

إن الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من أي وقت مضى تسعى بقوة لتجسيد مشروع القرن الأمريكي، حيث هذه المساعي موجودة في فترة رئاسة *بوش الابن* لما أراد المحافظون الجدد تحقيق مشروع القرن الأمريكي الجديد، ونفس الشيء يمكن ملاحظته في فترة *باراك أوباما* حيث في عهدته الثانية يتحدث كثيرا في خطاباته عن قرن أمريكي باسيفيكي، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الإدارات الأمريكية بمختلف انتماءاتها سواء جمهورية أو ديمقراطية تسعى لأن يكون القرن الحادي والعشرين قرنا أمريكيا.

1- الشاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص6.
2- كيندي، **مرجع سبق ذكره**، ص 120.

المبحث الرابع: المؤسسات الرسمية و الغير رسمية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

السياسة الخارجية الأمريكية يتم إعدادها وتنفيذها عن طريق عدة مؤسسات، لذلك من المهم التعرف على مؤسسات صنع القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية لأن هذا يفتح المجال لتحليل ودراسة منطلقات القرارات الهامة في السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا لكونها قوة عالمية، ولأن قرارات سياستها الخارجية تؤثر على كافة دول العالم لكون سياستها عالمية.

والمؤسسات التي تؤثر في صنع قرارات السياسة الخارجية نوعين فمنها المؤسسات الرسمية، وهي المؤسسات التي لها صلاحيات منصوص عليها في الدستور، والمؤسسات الغير رسمية، وهي المؤسسات التي تمارس صلاحيات غير رسمية لأنها غير منصوص عليها في الدستور الأمريكي.

أولا- المؤسسات الرسمية:

تتمثل المؤسسات الرسمية في صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي في المؤسسة التنفيذية التي يجسدها الرئيس، المؤسسة التشريعية، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، مجلس الأمن ووكالة الاستخبارات المركزية.

1. **المؤسسة التنفيذية (الرئيس):** يقول الرئيس *جون كندي* في معرض تعليقه على دور الرئيس في حياة أمريكا السياسية «إن منصب الرئاسة يمثل المركز الحيوي في نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية»، فالرئيس هو المسؤول الأول عن رسم السياسة الخارجية وإدارة العلاقات مع الدول الأجنبية، وينص الدستور الأمريكي في المادة الثانية الفقرة الثانية على أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وله صلاحية تعيين كبار موظفي الدولة بعد موافقة الكونجرس، ورغم أن سلطة إعلان الحرب تعود للكونجرس إلا أن بعض الرؤساء أعلنوا الحرب دون قرار رسمي من الكونجرس كإعلان *هنري ترومان* الحرب على كوريا عام 1950، كما تشمل صلاحيات الرئيس الإشراف على أجهزة المخابرات وفي مقدمتها وكالة الاستخبارات

المركزية، مجلس الأمن القومي ومكتب الميزانية والإدارة ومكتب المفاوضات التجارية[1].

2. **المؤسسة التشريعية (الكونغرس)**: يعتبر الكونجرس الأمريكي بمثابة السلطة التشريعية في النظام الأمريكي، يتألف من مجلس النواب الذي يضم 435 نائبا بولاية نيابية تدوم عامين، إلى جانب هذا المجلس يوجد مجلس الشيوخ الذي يتكون من 100 عضو، عضوين عن كل ولاية من الولايات 50 تدوم عضويتهم ستة أعوام، يجدد ثلثهم كل سنتين، وبموجب الدستور الأمريكي فإن للكونجرس عدة صلاحيات في مجال السياسة الخارجية، فالمعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس لا تتم إلا بموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين، ويوافق أيضا على تعديلات الرئيس من السفراء والمسؤولين في الشؤون الخارجية، اعتماد سفراء الدول الأجنبية، والاعتراف بالدول، وبالرغم من أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة فإن الكونجرس هو من يملك حق إعلان الحرب والرقابة على بيع الأسلحة، وله صلاحيات الموافقة على الميزانية العامة بما فيها ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية[2].

3. **وزارة الخارجية**: هي مركز رئيسي للمعلومات والوظائف المتعلقة بارتباطات الولايات المتحدة بالخارج، يرأسها كاتب الدولة يسهر على تنفيذ السياسة الخارجية ويعد المستشار الأول للرئيس فيما يخص أمور السياسة الخارجية والمسؤول الأول عن إجراء المفاوضات الدولية والمتحدث الرسمي باسم الحكومة، والشخص الذي يمثل الإدارة لدى الكونغرس، يقوم كاتب الدولة بطرح وجهات نظر وزارة الخارجية ويعمل على الدفاع عن برامجها خاصة برنامج المعونات الاقتصادية والعسكرية للدول الأجنبية والمنظمات الدولية، يساعد كاتب الدولة في أداء مهامه جهاز بيروقراطي ودبلوماسي يعمل على جمع المعلومات، تحليلها ومن ثمة صياغة اقتراحات، توصيات ومتابعة البرامج المختلفة وتقويمها، أما الجهاز المقيم بالخارج

1- Dom Bonafede, **The President and the Executive Branch : Vital Center of Action.** Washington DC : Press and Publications Service, 1985,p 11.

2- Marc Aicardi de Saint Paul, **Politique Africaine des Etats Unis(mécanismes et conduite).** (2eme éditions); Paris : Edition nouveaux horizons,1987,p 57.

فيقوم في الغالب بتنفيذ السياسة الخارجية ورعاية مصالح أمريكا الحيوية، ورصد التطورات السياسية، الاقتصادية وأحيانا الاجتماعية والثقافية[1].

4. **وزارة الدفاع أو البنتاغون:** هي الجهة المسؤولة عن ضمان أمن الولايات المتحدة الأمريكية داخليا وتحقيق طموحات سياستها الخارجية على المستوى الدولي، كذلك هي المسؤولة عن بناء القوات المسلحة وإعدادها وإدارة القواعد العسكرية المنتشرة في مختلف بقاع العالم، وجمع المعلومات الخاصة بجيوش الدول المعادية والدول الصديقة أيضا.

تشارك وزارة الدفاع في صنع السياسة الخارجية وتنفيذها، وهذا بسبب طبيعة عمل الوزارة ودور القوة العسكرية في إستراتيجية أمريكا الأمنية، فهذه الوزارة في الحالة العادية تشرف على التواجد العسكري الأمريكي في الخارج، وتدير العلاقات العسكرية مع الدول الحليفة والصديقة، فأمريكا ترتبط بما يزيد عن 40 معاهدة دفاع مشترك مع عدة دول في العالم، كما تقوم بتقديم معونات عسكرية والمشاركة في برامج لإنتاج معدات حربية مع عدد كبير من الدول الأخرى[2]. كل ما تم ذكره يعتبر نشاطات ومهمات تندرج في اختصاصات وزارة الدفاع لا يمكن فصلها عن متطلبات تطبيق سياسة أمريكا الخارجية، وإلى جانب وزارة الدفاع توجد وكالة الاستخبارات المركزية

5. **وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)**: من أهم الوكالات الأمريكية في الخارج، مهمتها التجسس على الدول الأجنبية والمواطنين الأجانب، هذه الوكالة أداة إستراتيجية تعمل على تزويد صانعي القرار بالمعلومات الضرورية لصياغة السياسة الخارجية، وتخضع هذه الوكالة لرقابة الكونغرس غير أن هذه الرقابة محدودة للغاية[3].

1- بروسترك ديني، **نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية.** (ترجمة: ودودة عبد الرحمان بدران). مصر: الدار الدولية للنشر و التوزيع، 1991، ص ص207-208 .

2 - Nigel Bowles, **Government and Politics of the United States .** (Second Edition) ; Macmillan Press ltd,1998, pp 398-399.

3- روبرت د.كانتور، **السياسة الدولية المعاصرة.** (ترجمة: أحمد ضاهر). الأردن: مركز الكتب الأردني، 1989، ص 425.

إن هذه الوكالة تمارس دورها بطرق سرية بعيدة عن الأضواء، تتميز بالتكتم الشديد على اعتبار أن القضايا التي تستقطبها هي قضايا بالغة الأهمية وحساسة مرتبطة مباشرة بالأمن القومي والمصالح العليا للدولة، فهي تتكفل بجمع المعلومات الدقيقة حول مختلف القضايا ورصدها، تحليلها ومن ثمة تقديم التوصيات لدوائر صنع القرار.

6. **مجلس الأمن القومي**: تم تأسيسه بمقتضى قانون الأمن القومي الصادر عام 1947 في عهد الرئيس *ترومان*، يرأسه مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، إذ حددت مهامه في تقديم المشورة للرئيس فيما يتعلق بالقضايا الدولية المهمة، تحقيق التناسق والتكامل بين السياسات الداخلية والخارجية ذات العلاقة الخاصة والمباشرة بمجالات الأمن القومي، وهذا يعني أن مجالات عمل المجلس تشمل القضايا السياسية، العسكرية، الاقتصادية والمالية وغيرها من القضايا ذات العلاقة بمصالح أمريكا وأهدافها على الساحة الدولية، يتشكل هذا المجلس من الرئيس ونائبه، وزيري الدفاع والخارجية، ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي كأعضاء دائمين؛ يعتبر هذا المجلس من أهم الأجهزة التي يعتمد عليها الرئيس لإمداده بالمعلومات الدقيقة والكافية عن القضايا الأمنية والمشاكل الدولية التي يركز عليها في صنع القرار السياسي الخارجي[1].

ثانيا – المؤسسات الغير الرسمية:

وتتمثل في :

1. **الرأي العام**: يحتل مكانة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر أحد مكونات عملية صنع وتنفيذ القرارات، ويظهر تأثير الرأي العام في السياسة الخارجية من خلال المحددات التالية:
   - مدى اهتمام الرأي العام بالقضايا الدولية.

1- محمود شرقي . " أجهزة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية"، **مجلة المفكر**، بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية . العدد: 4، (ب.س.ن)، ص 136.

- الأزمات حيث حينما تعيش الدولة أزمات فإنها تفتح المجال للرأي العام ليؤثر في السياسة الخارجية.

ففي حرب الفيتنام أثر الرأي العام في السياسة الخارجية بمطالبته للحكومة بسحب قوتها من الفيتنام[1]. وفي أحداث 11 سبتمبر عام 2001 استطاع الرأي العام الأمريكي أن يكون أداة لاستقطاب التعاطف الدولي مع الولايات المتحدة ويساهم في التعبئة للحرب على الإرهاب.

2. **الإعلام**: تعرف الساحة الأمريكية العديد من وسائل الاتصال الجماهيرية السمعية البصرية كالتلفزيون والمذياع والانترنت، والمكتوبة كالصحافة والمجلات، وتساهم هذه الوسائل في خدمة مصالح أمريكا. والإعلام الأمريكي هو إعلام الدولة التي تحكم العالم وسياساتها وقراراتها الدولية، سياساته من ناحية النقل الإعلامي والموارد المالية هي الأهم في العالم، يتم استخدامها بشكل واضح وكبير لخدمة أغراض السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية[2].

هناك متغيران أساسيان يحددان الفلسفة الأمريكية على صعيد النشاط الإعلامي الخارجي بما يساير السياسة الخارجية الأمريكية وهما[3]:

- تقديم دولة الولايات المتحدة الأمريكية أمام الرأي العام الخارجي على أنها لا تخرج عن القواعد المتداولة في السلوك الدولي، وتأكيد السلوك السلمي والتواضع القيادي، وعرض التقاليد الداخلية على أنها نموذج التقدم والديمقراطية.
- ترسيخ القناعة في الإطار الدولي بأن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل الاستقرار والتناسق في التعامل السياسي .

إن الأساس السياسي الذي قامت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، والفكر الليبرالي الموجود عند أفرادها هما اللذان يحددان مرتكزات وتوجهات الإعلام

1- John Spanier and Eric M. Uslaner , **American Foreign policy Making and the Democratic Dilemmas**. USA : wesly publishing company inc , 1989, p 215.

2- سلافة فاروق الزغبي . " فلسفة الإعلام الأمريكي و الشبكات الفضائية"، **الباحث الاعلامي**، العدد: 8، آذار 2010، ص128.

3- **المرجع نفسه**، ص ص 130.

الأمريكي، فالقائمون على هذا الإعلام، هم أفراد أمريكيون يعكسون مبادئهم وأفكارهم وتوجهاتهم السياسية على العمل الإعلامي، وهذا ما يؤكد عليه *نعوم تشومسكي Noam Shomsky* في كتابه *السيطرة على الإعلام*، فحسبه المثقفين والسياسيين الأمريكيين يؤثرون على الرأي العام حسب توجهاتهم وفي السياق الذي يتوافق مع توجهات الإدارات الأمريكية، فالمادة الإعلامية الأمريكية مادة محضرة ومعدة لخدمة أهداف السياسة الأمريكية، سواء من خلال اختيار الخبر والمعلومة المشهد بداية، أو من خلال إخراجه والتعليق عليه، وربما من خلال اختلاقه أساسا[1].

يرى *ولتر ليبرمان Walter Lippman* أحد أبرز المحللين والصحفيين الأمريكيين أن الثورة في فن الديمقراطية تكمن في تطويع الجماهير بما يخدم ما يسميه " صناعة الإجماع"، بمعنى جعل الرأي العام يوافق على أمورا لا يرغبها بالأساس عن طريق استخدام وسائل دعائية، فالإدارة الأمريكية تستعين دائما بشركات العلاقات العامة للوصول إلى "صناعة الإجماع" في تنفيذ جميع برامجها الداخلية والخارجية، حيث تقوم هذه المؤسسات بتوجيه الرأي العام وذلك بتقبل وتبني الأفكار التي طرحتها والتي كانت في الأصل وليدة الإدارة الأمريكية، وقد نجح هذا في حربي أفغانستان والعراق، كما تكرر نفس المشهد بعد أحداث 11 سبتمبر عام2001، حيث كان الإعلام الأمريكي حريصا على تعبئة الرأي العام الأمريكي ضد العرب والمسلمين من خلال صناعة الإجماع[2].

يقول الإعلامي الأمريكي *جون روس John Ross* «يشهد التاريخ أنه كلما تمضي الولايات المتحدة إلى الحرب تكون ترسانة الإعلام الرأسمالي طليعة العتاد الحربي»[3]، وهذا يدل أن الإعلام أداة أساسية لتحقيق السياسة الأمريكية.

4. **جماعات الضغط و المصالح**: هناك العديد من الجماعات والمنظمات والجمعيات التي تعمل جميعا على الضغط على صناع السياسة الخارجية، ولكن تم تقديم الأكثر تأثيرا في القرار السياسي الخارجي وهي:

1- **المرجع نفسه**، ص 132.
2- **المرجع نفسه**، ص134.
3- مصطفى الدباغ، **الخداع في حرب الخليج: معركة الإعلام**. عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، 1993، ص 34.

- اللوبي الإسرائيلي[*] الذي يعتبر من الجماعات المعروفة في أمريكا، يقوم بتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية بما يخدم مصالح وأمن إسرائيل.
- المجمع الصناعي العسكري يتكون من مجموعة من الشركات الصناعية الناشطة في مجالات التصنيع العسكري، يمارس هذا المجمع كل أساليب الضغط للتأثير على صناع السياسة الخارجية الأمريكية لإيجاد بيئة مناسبة لتسويق إنتاجه وهذه البيئة هي بيئة الصراعات والنزاعات.
- مجمع الشركات النفطية ويتكون من كبريات الشركات النفطية الأمريكية مثل شيفرون، إكسون موبيل، تكساس أويل وغيرها، تسعى للتأثير على صنع السياسة الخارجية الأمريكية ذات التوجهات التي تعطي الأولوية لمصالح أمريكا النفطية[1] .

5. **مراكز البحوث و الدراسات**: تعد مراكز الأبحاث والدراسات من أهم المرتكزات الأساسية لإنتاج المعرفة والتفكير العام في أمريكا، ذلك من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها هذه المراكز كالأبحاث، الدراسات، المؤتمرات والندوات، ونشر الدراسات في كافة المجالات والصحف الأمريكية المعروفة، هذه النشاطات التي تطرحها المراكز جعلتها تحتل مكانة مهمة، كونها تقدم دراسات أكاديمية تحليلية حول أي مشكلة مطروحة تخص دولة معينة.

فريتشارد هاس مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية يقول:

«إن مراكز البحوث والدراسات توفر من منظور صانعي السياسة الأمريكية خمس فوائد رئيسية. فهي تولد كما يقول تفكيرا جديدا لدى صانعي السياسة الأمريكية، وتوفر خبراء للعمل في الحكومة والكونغرس، وتؤمن لصانعي السياسة حيزا لإيجاد تفاهم مشترك حول الخيارات السياسية المختلفة، وتثقف المواطنين

(*) لمعرفة أكثر حول تأثير اللوبي الإسرائيلي في السياسة الخارجية الأمريكية أنظر:
John J.Mearsheimer and Stephen M.Walt, **The Isreal Lobby and U.S.Foreign Policy.** USA : Farrar Giroux,2007.

1 - عبير بسيوني عرفة علي رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي و العشرين**. القاهرة: دار النهضة العربية، 2011، ص 30-31.

الأمريكيين عن العالم، وتوفر إمكانية قيام فريق ثالث بالوساطة بين جهتين متنازعتين.»[1]

وتعتبر مؤسسة راند واحدة من هذه المراكز الفكرية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تنحصر اهتماماتها في قضايا الأمن والدفاع والقضايا الأخرى، كما تعد ذراع من أذرع السياسة الخارجية الأمريكية في مجال تحديد وتنفيذ مختلف الأجندات[2]، لذلك نتيجة مراكز البحوث والدراسات الولايات المتحدة الأمريكية تصدر العديد من التقارير سواء الخاصة بها أو الخاصة بدول أخرى.

1- صباح عبد الرزاق كبة. "دور المراكز البحثية الأمريكية في الحياة السياسية و صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد: 40، 2010، ص 79.

2- صلاح المختار. " من يصنع القرار الأمريكي و كيف"، **مجلة آفاق عربية**، العدد: 11، (ب.س.ن)، ص 91.

خلاصة الفصل الأول:

لقد مكنت الحرب الباردة الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق طموحاتها المتمثلة في قيادة العالم دون منازع، وكانت بوادر هذا الطموح بارزة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومظاهر ذلك متعددة قد تم التطرق إليها في هذا الفصل.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية دولة القطب العالمي un Etat pole ، حيث في العقيدة التأسيسية للسياسة الخارجية الأمريكية ما بعد سقوط الإتحاد السوفياتي، هناك فكرة محورية فيها تقول أن أمريكا لن تقبل بتشكل قطب منافس لها مهما كانت طبيعته أي أكان صديقا، أم حليفا، أم عدوا.

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة التي لها مصلحة قومية شاملة لا تحدها حدود، فهي مفتوحة الآفاق والمجال، وما ساعدها إمكانياتها فلغتها هي الأولى، عملتها هي الأولى والأكثر تداولا في العالم، ثقافتها وذوقها هو الأول ...، وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن يكون القرن الحادي و العشرين هو قرنها بتميز، لذا ترتب النظام الدولي حسب نمطها وتماشيا مع مصلحتها، ويعتبر استدارتها نحو منطقة آسيا – الباسيفيك أهم تجسيد لمميزات ومحتوى سياستها الخارجية.

الفصل الثاني:
أهمية ومكانة منطقة آسيا-الباسيفيك في السياسة الأمريكية

تحتل منطقة آسيا – الباسيفيك أهمية كبيرة في السياسة الأمريكية ما بعد الحرب الباردة، وهذه الأهمية نابعة من موقعها الاستراتيجي وغناها بالمواد الأولية، إضافة إلى حركية التجارة فيها واحتواءها قوى صاعدة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية على رأسها الصين.

إن السياسة الدولية اليوم توجهت إلى هذه المنطقة نظرا للرهانات الموجودة بها، خاصة بين دول ثلاث تشكل مثلث إستراتيجي لهذه الرهانات قاعدته الولايات المتحدة الأمريكية ورأسيه هما الصين و اليابان، و عليه سيهتم هذا الفصل الموسوم بـ**أهمية ومكانة منطقة آسيا – الباسيفيك في السياسة الأمريكية** بدراسة هذه الأهمية، لذلك جاء في أربعة مباحث، أما **المبحث الأول** فقد تناول الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة بدراستها جغرافيا، ثم يأتي **المبحث الثاني** ليتعرض للجذور التاريخية للتواجد الأمريكي في منطقة آسيا – الباسيفيك حيث يظهر أن الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة ليس بجديد، في حين أن **المبحث الثالث** يتطرق لدوافع ومبررات الاهتمام الأمريكي بالمنطقة ، أما **المبحث الرابع** والأخير يتعرض للدول التي تركز عليها أمريكا، حيث تسعى للتعامل مع القوى الرئيسية في المنطقة كل حسب وضعها وموقعها في أجندتها السياسية.

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا – الباسيفيك

تحتل منطقة آسيا – الباسيفيك موقعا هاما في الساحة الدولية، فقد كثر الحديث عن القرن الواحد والعشرين على أنه قرن آسيوي - باسيفيكى و هذا للاعتبارات التالية:

- ✓ الموقع الجيواستراتيجي الذي تحتله هذه المنطقة، حيث تحوي العديد من الممرات المائية و المضايق الإستراتيجية التي تعرف حركة تجارية كثيفة.
- ✓ احتوائها على مختلف الموارد الطبيعية.
- ✓ احتوائها على قوى صاعدة على رأسها الصين و الهند.

إن التحديد الجغرافي لهذه المنطقة يتعرض لجدل واسع يتعلق بالحدود والدول المنتمية إليه، حيث تعرف هذه المنطقة عدة تحديدات جغرافية تارة تتمدد وتارة أخرى تتقلص، وهذا نتيجة تعارض مصالح القوى المنافسة عليها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كل دولة تحددها وفقا لمصالحها، وفي هذا المبحث سوف يتم التعرض للدول التي تشكل هذا الفضاء من المنظور الأمريكي.

مما تم ذكره سابقا يمكن طرح السؤال التالي:

كيف يمكن تعريف آسيا – الباسيفيك؟

ذاع صيت عبارة **آسيا – الباسيفيك Asie – Pacifique** في عام 1960 ، وهي عبارة أدبية أكثر منها جغرافية، كل الأدبيات تشير إلى أن هذه العبارة ذات مصدر ياباني، لا يوجد اتفاق رسمي حول صاحب هذه العبارة، ولكن ما هو معروف أن العبارة أسندت إلى المفكر الياباني ***Kiyoshi Kojima*** ، و بمرور الوقت أصبح ***Kojima*** يعتبر نفسه صاحب هذه العبارة، حيث استعملها لأول مرة في ملتقى دولي حول المعايير التجارية والنمو الاقتصادي عام 1965، واستعملها مرة أخرى في كتابه ***Japon and the Pacific Free Trade Area*** الصادر في عام1971[1].

1- Guy Faure. « Les mots de l'Asie : essai de terminologie géopolitique », **Persée**, Numéro : 66, 2001, p 10-11.

إن النجاح السياسي لعبارة آسيا – الباسيفيك كان نتيجة نجاح مشروع **Miki** - اسم لوزير الخارجية الياباني في عام 1960 والذي أصبح فيما بعد الوزير الأول - ، ومشروع **Miki** يتمثل في شراكة اقتصادية لدول منطقة آسيا – الباسيفيك، وهذا المشروع موجه لمواجهة الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

إن منطقة آسيا - الباسيفيك في الأصل تشمل دول غير شيوعية، وبعد مرور عقدين من الزمن أصبح الفضاء الآسيوي – الباسيفيكي يشمل كل البلدان الآسيوية، وعليه ولمواجهة هذا المشروع قدم الرئيس الأمريكي ***جيرالد فورد*** مفهوما واسعا حول المنطقة جاء على شكل مذهب أطلق عليه ***مذهب جديد للباسيفيك*** ***La nouvelle doctrine de pacifique*** ، ويتضمن هذا المشروع تعريف لآسيا – الباسيفيك الذي هو فضاء واسع يتكون من الدول المطلة على المحيط الهادي، ومن هذا المشروع الذي قدمه **فورد** أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تستعمل هذا المفهوم بكثرة، وتضفي عليه طابعا جغرافيا، تسعى من خلاله إلى تعزيز وجودها في المنطقة ومواجهة أي مشروع يكون موجه ضدها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، خاصة أن في عام 1980 أصبح الباسيفيك المركز الجديد للعالم، وقد تم إدخاله فيما يعرف بنظريات السيطرة، وحسب بول كيندي فإن صعود منطقة الباسيفيك سيستمر بسهولة، لأن النمو في المنطقة بني على أساس قاعدة متينة[2].

إن منطقة آسيا – الباسيفيك حسب الأجندة الأمريكية تتمدد وتتقلص حسب المصالح الحيوية لأمريكا، فحسبها هذه المنطقة تشمل إقليم شرق آسيا وجنوب شرق آسيا (أنظر الخريطة رقم (01))، وكل الدول المطلة على المحيط الهادي[3].

تظهر الخريطة رقم (01) أن إقليم شرق آسيا يتكون من خمسة دول وهي كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، اليابان، الصين ومنغوليا، في حين أن إقليم جنوب شرق آسيا فيه 11 دولة هي مينمار، كمبوديا، لاوس، الفيتنام، تايلاندا، إندونيسا، الفلبين، سنغافورة، ماليزيا، بروناي وتيمور الشرقية.

1-Ibid, p 12.
2- François Joyaux, « **Géopolitique de l'Extrême – Oriont** ». Tome1; Bruxelles, 1991, p16.
3- Ibid, p 18.

خريطة رقم 01: دول شرق وجنوب شرق آسيا

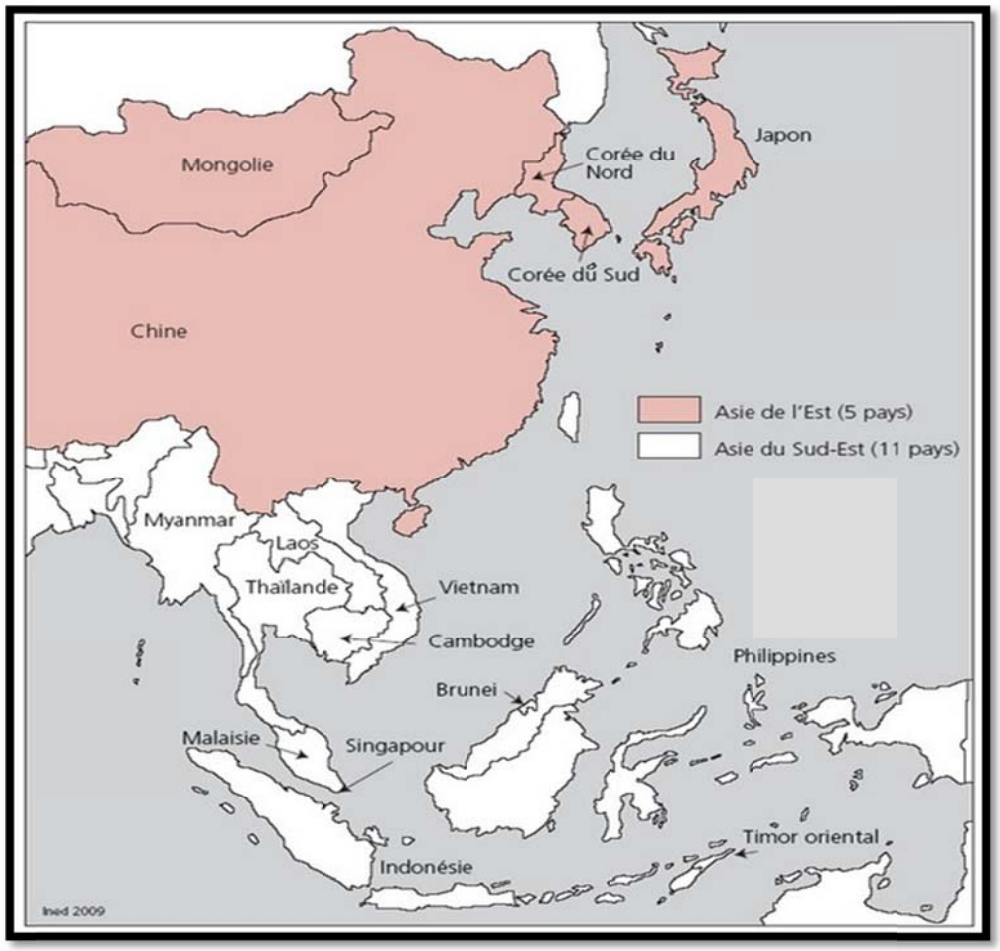

المصدر: http://www.cairn.info/revue-population-2009-1-page-7.htm

هذا كما أن في قاموس الولايات المتحدة الأمريكية هناك عدة مصطلحات تطلقها على منطقة آسيا – الباسيفيك مثل آسيا الشرقية، المنطقة الباسيفيكية، آسيا – الهادي، آسيا والمحيط الهادي...، وهذه التسميات ترتبط في كل مرة بما تريده أمريكا من المنطقة، وبمدى زيادة وتهديد مصالحها، فكما هو معروف فإن مصالح الولايات المتحدة هي مصالح كونية ليس لها حدود.

من بين تحديداتها الجغرافية للمنطقة إدخالها لروسيا فتحدد الفضاء الباسيفيكي بأنه فضاء يضم الشرق الأقصى الذي يتكون من دول شرق آسيا والشرق الأقصى الروسي، وأوقيانوسيا[1] (أنظر الخريطة رقم(02) التي تظهر الفضاء الأسيوي الباسيفيكي).

خريطة رقم 02: الفضاء الآسيوي الباسيفيكي

المصدر: Inside.rotman.utoronto.ca/raba/files/2012/06/asia-pacific-map.jpg

يتميز هذا الفضاء الجغرافي بخصائص متنوعة حيث يحوي أقاليم مختلفة لكل منها مميزاتها، ما أنتج فضاء أصبح مركز السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين، وهذا يظهر من خلال معطيات كل إقليم حيث:

1. **إقليم شرق آسيا:** هو إقليم تطل دوله على المحيط الهادي من ناحية الشرق ماعدا دولة منغولية التي تعتبر دولة حبيسة، تبلغ مساحته 11.8 مليون كم^2 و يبلغ تعداد

1- Guy Faure, **op.cit**, p 17.

سكانه حوالي 1564 مليون نسمة عام 2010، فهو يضم الصين أكبر دول العالم من حيث السكان، واليابان التي تحتل المرتبة العاشرة عالميا وبالتالي يعتبر أكبر أقاليم آسيا مساحة وسكانا، يتميز هذا الإقليم بتنوع موارده فهو من الأقاليم الرئيسية في زراعة الأرز في العالم، أنتج منه حوالي 214 مليون طن عام 2008 أي ما نسبته 32% من إنتاج الأرز في العالم، وبلغ إنتاجه من القمح 114 مليون طن أو ما يعادل 16.7% من إنتاج القمح في العالم، كما هناك محاصيل أخرى تزرع في الإقليم وهي القطن، الفول والصويا[1]...

يختزن في باطن هذا الإقليم احتياطي كبير من بعض المعادن خاصة الحديد، النحاس، المنغنيز، والزنك، وتعتبر الصين أول دولة تستأثر بأعلى نسبة من إنتاج هذه المعادن، وبناءا على بيانات عام 2008 أنتجت الصين 600 مليون طن من الحديد لتحتل بهذا المرتبة الأولى عالميا من إنتاجه؛ تتباين المستويات الاقتصادية لدول إقليم شرق آسيا، فاليابان واحدة من أكبر الدول الصناعية في العالم؛ وشهدت الصين، تايوان وكوريا الجنوبية نموا اقتصاديا كبيرا ومميزا في السنوات الأخيرة، فالصين هي صاحبة المركز الثاني في الناتج المحلي الإجمالي في العالم، بينما جاءت اليابان في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين عام 2010، كما يضم الإقليم ثلاث دول من النمور الأسيوية الأربعة وهي كوريا الجنوبية، تايوان وإقليم هونج كونج الصيني[2].

2. **إقليم جنوب شرقي آسيا**: تبلغ مساحته 4.7 مليون كم^2 وتنقسم دوله إلى إقليميين ثانويين أما الأول فهو إقليم الأراضي الرئيسية Mainland ويضم ميانمار، تايلاند ودول الهند الصينية (لاوس - كمبوديا- فيتنام)، ومساحته 1.7 مليون كم^2 ، والثاني هو إقليم أشباه الجزر وأرخبيل الجزر يضم ماليزيا، الفلبين، إندونيسيا، سنغافورة وبروناي، ويبلغ مجموع مساحة هذه الدول حوالي ثلاثة ملايين كم^2 [3].

1- حسنين جودة جودة..[وآخرون]، **جغرافية آسيا في عالم متغير**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2011، ص 241-242.
2- المرجع نفسه، ص243.
3- المرجع نفسه، ص273.

يقدر حجم سكان الإقليم بحوالي 664 مليون نسمة حسب تقديرات عام 2010، يتباين توزيع السكان على مستوى دول الإقليم، إذ تتصدرها أندونيسيا بـ 293 مليون نسمة والتي احتلت المرتبة الرابعة عالميا بعد الصين، الهند والولايات المتحدة الأمريكية، تليها الفلبين بعدد 100 مليون نسمة تقريبا، ثم فيتنام بـ 90 مليون نسمة، ويتراوح حجم باقي الدول بين 395 ألف نسمة (بروناي)، و67 مليون نسمة (تايلاند)[1].

ينتج هذا الإقليم عدد من معادن الفلزات التي تساهم بنسبة في الناتج المحلي الإجمالي، وإن اختلفت من دولة إلى أخرى، كما أن لهذه المعادن أهمية في صادرات الإقليم، وتعتبر هذه المعادن مصدر للعملات الصعبة التي توجه إلى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالقصدير يأتي على رأس قائمة المعادن الفلزية التي ينتجها الإقليم، ويتركز في نطاق مميز في شبه جزيرة الملايو فيما يعرف بحزام القصدير، ويمتد توزيعه أيضا إلى عدد من الجزر القريبة من شبه الجزيرة وفي المناطق التي تتجمع فيها الرواسب النهرية الحصوية، وتشارك خمس دول هي أندونيسيا، ماليزيا، فيتنام ولاوس بحوالي ثلث إنتاج العالم من القصدير، هذا إضافة للحديد الذي يتركز في الإقليم في أربع دول هي حسب إنتاج كل منها ماليزيا، فيتنام، تايلاند، أندونيسيا، وقد تراوحت إنتاج هذه الدول بين 22 ألف طن إلى 950 ألف طن عام 2005[2]. ومن المعادن التي ينتجها الإقليم أيضا هناك النحاس، المنغنيز، البوكسيت، الزنك، التونجستين، النيكل والذهب؛ ويأتي معظم إنتاج الإقليم من النحاس من الدول التالية أندونيسيا، لاوس، بورما وفيتنام، أما إنتاج المنغنيز فيتركز في ماليزيا وتايلاند، أما النيكل فيأتي إنتاجه من أندونيسيا والفلبين، في حين يتركز إنتاج الوقود الحفري في عدد من دول الإقليم حيث أن معظم الفحم ينتج من تايلاند، فيتنام، الفلبين، وأندونيسيا، كما تتشارك 8 دول من الإقليم في إنتاج البترول إلا أن أهمها أندونيسيا التي يقترب إنتاجها نحو مليون برميل في اليوم، كما تتشارك في إنتاج الغاز الطبيعي

1- المرجع نفسه، ص276.

2-المرجع نفسه، ص 282.

سبع دول أهمها أندونيسيا بـ 70 بليون متر مكعب، ماليزيا بـ 57 بليون متر مكعب وتايلاند بـ 28 بليون متر مكعب[1].

3. **البحار والمحيطات**: يحتوي هذا الفضاء الجغرافي العديد من البحار أهمها بحر الصين الجنوبي، حيث يعتبر بحر إستراتيجي من الناحية التجارية والاقتصادية، إذ تمر حوالي 90% من حجم التجارة العالمية من المنطقة المحيطة به (المحيط الهندي والمحيط الهادي)، ويحتوي قاع البحر على النفط والغاز وعلى عدد هام من المعادن منها الثمينة جدا، إضافة إلى وفرة الأسماك. أما بالنسبة للمحيطات فإن هذا الفضاء الجغرافي يحوي أكبر وأعمق مسطح مائي على وجه الأرض وهو المحيط الهادي، يغطي نصف مساحة جميع محيطات العالم الأخرى، وثلث سطح الأرض يمتد من القطب المتجمد الجنوبي حتى جزر منطقة جنوب خط الاستواء، وتصل مياهه إلى سواحل أستراليا وآسيا والأمريكيتين، فالسيطرة على المحيط الهادي خاصة على بحري الصين الشرقي والجنوبي تشكل طموحا إستراتيجيا للقوى الكبرى على مر العصور، فهو يمثل الظاهرة البحرية المهيمنة جيوسياسيا على مجمل منطقة جنوب شرق آسيا لإطلاله على جنوب الصين، شمال أندونيسيا، شرق فيتنام وغرب ماليزيا، كما يضم بعض الممرات الإستراتيجية المهمة التي تتحكم بالنسبة الأكبر في حركة الملاحة البحرية الدولية كممر سوندا الذي يربط جنوب شرق آسيا بأستراليا، وممر لومبوك الذي يربط إندونيسيا بالمحيط الهندي، لكن يبقى الممر الأهم هو ممر ملقا الذي يربط المحيط الهادي بالهندي، حيث يمر به نحو 70% من ناقلات النفط في طريقها من الشرق الأوسط إلى شرق وجنوب شرق آسيا، وكذلك أكثر من نصف سفن شحن التجارة الدولية، ولقد ازدادت الأهمية الإستراتيجية للمحيط الهادي بحيث أصبح من يملك موطئ قدم فيه سيكون قادرا على الإسهام في تحديد وصياغة مستقبل الأوضاع الدولية سياسيا واقتصاديا خلال المرحلة القادمة[2].

1–حسنين جودة، **مرجع سبق ذكره**، ص 283.

2– الطاهر المعز. "الإستراتيجية الأمريكية في آسيا والمحيط الهادي"،2014/03/05، محملة من:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=315213

4. **أوقيانوسيا**: وهي القارة السادسة، تتألف من الجزر المتناثرة في المحيط الهادي ويقع معظمها في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، تبلغ مساحتها حوالي 8510000 كم^2 ، وعدد سكانها حوالي 32 مليون نسمة، تزخر بثروات معدنية ومنجمية وتتمثل في البترول، الفحم، الذهب، الفضة، الرصاص، الزنك، النحاس، النيكل والحديد، تتكون من أستراليا، نيوزلندا وثلاث مجموعات جزرية هي ميلانيزيا، ميكرونيزيا وبولينيزيا[1] (أنظر الخريطة رقم(03)).

خريطة رقم03: خريطة جغرافية لأوقيانوسيا

المصدر: http://dvd4arab.maktoob.com/f75/2898724.html

مما تم ذكره يمكن القول أن هناك عدة مظاهر تؤكد تحول القوة الاقتصادية إلى آسيا - الباسيفيك وذلك من خلال وجود آلاف الآسيويين الذين استطاعوا تخطي الفقر، الإنفاق

1- عبد الجليل. " قارة أوقيانوسيا"، (2014/03/18)، محملة من:
http://www.startimes.com/?t=6541875

الضخم على مشروعات البنية التحتية الأكبر في العالم، فيها معدلات النمو العالية التي لم تتأثر بالأزمة العالمية.

هناك العديد من المحللين الذين رصدوا مبكرا هذه المظاهر منهم المحلل الاقتصادي ورئيس التحرير السابق لمجلة "الايكونومست" البريطانية، ***بيل إيموت*** الذي تحدث عن محورية الصعود الاقتصادي الأسيوي في كتابه ***المتنافسون***، حيث أشار إلى آسيا أنها تملك مقاييس عدة تدخلها في مصاف أكثر دول العالم غنى، قوة وأهمية، حيث يعيش في هذه المنطقة أكثر من نصف سكان العالم، بها ستة من أكبر عشر دول العالم، وحسب إيموت تضاعف دخل الفرد في آسيا ككل سبع مرات ما بين الفترة 1950-2005[1].

إن أهم دليل على ما ذكر أعلاه هو عدم تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على هذه المنطقة، فرغم أن الاقتصاديات الصناعية المتقدمة ككل عانت من الانكماش وانخفاض إجمالي للناتج القومي بنحو3.5% نتيجة الأزمة، فقد واصلت الاقتصاديات الأسيوية خاصة الصين والهند نموها، فيظهر أن نسبة النمو الاقتصادي للصين تتجاوز 8% عام 2009، بينما معدل نمو الاقتصاد في الهند وصل إلى نحو 6%، وتشير الدلائل إلى تواصل نمو هذه الاقتصادات، وإلى أن نسبة نمو الاقتصاد الصيني تبلغ خلال عام 2010 9% [2].

1- Bill Emott, **Rivals : How the Power Struggle Between China, India and Japon Will SHape our Next Decade**. England : Penguin Books, 2009, p5.
2 -David Smith, **The Age of Instability, The Global Financial Crisis and What Comes**. Great Britain : Profile Books, 2010, p246.

المبحث الثاني: الجذور التاريخية للتواجد الأمريكي في منطقة آسيا – الباسيفيك

إن الاهتمام الأمريكي بمنطقة آسيا – الباسيفيك ليس بجديد، وإنما هو امتداد لقرن ونصف القرن من سياستها الخارجية والعسكرية، ففي خمسينيات القرن 19 وزير الخارجية الأمريكي ***وليام سيوارد*** يقول بأنه «إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تحل محل بريطانيا بوصفها القوة الرئيسية المهيمنة على العالم، فيتعين عليها أولا أن تسيطر على آسيا»، وهذا ما يفسر شراء منطقة ألاسكا من روسيا القيصرية عام 1867 بسبعة ملايين ومائتي دولار، وتم اعتمادها رسميا كولاية في 3 جانفي عام 1959، فمنطقة ألاسكا تشكل الطريق الشمالي إلى آسيا، وقد تمكنت أمريكا من امتلاك أسطولا بحريا استطاعت بواسطته أن تتحدى سيادة بريطانيا على البحار. هذا كما تعتبر حادثة إغراق البارجة الأمريكية ***يو. إس . إس . ماين*** في ميناء هافانا الكوبي أفضل ذريعة مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إعلان الحرب على إسبانيا، وتستولي على الفلبين وجزيرة **غوام**، ومنذ هجوم اليابان على ميناء ***بيرل هاربر*** في ديسمبر عام 1941 أعلنت الولايات المتحدة بوضوح أن الأمن الأمريكي لا يبدأ قبالة سواحل كاليفورنيا، بل عند الحافة الغربية للمحيط الهادي وما بعده، وكما يقول المؤرخ الاقتصادي ***نيل فيرغسون*** فإنه «مع تكبد الأميركيين والأوروبيين هزيمة شاملة على أيدي القوات اليابانية في عام 1942، فإنهم قاتلوا بهدف استعادة الهيمنة الغربية القديمة على آسيا»، وبالتالي يمكن الوصول إلى القول أن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة على آسيا عملت على هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، ما أدى بالمحيط الهادي أن يصبح فضاء مائي أمريكي، حيث أقيمت مئات القواعد العسكرية الجديدة في اليابان، كوريا، أستراليا، جزر مارشال ودول أخرى في الباسيفيكي من أجل تعزيز القواعد الموجودة في الفلبين، غوام، وهاواي التي تم توسيعها بصورة كبيرة، حيث هذه القواعد مجتمعة احتوت الصين والاتحاد السوفياتي طوال الحرب الباردة[1].

على مر السنوات منطقة آسيا – الباسيفيك فضاء حاضر لدى الرؤساء الأمريكيين على اختلاف انتماءاتهم سواء جمهوريين أو ديمقراطيين، فلو تم إجراء مسح لمكانة الفضاء

1- Nill Ferguson, **The War of the of Word : Twenteith Century Conflict and the Descent of the West**. New York : Penguin Press, 2006, pp43-44.

الأسيوي الباسيفيكي بعد نهاية الحرب الباردة لدى الرؤساء الذين حكموا الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة يظهر أن:

I. **فترة رئاسة جورج بوش الأب**: أهم ما ركزت عليه إدارة **بوش الأب** هو المسرح الدولي بعد الحرب الباردة، حيث عبر *بوش الأب* في خطاباته عن نظام دولي جديد يسوده العدل والسلام، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي ظهرت تهديدات جديدة أتت من المعسكر الرأسمالي الغربي، حيث اعتبرت إدارته ألمانيا واليابان اللتان كانتا خاضعتان لراية الولايات المتحدة الأمريكية طوال فترة الحرب الباردة، من المتوقع أن تسعيان إلى تدعيم قدراتهما الجيواسياسية والتحول إلى قوى دولية تهدد الهيمنة الأمريكية، لأن الخطر المشترك والمتمثل في الاتحاد السوفياتي قد زال، فحسبه ألمانيا الموحدة بدأت تتباهى باستقلالها عن واشنطن ويظهر ذلك في مساهمتها في عملية تفكيك الإتحاد اليوغسلافي في الفترة 1991 – 1992 متحدية جهود *بوش الأب* للإبقاء على تماسك الإتحاد، رغم هذا فإدارة *بوش الأب* ترى التهديد الأكبر أتي من اليابان التي غزت سلعها واستثماراتها الاقتصاد الأمريكي، - ما دفع ***جورج فريدمان*** من شركة ستراتفور لاستشارات الأمن أن يشارك مع مجموعة مؤلفين في أوائل التسعينيات في تأليف كتاب بعنوان ***الحرب القادمة مع اليابان-***، هذا كما ركزت إدارة *بوش الأب* على منافسيها من خارج المعسكر الغربي منهم روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي، ولكن تبقى الصين التهديد الكبير للولايات المتحدة الأمريكية، هذا دون نسيان توجه أنظار *بوش الأب* للشرق الأوسط وقيادته لحرب الخليج الأولى؛ إجمالا يمكن القول أن إدارة *بوش الأب* اهتمت ببعض دول منطقة آسيا – الباسيفيك منها اليابان والصين ولم تركز على المنطقة كلها[1].

II. **فترة رئاسة بيل كلينتون**: من أهم اهتماماته الاقتصاد، حيث عمل على تحسين الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، والسياسة الأمريكية في عهد *كلينتون* بالنسبة لمنطقة آسيا - الباسيفيك عرفت تفاعلا متعدد الأوجه مع القوى الكبرى في المنطقة سواء من منظور تحالفي تعاوني، أو من منظور صراعي تنافسي، لذلك فقد جاءت اتجاهات السياسة الأمريكية متباينة بحسب حالة كل طرف

1- أليكس كالينيكوس."الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية"، **أنترناشيونال سوشياليزم**، العدد: 97، 2002، ص ص 4-5.

فمثلا علاقاتها مع الصين في معظم الفترات كانت تتميز بالشك والريبة، إضافة إلى الانتقادات المتبادلة فيما بينهما، حيث الولايات المتحدة الأمريكية تنتقد الصين في مجال حقوق الإنسان وعدم الانفتاح الداخلي، إضافة إلى انتقادها خارجيا باعتبارها دولة متورطة في خرق القوانين التجارية الدولية خاصة تلك المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، لذلك الولايات المتحدة الأمريكية قد فرضت حضرا على تصدير التكنولوجيا العسكرية إلى الصين وعارضت انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 1999، ومن جهة أخرى الصين تنتقد التقارب الأمريكي التايواني[1].

لقد سعى كلينتون إلى بناء شراكة إستراتيجية مع الصين من منطلق أن الروابط الاقتصادية تطور الاقتصاد الصيني باتجاه ليبرالي مما يهيئ الحياة السياسية نحو مسار الدمقرطة. أما في شبه الجزيرة الكورية فقد سعت السياسة الأمريكية إلى إحباط محاولات كوريا الشمالية أن تصبح قوة نووية وذلك بجذبها دبلوماسيا، هذا كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية مع كوريا الجنوبية على احتواء أي تهديدات من كوريا الشمالية عليها، وهذا عن طريق تقديم المساعدة الاقتصادية من جهة، والعمل على تقريب الحوار بينهما خاصة في الشؤون الأمنية من جهة أخرى[2]، فهذه المنطقة تشهد تواجدا للقوى النووية التي تتحسس الولايات المتحدة وحلفاؤها منها، حيث ترى الولايات المتحدة ضرورة في توسيع تحالفها الأمني مع دول المنطقة وإدخال مرونة على قواتها المتمركزة في المنطقة خاصة في شرق آسيا من أجل أن تصبح أكثر قدرة على الاستجابة الفعالة ضمن هذا المحيط، لذلك فإن التركيز الكبير لإدارة الرئيس *كلينتون* كان بشكل رئيسي قائما على تفعيل التعاون الاقتصادي كأحد أهم الوسائل لتحقيق مصالح حيوية[3].

III. **فترة رئاسة جورج بوش الابن**: بدأت إدارة **جورج بوش الابن** تنفيذ برنامجها منذ عام 2001 ، وكان على رأس أولوياتها الأولوية الأمنية، ما دفع بها إلى إدخال

1- إلياس حنا. "النظام الدولي والخيارات الأمريكية الجديدة"، **شؤون الأوسط**، العدد: 105، 2002، ص 60.

2- عوض البادي."أمريكا بلا قيود : ثورة بوش في السياسة الخارجية"، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، العدد: 2، 2004، ص 117.

3- حسين خليل. "الأمن الإستراتيجي الدولي بعد كوريا النووية"، **السياسة الدولية**، العدد: 24، 2007، ص30.

تعديلات هامة على إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي حتى قبل وقوع هجمات 11 سبتمبر عام 2001، وعلى هذا الأساس شهدت السياسة الدفاعية تحولات هامة كمرتكز أساسي من مرتكزات إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وكان على رأس اهتمامات إدارة *بوش الابن* إعطاء أهمية متميزة لمسرح العمليات في آسيا حيث حدث تغير جذري في السياسة الدفاعية الأمريكية التي ظلت تركز منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على مسرح العمليات الأوروبي بهدف منع الاجتياح السوفياتي لدول غرب أوروبا أثناء الحرب الباردة، وينطلق هذا التحول من التهديدات والتحديات التي تواجه واشنطن في تلك المنطقة، ويأتي في مقدمتها النفوذ المتزايد لكل من الصين والهند واحتمالات إعادة توحيد الكوريتين والتوتر الهندي الباكستاني، ووجود العديد من النزاعات الحدودية الإقليمية. وتتركز السياسة الأمريكية الجديدة في آسيا على عنصرين رئيسيين هما تطوير الوجود العسكري الأمريكي في آسيا، وبناء علاقات مشاركة شاملة مع الدول التي تمتلك قوات قادرة على التعامل مع الأزمات الإقليمية كالهند والباكستان وتركيا وإسرائيل. هذا، كما هناك أربعة مجالات رئيسية للتركيز الأمريكي على مسرح العمليات الآسيوي تتمثل في[1]:

- ✓ احتواء الصين نظرا لمكانتها المتزايدة، حيث تعتبر الهاجس الأكبر أمام الفكر الاستراتيجي الأمريكي باعتبارها الدولة المهيأة لأن تكون المنافس الأكبر على الصعيد الدولي للعديد من العوامل التي تحيط بها (سيتم التطرق لهذه العوامل لاحقا) .
- ✓ الحاجة إلى الاقتراب من المنطقة من أجل مراقبة التطورات في روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى، سواء من أجل احتواء أي صراعات محتملة في المنطقة، أو حتى استغلالها والتعامل مع احتمالات وصول نظم حكم قومية متطرفة في تلك الجمهوريات.
- ✓ الرغبة في المشاركة في عملية استغلال موارد بحر قزوين الذي يثير قضايا عديدة بين الدول المطلة عليه لاسيما تقاسم ثروات البحر النفطية التي تحددها بعض التقديرات بحوالي 200مليار برميل.

1- حسين خليل ."الإستراتيجية الإمبراطورية في وثيقة الأمن القومي الأمريكي"، 2014/03/14، محملة من:
http:// drkhalilhussein.blogspot.com/2008/02/blog-post_1585.html

✓ امتلاك القدرة على السيطرة على حركة التفاعلات الإستراتيجية في جنوب آسيا.

وبعد أحداث 11 سبتمبر أعلنت إدارة *بوش الابن* ما يعرف بالحرب على الإرهاب من خلالها قامت بغزو العراق وأفغانستان، وبعد هذه الحادثة الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى آسيا والمحيط الهادي بيقظة وحذر، حيث أن السياسة الأمريكية في هذه الفترة تسعى لتنسيق الجهود العالمية لحماية المصالح الأمريكية داخليا وخارجيا، فأحداث 11 سبتمبر عززت الجهود لتفعيل حوار استراتيجي مع دول آسيا – الباسيفيك، وذلك باستيعاب الولايات المتحدة الأمريكية أن التعامل الأحادي كقوة عالمية مع التهديدات الأمنية أصبح من غير الممكن، كما أن هذا الدور لم يعد يلقى الترحيب من دول تبدي تخوفها من زيادة الأنشطة العسكرية الأمريكية في هذا الفضاء[1].

IV. **فترة رئاسة أوباما**: اهتمت إدارة **أوباما** خاصة في بداية عهدته الثانية بمنطقة آسيا – الباسيفيك، ففي مقالة لوزيرة الخارجية الأمريكية *هيلاري كلينتون* بعنوان ***قرن أمريكي باسيفيكي*** نشرتها في مجلة foreign policy أشارت إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية تهدف إلى قيام محور الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا – المحيط الهادي، وأن من أهم مهمات الإدارة الأمريكية في العقد المقبل ستكون تكثيف أضخم وأوسع استثمار دبلوماسي، اقتصادي وإستراتيجي وغير ذلك في منطقة الهادي الأسيوية. وتم تدعيم هذه الإستراتيجية بإصدار البنتاغون وثيقة موسومة بـ ***توجيه استراتيجي***، تعتبر بمثابة انعطاف من العراق وآسيا الوسطى نحو الحوض الباسيفيكي، وبالتالي في ولاية *أوباما* الثانية آسيا – الباسيفيك تعتبر من الأولويات الرئيسية لإدارته، وهذا يظهر عند اختياره لمنطقة آسيا – الباسيفيك كأول محطة لأول زيارة له بعد إعادة انتخابه، وبالتالي خروجه عن التقليد المعروف في أمريكا حيث الزيارات الأولى للرؤساء تكون لأوروبا[2]، وهذا إن دل على شيئا إنما يدل على مدى اهتمام الولايات المتحدة بهذه المنطقة الحيوية.

1- سليمان منذر. "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"، **المستقبل العربي**، العدد: 325 ، 2006، ص 29.

2- محمود حمد . " تقارير: أمريكا والتوجه الإستراتيجي شرقا..الفرص والتحديات"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات: ، 24 فيفيري 2013، ص3، نقلا من : http://studies.aldjazeera.net

من خلال ما تم ذكره يمكن القول أن منطقة آسيا – الباسيفيك لم تكن غائبة في الأجندة السياسة الأمريكية ولكن في نفس الوقت لم يكن التركيز عليها كبيرا، وكان عبر مختلف الفترات وفي مختلف الإدارات سواء الجمهورية أو الديمقراطية التركيز كان على الصين، حيث كانت العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية تتميز بالمد والجزر فتارة متوتر وتارة أخرى ثابتة، ولكن أهم ما يميز علاقة البلدين هي الشك وعدم الثقة في معظم الأوقات، كما يمكن ملاحظة أنه بالرغم من أن الفترات السابقة على إدارة *أوباما* لم تكن أمريكا بعيدة كل البعد عن آسيا – الباسيفيك، إلا أن الرئيس *أوباما* كان يعتبر نفسه الرئيس الأمريكي الأول في الباسيفيك خاصة في بداية عهدته الثانية، حيث معظم تصريحاته تركز على التوجه الأمريكي نحو آسيا ـ الباسيفيك وكذلك سياسة إعادة الانتشار الاستراتيجي.

إن حضور منطقة آسيا – الباسيفيك لدى صناع القرار الأمريكي عبر فترات مختلفة يؤكد على أهمية هذه المنطقة للسياسة الأمريكية خاصة في القرن الحادي والعشرين، وهذه الأهمية يمكن ملاحظتها من خلال منظورين أما الأول هو المنظور الجيواستراتيجيي حيث تعتبر هذه المنطقة مركزا هام للإستراتيجية الأمريكية، أما الثاني هو المنظور الجيوبوليتكي حيث تعتبر منطقة آسيا – الباسيفيك نموذجا يجسد من خلالها سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإثبات هيمنتها واستمرار ريادتها، كما تحاول من خلال توجهها نحو الشرق دحض التحليلات التي تقول بتراجع القوة الأمريكية، لذا فالانعطاف الأمريكي نحو آسيا – الباسيفيك له دوافعه ومبرراته وهذا ما يتم التطرق إليه في المبحث الثالث من هذا الفصل.

المبحث الثالث: دوافع ومبررات التوجه الأمريكي نحو منطقة آسيا – الباسيفيك

إن أهم ما تركز عليه الولايات المتحدة الأمريكية في مفكرتها السياسية هو تحقيق ما يعرف بالمصالح الحيوية وهذه الأخيرة موزعة عبر العالم، والولايات المتحدة الأمريكية لما تهتم بمنطقة ما فإن هناك مجموعة من المصالح تسعى لتحقيقها، وعليه فإن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة آسيا – الباسيفيك ينبع من الأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة بالإضافة إلى أبعاد أخرى. فما هي دوافع ومبررات الاهتمام الأمريكي بمنطقة آسيا – الباسيفيك؟

هناك عدة دوافع ومبررات للاهتمام الأمريكي بمنطقة آسيا – الباسيفيك يمكن حصرها في الآتي:

- عدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في أن تنفرد أي دولة في المنطقة بالهيمنة، ولما كانت الصين مؤهلة لذلك فإن الولايات المتحدة تعمل على احتوائها إقليميا، وعملية احتواء الصين يعتبر أولوية أمريكية في القرن الحادي والعشرين، وهو الدافع والمبرر الأساسي بتركيز أنظارها على منطقة آسيا – الباسيفيك، وهنا يمكن طرح السؤال التالي ما الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتخوف من الصعود الصيني وتعمل على احتوائها؟

إن الجواب يكمن في كون الصين لها إمكانيات القوة، فبالنظر إلى أن الصين على أعتاب تخطي الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الاقتصادي، وذلك بتحقيقها لنمو يصل إلى حوالي 30% في مجال التصدير، 40% في مجال الاستثمار الرأسمالي، 7.75% للناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2011، لتحتكر الترتيب الثاني بين أقوى دول العالم اقتصاديا، وحسب بعض التقارير الاقتصادية أنه في غضون عام 2018 فإن الاقتصاد الصيني سيتفوق على نظره الأمريكي[1]، أما على المستوى العسكري فإن الصين قد زادت من ميزانيتها العسكرية عام 2012 لتصل إلى 106 مليار دولار أمريكي، ما أثار مخاوف دول الجوار خاصة

1- محمد عبد الله يونس. "تحول جيواستراتيجي: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في الباسيفيكي"، 2014/03/14، محملة من:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=887205&eid=7885

في ظل وجود خلافات حدودية حول السيادة على جزر بحر الصين الجنوبي والحقوق السيادية في البحر الأصفر[1].

- تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من تطور العلاقات بين الصين ودول المنطقة خاصة دول جنوب شرق آسيا، حيث وصل حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الإقليم عام 2011 إلى نحو 292.9 مليار دولار أمريكي بمعدل نمو تجاوز 35.7%، وزادت الاستثمارات المشتركة بنسبة 10.9% لتصل إلى 7.4 مليار دولار أمريكي ، كما نجحت الصين في توطيد العلاقات التجارية حتى مع الحلفاء الإقليمين لواشنطن، حيث ارتفع مستوى التبادل التجاري بين الصين والفلبين إلى 277 مليار دولار أمريكي عام 2010، ووصل حجم التبادل التجاري بين الصين وماليزيا إلى نحو 100 مليار دولار أمريكي، وفي نفس السياق فإن الصين أخذت مكانة الشريك التجاري الأول لكوريا الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية[2].
- ضبط الانتشار النووي حيث بدأ سباق التسلح النووي في منطقة جنوب شرق آسيا مع إجراء كوريا الشمالية لأولى تجاربها النووية في 9 أكتوبر من عام 2006، وخرقها لالتزاماتها ولمعاهدة حظر الانتشار النووي، ما أدى لتعقيد المعضلة الأمنية لدول الإقليم الذي يحوي دول تملك السلاح النووي مثل الصين، الهند، والباكستان، ما دفع بعض الدول للسعي لامتلاك برامج نووية ذات تطبيقات عسكرية مثل ميانمار التي صرح أحد جنرالاتها عن مخطط لامتلاك سلاح نووي بدائي[3].
- تصاعد سقف المطالب والطموح السياسي لآسيا وخصوصا لدولها الكبرى، فقد كثرت الدعوات الأسيوية حول إعادة هيكلة المؤسسات السياسية والمالية العالمية مثل مجلس الأمن الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتكون أكثر تعبيرا عن التحول العالمي للقوة، وما يمكن ملاحظته فإن قوة الصين والهند ستضع الهيمنة العالمية للولايات المتحدة موضع تساؤل، وإذا انضمت روسيا كقوة

1- المرجع نفسه.
2- يونس، **مرجع سبق ذكره**.
3- محمد فايز فرحات. "مستقبل الانتشار النووي في شمال شرقي آسيا"، **السياسة الدولية**، العدد: 167، 2007، ص 116.

أوراسية إليهما فسيكون مثلث ذا قوة إستراتيجية تؤهله لمنافسة جادة وحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية[1].

- وفرة منطقة آسيا – الباسيفيك على قدرات هائلة حيث يتوقع الخبراء أن تستحوذ المنطقة على نحو 50% من النمو الاقتصادي الدولي خارج الولايات المتحدة، وما ساعد على تأكيد هذا التفوق الاقتصادي هو الأزمة المالية العالمية لعام 2008، فيظهر أن الصين وبقية النمور الأسيوية قد حافظت على معدلات معتبرة للنمو الاقتصادي في مرحلة الكساد العالمي، وتمثل هذه الدول وغيرها في القارة فرصا تصديرية للشركات الأمريكية، كما أن النمو الاقتصادي للهند يستقطب دوائر المال والأعمال في الولايات المتحدة، فالهند اليوم تحتل المرتبة التاسعة في زمرة الاقتصاديات العشر الأضخم في العالم، هذا النمو المتسارع في ثاني أكبر دول العالم من حيث تعداد السكان، يعني إضافة عشرات الملايين للطبقة الوسطى التي قد تساعد الشركات الأمريكية التي تعاني من اشتداد حدة التنافس داخليا وخارجيا، ففي عام 2010 فاق مجموع صادرات الولايات المتحدة لآسيا مجمل صادراتها لأوروبا لأول مرة في التاريخ، وتشير إحصائيات التجارة الخارجية إلى وجود 9 دول آسيوية ضمن قائمة الدول الخمس والعشرين الأولى من حيث التبادل التجاري مع الولايات المتحدة، وإذا ما استبعدت كندا والمكسيك فإن الدول الآسيوية تحتل المراكز الأول، الثاني والخامس في قائمة الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية[2] (أنظر الجدول رقم (01)).

1- حمد. **مرجع سبق ذكره**، ص 4.
2- المرجع نفسه، ص 5.

الجدول رقم01: قائمة الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2011.

الترتيب	الدولة	الحجم الكلي بليون دولار
1	كندا	596
2	الصين	503
3	المكسيك	461
4	اليابان	195
5	ألمانيا	148
6	المملكة المتحدة	107
7	كوريا الجنوبية	100
8	البرازيل	75
9	فرنسا	68
10	تايوان	67
11	هولندا	66
12	السعودية	61
13	الهند	58
14	فنزويلا	56
15	سنغافورة	50
16	ايطاليا	50
17	سويسرا	49
18	بلجيكا	47
19	ايرلندا	47
20	روسيا	43
21	هونج كونج	41
22	ماليزيا	40
23	نيجيريا	39
24	أستراليا	38
25	كولومبيا	37
إجمالي الدول الخمسة والعشرين		3.041.8
إجمالي التجارة الأمريكية		3.688.3
النسبة المئوية للدول الخمسة والعشرين		82.5%

المصدر:

http://ops.fhwa.dot.gov/freight/freight_analysis/nat_freight_stats/docs/12factsfigures/table2_8.htm

- وجود العديد من أسباب التوتر وعدم الاستقرار التي تهدد المصالح والأولويات الأمريكية في منطقة آسيا – الباسيفيك، كالنزاعات على الإقليم البحري بين أندونيسيا وماليزيا في منطقة بحر سالويزي، والنزاع بين اليابان وكوريا الجنوبية على جزر توكودو أوتاكشيما، وتصاعد التوتر بين الصين واليابان على المناطق الغنية بالطاقة في شرق بحر الصين، هذا كما أنه لا تقتصر التفاعلات المرتبطة ببؤر التوتر الإقليمية على الأطراف الآسيوية المباشرة، ولكنها تشمل أطرافا أخرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل حضورا قويا ليس فقط في إدارة التوتر، ولكن أيضا في تصعيده أو احتوائه سواء بشكل مباشر أو غير مباشر[1].
- الأمن البحري وحرية الملاحة حيث تولي الولايات المتحدة الأمريكية لحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا أهمية قصوى بالنظر إلى الأهمية الجيواستراتيجية لحركة التجارة الدولية، حيث يشهد عبور 50 ألف سفينة سنويا تنقل نحو 30% من التجارة الدولية، ويمر بها أيضا نحو 20 مليون برميل من النفط يوميا، وحسب **روبرت ويلارد** قائد القيادة العسكرية الأمريكية في المحيط الهادي فإن الولايات المتحدة ستعمل لضمان الأمن، وحماية طرق التجارة المهمة لمواجهة التوترات الإقليمية في هذه المنطقة[2].
- احتدام الصراع بين الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي خاصة الصين، فيتنام، الفلبين وتايوان، يؤثر في الأمن البحري في هذه الممرات البحرية خاصة عقب تعزيز الصين سيطرتها على "جزر باراسيل" ومطالبتها بضم "جزر سبراتلي" الغنية باحتياطيات النفط (أنظر الخريطة رقم(04))، ما أدى لنشوب مواجهات عسكرية متكررة بين الصين وفيتنام [3].

1- هدى ميتكيس و عابدين السيد صدقى ، **قضايا الأمن في آسيا**. القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 2004، ص 149.
2- مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**. (ترجمة: عدنان حسن). بيروت: دار الكتاب العربي، 2002، ص 120.
3- المرجع نفسه، ص 122.

الخريطة رقم 04: جزر سبراتلي المتنازع عليها

المصدر: http://studies.aljazeera.net/reports/2012/10/201210191733518887.htm

- وجود تحالفات مناوئة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن التحالف بين الصين وروسيا أخذ اتجاها جديدا خاصة بعد تشكيل منظمة شنغهاي للتعاون منذ عام 1996 كتحالف مضاد لحلف الناتو، للتصدي لاختراقه للمجال الحيوي الروسي وتمدده نحو شرق أوروبا، ما دفع روسيا لتحويل منظمة شنغهاي من منتدى اقتصادي إلى تحالف شبه عسكري من خلال سلسلة من المناورات العسكرية بين الأعضاء، وصياغة وثيقة مبدئية للتعاون العسكري ومكافحة الإرهاب الدولي والحركات الانفصالية، وبنهاية عام 2011 بدأت منظمة شنغهاي في بحث التوسع في القارة الأسيوية جنوبا بضم كل من الهند، باكستان وكوريا الشمالية ومنح هذه الدول العضوية الكاملة بدلا من صفة مراقب، وهذا بهدف

احتواء النفوذ الأمريكي في القارة الأسيوية، وتخفيف حدة التوترات بين الهند والصين[1].

- مكافحة الإرهاب حيث نجد أن دول جنوب شرق آسيا تمكنت من تفكيك بنية عدد كبير من الجماعات المتشددة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما بعد القبض على العناصر القيادية لجماعة "أبو سياف" في الفلبين، وتصفية أندونيسيا لأغلبية العناصر المتشددة من المتورطين في تفجيرات بالي عام 2002، رغم هذا لا تزال التهديدات الإرهابية في المنطقة خطيرة لدرجة تصنفها الولايات المتحدة الأمريكية كجهة رئيسية في الحرب على الإرهاب نتيجة استمرار نشاط شبكة الجماعة الإسلامية في جنوب شرق آسيا التي تتهمها الولايات المتحدة بالانتماء لتنظيم القاعدة، ما دفع الولايات المتحدة تأخذ إجراءات عدة منها فرض حظر على التعاملات المالية لقيادات الحركة في عام2011، وتثير حالة العداء للولايات المتحدة والتي تؤججها قيادات الجماعة الإسلامية وجماعة أنصار التوحيد، وغيرها من الجماعات الناشطة في جنوب شرق آسيا مخاوف الإدارة الأمريكية في استهداف مصالحها الحيوية في المنطقة[2].
- الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وهو أولوية تحرص عليها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، ويتداخل هذا الهدف الأمني مع الأهداف الأمريكية الاقتصادية في المنطقة، حيث يهيئان المناخ الذي يدعم النشاط الاقتصادي فيها، كما أن الاستقرار يتيح للمشروعات الأمريكية التي يعمل بها أمريكيون أن تساهم في الانتعاش الاقتصادي، لاسيما أن الاستقرار شرط ضروري لتأمين ممتلكات ومصالح الولايات المتحدة في شرق آسيا والمحيط الهادي، إلى جانب تأمين حلفائها في المنطقة[3].

يمكن القول أن هناك عدة دوافع ومبررات للاهتمام الأمريكي بمنطقة آسيا – الباسيفيك، وهذه الدوافع والمبررات يمكن تقسيمها إلى قسمين الدوافع والمبررات المباشرة

1- يونس. **مرجع سبق ذكره.**

2- Eugénie Merieau, **Plaidoire pour un réengagement français et européen en Asie du Sud-Est.** France : IHEDN, 2013, pp127-128.

3- William T.Tow, **Security Politics in the Asia-Pacific : A Regional Global Nexus**. Cambridge University Press, 2009, p 60.

والتي يمكن حصرها في دافع ومبرر رئيسي هو احتواء الصين التي كانت ومازالت الهاجس الرئيسي لمختلف الإدارات الأمريكية، خاصة بعد اجتيازها للأزمة المالية العالمية لعام 2008، واحتلالها المرتبة الثانية اقتصاديا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، أما الدوافع والمبررات الغير مباشرة فهي متنوعة تتمثل في مكافحة الإرهاب، وجود تحالفات مناوئة للولايات المتحدة في المنطقة...

المبحث الرابع: مناطق الاهتمام الأمريكي في منطقة آسيا – الباسيفيك

تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة آسيا – الباسيفيك نظرا لخصائصها، فهي كتلة جغرافية غير متجانسة، تعرف دولها اختلافات في شتى الميادين ابتدءا من الميدان السياسي إلى الميدان الاقتصادي والعسكري، إلى الميدان الثقافي...، ما يعطيها ميزة فريدة وتكون مركز ثقل العالم في القرن الحادي والعشرين. السؤال الذي يتبادر للأذهان هو أن منطقة آسيا – الباسيفيك فضاء جغرافي واسع، هل الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بجميع دوله أم أنها تركز على القوى الرئيسية فيه فقط؟

بصفة عامة الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بالقوى الرئيسية في منطقة آسيا – الباسيفيك، ويمكن تقسيم هذه القوى إلى مجموعتين رئيسيتين أما المجموعة الأولى فهي مجموعة الحلفاء الإستراتيجيون وعلى رأسهم اليابان، أما المجموعة الثانية فهي مجموعة الدول المنافسة للولايات المتحدة وعلى رأسها الصين.

I. **الحلفاء الإستراتيجيون**: لدى الولايات المتحدة الأمريكية عدة دول حليفة لها في منطقة آسيا – الباسيفيك منها:

1. **اليابان**: تعد اليابان الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية منذ زمن في هذه المنطقة، وهذا وفقا لما تنص عليه "وثيقة الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية بشأن منطقة شرق آسيا – المحيط الهادي"، حيث حسب هذه الوثيقة فإن التحالف الأمريكي مع اليابان هو ركيزة أساسية للولايات المتحدة في المنطقة[1]، وكانت العلاقة بين الولايات المتحدة واليابان قبل الوصول إلى هذا التحالف الاستراتيجي تتميز بالتوتر بسبب مجموعة من الأحداث أولها غزو اليابان لمنشوريا عام1931، ثم غزو الصين عام 1937، ثم قيام اليابان برفع شعار ***الإزدهار المشترك في آسيا الكبرى*** ***Spher The Greater Asian Co-Prosperty***، وكان أسوء حدث بينهما هو هجوم اليابان على القاعدة البحرية الجوية الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية في جزر هاواي بالمحيط

1- توماس ويلبورن. "السياسة الدولية في شمال شرق آسيا المثلث الإستراتيجي الصين-اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية"، **دراسات عالمية**، الإمارات العربية المتحدة، العدد: 12، (ب.س.ن)، ص53.

الهادي في 7 ديسمبر عام1941 عرف باسم هجوم *بيرل هاربر*، ما دفع الولايات المتحدة للخروج من عزلتها والرد بسلسلة هجمات آخرها إلقاء قنبلتين نوويتين على مدينتن يابانيتين هما هيروشيما في 8 أوت عام 1945 وناجازاكي في 14 أوت عام 1945، مادفع باليابان إلى الاستسلام بحيث وقعت وثيقة الاستسلام مع الولايات المتحدة الأمريكية على ظهر البارجة ميسوري في خليج طوكيو؛ وقد استطاعت اليابان تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتجاوز الماضي بفضل ما قامت به في الحرب الكورية(1950-1953) وفي الحرب الباردة، الشيء الذي أدى إلى بناء تحالف استراتيجي معها عبر معاهدة ***التعاون المشترك والأمن*** ***Security and Treaty of Mutual Cooperation*** التي تم التوقيع عليها في 19 جانفي من عام 1960، وبسبب استمرار تهديدات كوريا الشمالية والإنفاق العسكري الضخم للصين، أصبح من الضروري المحافظة على العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وقبل التوقيع على الاتفاقية المذكورة أعلاه بين البلدين كانت اليابان مرتبطة بأمريكا بمجموعة معاهدات واتفاقيات أمنية أولها معاهدة "سان فرانسيسكو" في 8 سبتمبر عام1951 ودخلت حيز التنفيذ في 28 أفريل عام 1952 التي أنهت الاحتلال العسكري على جميع اليابان باستثناء *أيوجيما* التي بقيت تحت الاحتلال حتى عام 1968 *وأوكيناوا* حتى عام 1972، وكان أهم ما جاء في المعاهدة تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بحماية اليابان ضد أي عدوان خارجي يقع عليها، كما نصت المعاهدة على تواجد فرق وقواعد عسكرية أمريكية على امتداد الإقليم الياباني وفرضت المعاهدة على اليابان أيضا التخلي عن جميع مظاهر التسلح العسكري الهجومي، وصياغة دستور سلمي بعيد كل البعد عن كل ما هو مرتبط بالميدان العسكري، وبموجب البند السادس من معاهدة التعاون المشترك والأمن تم التوصل إلى اتفاقية أمنية أخرى سميت باتفاقية ***وضع القوات الأمريكية*** ***Sofa Status of Force Agreement***[1] . واليوم تشهد علاقات الولايات المتحدة الأمريكية باليابان تطورا

1- وليم أشعيا عوديشو، "النظام السياسي والسياسة اليابانية المعاصرة". (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008)، ص81.

كبيرا تجاوزت حتى المجال الأمني إلى المجال الاقتصادي والتشاور في عدة قضايا في منطقة آسيا – الباسيفيك.

2. **كوريا الجنوبية**: ترتبط بعلاقات تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية باتفاقية دفاعية تعود لعام 1953 الذي كان عام انقسام شبه الجزيرة الكورية إلى كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وفي عام 1978 تم تكوين قيادة القوات المشتركة **CFC The Combined Forces Command** في سيول تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية وهذا بهدف الدفاع عن كوريا الجنوبية، حيث تعتبر الولايات المتحدة المسؤولة عن أمن كوريا الجنوبية، كما أن الهدف الأساسي للقيادة هو خلق الأمن والسلام بعيد عن جو التهديدات المحتملة من دول الجوار وعلى رأسها كوريا الشمالية والصين خاصة في ظل ضعف كوريا الجنوبية الذي تجسد في خسائرها في الحرب الكورية (1950-1953)[1]؛ يولي مسؤولو كوريا الجنوبية العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبيرة ويظهر ذلك من خلال الرئيس ***ميونغ باك الذي*** يركز كثيرا على تنمية علاقات بلده مع الولايات المتحدة، فكوريا الجنوبية حليف هام لأمريكا في منطقة آسيا – الباسيفيك حيث يتواجد بأراضيها حوالي 25ألف جندي أمريكي، كما تطورت علاقات التعاون الأمني والاستراتيجي بين البلدين بدءا من عام 2004 وهذا بمشاركة كوريا الجنوبية بقواتها في الحرب على العراق تحت المظلة الأمريكية[2].

3. **تايوان**: ترتبط تايوان بالولايات المتحدة الأمريكية باتفاقية دفاع مشترك تعود لعام 1954 تمت في إطار الأمن الجماعي لشرق آسيا والمحيط الهادي، وتعتبر الولايات المتحدة تايوان محور مهم في أجندتها، فهي ورقة ضغط تستعملها ضد الصين كلما استدعت مصالح أمريكا ذلك، وتعتبر القضية التايوانية نقطة توتر في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، فتايوان لها أهمية كبيرة بالنسبة لأمريكا حيث أن تايوان فتحت أسواقها الداخلية للبضائع الأمريكية، كما تعتبر

1- Scott Snyder, **Pursuing a Comprehensive Vision for the US-South Korea Alliance**.Washington : Center for Strategic and International Studies, 2009,p9.

2- كمال المنوفي، **الاتجاهات المعاصرة في السياسات العامة الكورية**. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006، ص 198.

شريك اقتصادي هام لأمريكا وثالث مستثمر لها بعد ألمانيا واليابان[1]، كما تتخذ أمريكا من تايوان قاعدة للعمليات العسكرية في حالة وقوع نزاعات إقليمية، كما تعتبر منطقة إستراتيجية للدعم اللوجستي للقوات الأمريكية خاصة في إقليم شرق آسيا في حالة نشوب نزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وكوريا الشمالية، هذا كما تعتبر تايوان مهمة للولايات المتحدة الأمريكية لاحتوائها على مضيق تايوان الذي يعتبر من المضايق البحرية للتجارة الدولية[2].

4. **أستراليا**: تعود علاقات أمريكا بأستراليا إلى فترة الحرب الباردة عندما كانت دول غرب الباسيفيك متخوفة من المد الشيوعي ومن استعادة اليابان لمقوماتها العسكرية، ما دفع هذه الدول وعلى رأسها أستراليا ونيوزيلندا بمطالبة الحماية الأمريكية، حيث في عام 1951 تم التوصل لاتفاقية أنزوس ***ANAUS*** ***Australia, New Zeland, and US Treaty*** وكان الهدف من هذه الاتفاقية هو التعاون الأمني بين هذه الدول، هذه الاتفاقية بدأت بالأفول بعد زوال المد الشيوعي، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية أبقت على تحالفها مع أستراليا حيث دخلت هذه الأخيرة في الحرب الأمريكية على الإرهاب وفي الحرب على العراق، كما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية مع أستراليا في تحالفات اقتصادية، وتعتبر أستراليا أهم بوابة لمراقبة بحر الصين الجنوبي[3].
5. **الفيتنام**: لها علاقات قديمة مع الولايات المتحدة الأمريكية تعود إلى ما يعرف بالحرب الأمريكية التي تشكل نقطة سوداء في السجلات الأمريكية، ولكن العلاقات بين البلدين عادت للتطبيع في منتصف التسعينات من القرن الماضي، وتطور العلاقات بينهما أدى إلى توقيع معاهدة دفاعية، والفيتنام دولة مهمة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا – الباسيفيك لأن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في استغلال الظروف المتوترة بين الفيتنام والصين والدول الآسيوية حول الجزر البركانية في بحر الصين الجنوبي أو كما يسميها الفيتناميين

1- هناء عبيد. " العلاقات الأمريكية الصينية بين موازين التجارة وحقوق الإنسان"، **السياسة الدولية**، العدد: 117، 1994، ص 252.
2- أبو بكر الدسوقي . "تطور العلاقات الأمريكية الصينية"، **السياسة الدولية**، العدد: 142، 2000، ص 182.
3- براهما تشيلاني. "تقرير: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في آسيا الملامح والتحديات"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 19 فيفري 2012، ص3 ، نقلا من: http:// studies.aljazeera.net

بحر جنوب آسيا، كما يرتبط التاريخ الصيني الفيتنامي بحرب نشبت بين البلدين في سبعينيات القرن الماضي، لهذا فالولايات المتحدة تعمل على الاستفادة من هذه التوترات بين دول المنطقة من أجل تكوين تحالف مع عدو الأمس - الفيتنام - من أجل إنشاء قاعدة دعم لوجستي انطلاقا من خليج "كام ران باي" الخليج الذي كانت في القوات الأمريكية إبان حرب الفيتنام، وصناع القرار الأمريكيين يرون في علاقاتهم مع فيتنام أهمية كبيرة لاسيما في بحر جنوب الصين[1].

6. **الفلبين**: تمثل الفلبين أهم دولة أقامت معها الولايات المتحدة تحالفا، كما تربطهما علاقات طويلة تعود إلى الاحتلال الأمريكي، ثم فيما بعد إعطاء الولايات المتحدة الفلبين استقلالها عام 1946، وفي نفس السنة وقعت معها اتفاقية تجارية سمحت بموجبها للأمريكيين بالهجرة والإقامة في الفلبين مع إعطاء امتيازات للولايات المتحدة لاستثمار الموارد الطبيعية، واليوم دولة الفلبين تشكل همزة الوصل بين شمال شرق قارة آسيا وبحر الصين الجنوبي الذي يعتبر منطقة ساخنة لعدة أزمات قد تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في آسيا - الباسيفيك، ويمكن الاستدلال على أهمية الفلبين بالنسبة لأمريكا عندما قامت هذه الأخيرة بتصنيفها كشريك أمني خارج الناتو في عام 2003، مما يدل أن الولايات المتحدة تعتمد على الفلبين في محاربة الظواهر الأمنية غير التقليدية[2].

7. **سنغافورة**: وطدت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية إثر التوقيع على اتفاقية الإطار الاستراتيجي في عام 2005، والتي على إثرها اعتبرت أمريكا سنغافورة شريكا أمنيا، والولايات المتحدة تسعى لإدخال سنغافورة في فلكها خاصة أن هذه الأخيرة تقع بمقربة من مضيق ملقا الذي يعتبر ممر تجاري هام لناقلات النفط ومختلف التحركات التجارية، كما تطورت العلاقة بين البلدين إلى المجال الاقتصادي حيث تم الاتفاق على توقيع اتفاق التجارة الحرة في عام 2004[3].

1- Bruce Vaughn, **US Strategic and Defense Relationship in the Asia-Pacific Region**.USA : Congressional Research Service, 2007, p24.
2- Ibid, p 26.
3- Ibid, p28**.**

ما يمكن ملاحظته هو أن الولايات المتحد الأمريكية كلما رأت دولة تقع في فضاء استراتيجي، أو في فضاء يشمل مصالحها إلا وسارعت لنسج علاقات معها وإدخالها في فلكها وهذا ما تحاول فعله مع بقية الدول مثل أندونيسيا، مينمار...هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن بإلقاء نظرة على الخريطة الجغرافية لمنطقة آسيا الباسيفيك(أنظر خريطة رقم (02))، فإنه يمكن ملاحظة أن التحالفات سواء التحالفات التقليدية بمعنى تلك الدول التي تربطها علاقات مع الولايات المتحدة منذ زمن الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، أو التحالفات الجديدة التي تعمل أمريكا على تكوينها فإنها كلها موجهة لاحتواء الصين وتطويقها دون نسيان أن معظم الدول المتحالفة مع أمريكا لها علاقات متوترة مع الصين، فكما تم ذكره سابقا هناك عدة دول تتشارك بحر الصين وتتنازع على جزره خاصة "جزر سبراتلي"، والصين تحاول فرض سيادتها عليه ما يعطي للولايات المتحدة فرصة للتدخل من أجل حماية مصالحها الحيوية واستتباب الأمن في المنطقة .

II. **الدول المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا – الباسيفيك**: هناك دول تنافس الولايات المتحدة في الهيمنة على الفضاء الأسيوي الباسيفيكي وعلى رأس هذه الدول الصين وروسيا.

1. **الصين**: تمتد جذور العلاقات الصينية الأمريكية إلى عام 1899، عندما دعت واشنطن في عهد الرئيس ***وليام مكينلي*** (فترة رئاسته 1897-1901) لإتباع ما يعرف "بالباب المفتوح" مع الصين، الذي يقضي بأن تكون الصين منفتحة لكل القوى الأجنبية والتجارة، وعلى مر السنين كانت العلاقات الصينية الأمريكية تتميز بالمد والجزر، بالتوتر تارة وبالتعاون تارة أخرى، ففي عام 1919 في مؤتمر فرساي أقدمت إدارة ***وودرو ويلسون*** إعطاء اليابان *شبه جزيرة شان*دونغ المنزوعة من ألمانيا بدلا من إعادتها إلى الصين، ما أدى إلى خيبة أمل لدى الصينيين، وفي فترة ***هربرت هوفر***(1929-1933) وإدارة الرئيس ***فرانكلين روزفلت*** (1933-1945) قدمتا للصين مساعدات غذائية خلال المجاعة في أواخر العشرينات، كما دعمت أمريكا الحكومة الجمهورية في الصين بزعامة ***شيانغ كاي شيك*** عندما بسطت سيطرتها من جديد في حملتها ضد أمراء الحرب المحليين والمسماة "المسيرة نحو الشمال"، و دعمت أمريكا الصين الجمهورية

ضد اليابان خلال حرب المحيط الهادي، وذلك من خلال إرسال معونات عسكرية إلى منطقة الحدية وهي واقعة بين سلسلة جبال الهيمالايا وسيتشوان[1].

في عام 1949 تأسست جمهورية الصين الشعبية ما أدى بالعلاقات الصينية الأمريكية للدخول في مرحلة جديدة، حيث اعترفت بها الولايات المتحدة الأمريكية في عهد *جيمي كارتر*[2]؛ يمكن تلخيص علاقات الصين بأمريكا من خلال المحطات الرئيسية بداية بالحملة التي قادها *رونالد ريغان* لأجل تايوان إلى *جورج بوش الأب* الذي أعاد التوازن في بداية حكمه للعلاقات الأمريكية مع اليابان، أما *بيل كلينتون* فقد ركز على العامل الاقتصادي في التعامل مع الصين مانحا إياها وضع "الدولة المفضلة"، ودخلت الصين منظمة التجارة العالمية عام 2001 بعد المفاوضات الفاشلة عام 1999، كما كانت الصين ضمن الحملة الانتخابية *لجورج بوش الابن* عندما وصفها بأنها منافس استراتيجي، وفي فترة الرئيس *باراك أوباما* ركز في وجهته على منطقة آسيا – الباسيفيك ويرى في الصين المنافس الأول في المنطقة[3](أنظر الصورة رقم (01)) .

1- David M.Lampton, Same Bed, **Different Dreams : Managing U.S.-China Relations 1989-2000**.University of California Press, 2001, p20.

2- خضر عباس عطوان، **مستقبل العلاقة الأمريكية-الصينية**. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004، ص 28.

3- Christophe Jaffrelot, **Emerging States : The Wellspring of a New World Order**. Columbia Universitu Press,2009, pp264- 265.

الصورة رقم 01: أهم المحطات التاريخية في العلاقات الصينية الأمريكية

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات 27 أكتوبر 2013 أنظر الموقع:

http://studies.aljazeera.net

فبالإضافة إلى مقومات القوة التي تم ذكرها في بداية هذا المبحث فإن الصين ذات المساحة الواسعة والقوة البشرية المعروفة في العالم لها وزن إقليمي ودولي، تشكل هاجسا للإدارات الأمريكية المتعاقبة، فالصين تكتسب أهمية في المجالين السياسي والأمني، لأن نجاح أية مبادرة أمريكية يتطلب موافقة بكين، فقد سعت واشنطن للحصول على تأييد بكين أثناء المفاوضات مع بيونغ يانج، ولولا حصولها بالفعل على هذا التأييد لما أمكن التوصل إلى "الإطار الأمريكي – الكوري الشمالي" المتفق بين البلدين، فإشراك الصين في الموضوعات المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية أمر مهم، والحصول على تأييدها يساهم في استتباب الأمن في منطقة آسيا - المحيط الهادي[1]، ونظرا للصعود الصيني القوي والمثير للجدل على جميع الأصعدة السياسية،

1- ويلبورن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 50-51.

الاقتصادية، العسكرية وحتى الثقافية فإن الصين هو التهديد الأكبر للهيمنة الأمريكية والمنافس الأول لها على الريادة لذلك المحلل الأمريكي **جون ميرشيمر** يقول:

"لن تصبح الصين فحسب أغني بكثير من منافسيها الأسيويين، ولكن تفوقها السكاني الهائل سيقدم لها الفرصة لبناء قوة عسكرية أكبر كثيرا من روسيا. وسيكون عندها الموارد لبناء ترسانة نووية هائلة، ستصبح منطقة شمال شرق آسيا أكثر خطورة مما هي عليه الآن، سيكون لدى الصين توجها لكي تصبح قوة مهيمنة كما كان الحال مع القوى المهيمنة التي سبقتها، وستحاول كل القوى المنافسة لها بما فيها الولايات المتحدة أن تحاصرها حتى تحول دون توسعها"[1].

وكما تم ذكره سابقا فإن الولايات المتحدة الأمريكية بتوجهها نحو منطقة آسيا – الباسيفيك فإن على سلم أولوياتها احتواء الصين والعمل على تطويقها، وعدم السماح لها بالسيطرة على المنطقة.

2. **روسيا:** كان لانهيار الاتحاد السوفياتي نقطة تحول في ميزان القوى العالمي انتقلت بموجبه العلاقات بين روسيا الوريثة الشرعية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية من علاقات الندية التي كانت سائدة إبان الاتحاد السوفياتي إلى علاقات غير متكافئة، تظهر مدى قوة الولايات المتحدة الأمريكية على التأثير في روسيا، وقد استقرت هذه العلاقات على ما يعرف بالشراكة، سعت من خلالها روسيا الحصول على الاستثمارات الغربية والأمريكية وكذلك مساعدات مختلف المؤسسات الدولية، أما من جهة الولايات المتحدة الأمريكية فقد سعت من خلال هذه الشراكة إلى مراقبة روسيا والعمل على إيقاف تهديداتها المحتملة لجيرانها، ولكن رغم تطور العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هناك ملفات وقضايا عالقة بينهما تؤدي إلى توتر العلاقات بينهما، حيث كانت الولايات المتحدة تستفز روسيا وذلك بعدم أخذ رأيها في مختلف القضايا الدولية

1- كالينيكوس. **مرجع سبق ذكره**، ص 5.

وأحيانا هذه القضايا تخص دول تعتبرها روسيا ضمن حلفائها كصربيا وكوريا الشمالية[1].

لذلك ولمواجهة السياسة الأمريكية عملت روسيا على إحياء مجالها الحيوي من خلال توجهها لبحر قزوين وآسيا الوسطى والقوقاز، وذلك عبر تمسكها بضرورة مرور الأنابيب عبر أراضيها وموانئها في ظل ممارستها للضغوط السياسية، الاقتصادية والعسكرية على أذربيجان وجورجيا، كما عملت على توطيد علاقاتها مع أرمينيا، وتسعى إلى تطوير علاقتها مع إيران ويظهر ذلك من خلال التقارب الروسي الإيراني وفي تطور التعاون الاقتصادي، التجاري والتسليحي بينهما، كما تساند روسيا إيران في برنامجها النووي، لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما سعت روسيا لإقامة أسس للشراكة الاقتصادية والتحالف الأمني مع أهم قوتين إقليميتين في آسيا الصين والهند، حيث أن النزاعات الحدودية بين الصين وروسيا على نهر أمور تم حلها في عام2001، كما بدأت عدة مشاريع بينهما أهمها مشروع انجاز gazoducs et d'oléoducs [2]، إضافة إلى معاهدات إستراتيجية للتعاون السياسي والاقتصادي كمعاهدة "الصداقة الإستراتيجية" التي وقعتها روسيا مع الصين في جويلية عام2001، ومنظمة شنغهاي للتعاون التي تضم كل من روسيا الصين ودول آسيا الوسطى، وهي المنظمة التي توسع مجال اهتمامها من الجوانب الأمنية إلى قضايا التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين بلدانها. هناك أيضا النقل الأوروأسيوي الذي يضم روسيا، الهند وإيران وقد تم تأسيسه في ماي عام2001 كاتفاقية تجارية لنقل البضائع عبر الموانئ والأراضي الإيرانية والروسية إلى شمال

1- نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 80.

2- Jean-Christophe Victor...[et at], **Le Dessous Des Cartes Atlas géopolitique**. Paris : arte editions, 2006, p35.

وشرق أوروبا، انطلاقا من مميزات هذا الممر التجاري بين آسيا وأوروبا عن غيره من الممرات[1].

إن روسيا تعمل للعودة إلى الصدارة ووضع الندية مع الولايات المتحدة الأمريكية مثلما كان الاتحاد السوفياتي سابقا، لهذا تطمح لموقع في النظام الدولي والمشاركة في كل الأحداث الإقليمية والدولية، ومشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم وبالتالي تعمل على جعل النظام الدولي متعدد الأقطاب، وقد ظهرت منافستها للولايات المتحدة الأمريكية في عدة قضايا على رأس هذه القضايا الأزمة السورية حيث رفعت حق الفيتو ضد مشروع قرار بشأن العقوبات والحظر على سوريا، ما يدل على أن روسيا أهم اللاعبين المؤثرين في الأزمة السورية إلى جانب الصين[2].

يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين ستواجه منافسين هما الصين وروسيا، الدولتين التي تخترقان المجال الحيوي لأمريكا وتعملان على اقتسام الأدوار في عدة قضايا، كما تعملان على جعل النظام الدولي متعدد الأقطاب، والخروج من الأحادية القطبية خاصة أن لهما من المقومات ما يمنحهما حق المطالبة بالمشاركة في تسيير الشؤون الدولية، لذلك الولايات المتحدة تعمل على تطويقهما واحتوائهما عبر إقامة تحالفات عدة مع مختلف دول المنطقة وباعتبار أن القرن الحادي والعشرين هو قرن أسيوي باسيفيكي فإن التنافس بين هذه القوى سيحتدم، ما يؤدي إلى طرح السؤال التالي:

كيف ستواجه الولايات المتحدة الأمريكية منافسة الصين وروسيا لها في منطقة آسيا – الباسيفيك ؟ والجواب يكمن في أن المواجهة الأمريكية لهذه القوى يكون عن طريق سياستها التي تقوم على عدة مرتكزات وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

1- Kalicki H. Jan. « Caspian Energy at the Crossroads », **Foreign Affairs**, Number : 5, 2001, p123.

2- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية"، قطر، أفريل 2012، ص28.

خلاصة الفصل الثاني:

تمثل منطقة آسيا – الباسيفيك مركز الثقل العالمي ديمغرافيا، اقتصاديا وسياسيا، فهي تضم أبرز القوى الاقتصادية مثل الصين، اليابان، كوريا الجنوبية والهند، بالإضافة إلى أن هذه المنطقة تتلامس مع القوى الدولية كروسيا، كما تحوي ممرات بحرية إستراتيجية تجارية، وغنية بثروات هائلة خاصة في بحر الصين الجنوبي الذي تتنازع عليه الدول المحيطة به منها الصين، الفيتنام وماليزيا...

إن الخصائص التي تم ذكرها آنفا حول منطقة آسيا – الباسيفيك جعل منها محطة اهتمام وتركيز لدى الإدارة الأمريكية، التي تتواجد فيها منذ حادثة "بيرل هاربر" عام1941 والحرب الكورية والفيتنامية، ونتيجة أهمية هذه المنطقة واحتوائها على المصالح الحيوية الأمريكية فإن هذه الأخيرة تعمل على ترسيخ وجودها عبر إقامة عدة تحالفات مع القوى الرئيسية في المنطقة، كما تسعى لاحتواء الصعود الصيني أولا وتحجيم الوجود الروسي ثانيا، خاصة أن مختلف الدراسات الأكاديمية تؤكد أن القوة انتقلت من الغرب إلى الشرق .

الفصل الثالث:
الإستراتيجية الأمريكية
في منطقة آسيا- الباسيفيك بين التأثير وردود الأفعال

يعود الاهتمام الأمريكي بمنطقة آسيا- الباسيفيك إلى زمن بعيد، حيث كانت هذه المنطقة حاضرة في الأجندة الأمريكية في مختلف فترات الحكم سواء الديمقراطية أو الجمهورية، ولكن عرفت الفترة الأخيرة (عهدة أوباما الثانية) تصاعد الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة لاسيما بعد إعلان الرئيس الأمريكي *باراك أوباما* عزم إدارته على زيادة التواجد العسكري في المنطقة.

تركز الولايات المتحدة الأمريكية على مناطق نفوذها عبر العالم من خلال التخطيط الإستراتيجي، وما منطقة آسيا – الباسيفيك إلا إحدى مناطق النفوذ الأمريكية التي أعدت لها أمريكا إستراتيجية خاصة بها، وعليه فإن الفصل الموسوم بـ **الإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا – الباسيفيك بين التأثير وردود الأفعال** سيسلط الضوء على هذه الإستراتيجية من خلال ثلاثة مباحث، حيث **المبحث الأول** يهتم بمرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة وذلك بالتعرض للمرتكزات العسكرية الأمنية، الاقتصادية والسياسية، ثم يأتي **المبحث الثاني** ليتطرق لأهم القضايا الأسيوية التي تدخل ضمن الإستراتيجية الأمريكية وذلك بإعطاء نماذج تطبيقية لبعض القضايا التي تدخلت فيها أمريكا حفاظا على مصالحها الحيوية، أما **المبحث الثالث** والأخير فإنه سيتناول ردود الأفعال على الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وردود الأفعال هذه عبارة عن ردود أفعال دول المنطقة وعلى رأسها الصين.

المبحث الأول: مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا – الباسيفيك

تعرف الولايات المتحدة الأمريكية بالتخطيط في جميع تحركاتها سواء الداخلية أو الخارجية، وهذا التخطيط قد يكون على المدى القريب، أو المتوسط، أو البعيد، وهذا كله من أجل وضع إستراتيجية مناسبة لتحقيق أهدافها الوطنية والحفاظ على مصالحها الحيوية، لذلك ليس غريبا أن تكون للولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية خاصة بمنطقة آسيا – الباسيفيك، فيها كل الأبعاد العسكرية، الاقتصادية والسياسية، حاضرة في ذهن صانع القرار الأمريكي بمختلف توجهاته سواء ديمقراطية أو جمهورية، مع الإشارة إلى أن الاختلاف قد يكون في البعد الذي يتم التركيز عليه فمثلا في فترة رئاسة *كلينتون* كان البعد الاقتصادي هو الذي يطغى في تعاملات أمريكا مع منطقة آسيا – الباسيفيك فهو الرئيس المشهور بعبارة " إنه الاقتصاد يا غبي؟[*]"، كذلك يمكن الإشارة إلى الاختلاف في ترتيب الأولويات في عهد *بوش الابن* الذي ركز كثيرا على الشرق الأوسط والحرب على الإرهاب ، في حين أن إدارة *أوباما* كانت سياستها واضحة اتجاه هذه المنطقة حيث تعتبرها من أولى أولوياتها لذلك أصدر العديد من القرارات بشأنها.

لقد طرح مجموعة من الخبراء الأمريكيين مجموعة أفكار حول الإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا – الباسيفيك، فمعهد الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن في أكتوبر عام 1996 أوصى الولايات المتحدة الأمريكية بتبني مجموعة من الإستراتيجيات من أجل الحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة، وهذه الإستراتيجيات تتمثل في[1]:

1. البحث عن فرص جديدة لتعزيز الزعامة الأمريكية في منطقة آسيا – الباسيفيك.
2. تعزيز العلاقات السياسية والأمنية مع اليابان.
3. العمل مع جمهورية الصين لإعداد أجندة إيجابية مشتركة وإطار عمل مفيدا للطرفين وهذا لدمج الصين في النظام الاقتصادي، السياسي والأمني.

(*) هي عبارة استخدمت على نطاق واسع خلال الحملة الانتخابية لبيل كلينتون ضد جورج بوش الأب عام 1992، وهذه العبارة اكتسبت شعبيتها من جيمس كارفيل الإستراتيجي في حملة كلينتون، وتوحي إلى أن كلينتون هو الخيار الأفضل لرئاسة أمريكا لأن بوش الأب لم يهتم اهتماما كافيا بالاقتصاد.

1-محمد سعد أبو عامود. "السياسة الأمريكية في آسيا"، **السياسة الدولية**، العدد: 114، 1997، ص ص 101-102.

4. اتخاذ خطوات لزيادة الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية بالتعاون مع كوريا الجنوبية.
5. إعداد إستراتيجية قائمة على دمج جنوب شرق آسيا.
6. الإعداد لبدء حوار أمني مع شمال شرق آسيا يشمل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الصين، روسيا، والكوريتين.

وأشار التقرير الصادر عن البيت الأبيض حول تحديات السياسة الخارجية الأمريكية نشر على شبكة الإنترنت في 5نوفمبر عام 1996 إلى بعض الإستراتيجيات التي ستتبعها الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا - الباسيفيك ومنها[1] :

1. السعي لتحقيق مزيد من خفض خطر أسلحة الدمار الشامل.
2. توسيع حدود التجارة الحرة واتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق ذلك الهدف في آسيا بحلول عام 2020.
3. مواصلة تعزيز الأمن والتحالفات العسكرية الأمنية مع اليابان وكوريا الجنوبية وغيرهما ثنائيا وجماعيا، خاصة من خلال رابطة جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي.
4. الدخول مع الصين في حوار استراتيجي حول الأمن الإقليمي وعدم انتشار الأسلحة خاصة النووية منها، وتجنب نزاعات تعود بالكسب على طرف مقابل خسارة الطرف الآخر.

أما الإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا – الباسيفيك من خلال الواقع العملي تركز على العديد من المرتكزات منها العسكرية، الاقتصادية والسياسية.

I. **المرتكزات العسكرية**: تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية عدة مرتكزات عسكرية في منطقة آسيا – الباسيفيك منها:

1. تدعيم التحالفات التقليدية التي كونتها خلال الحرب الباردة لاحتواء المد الشيوعي خاصة تحالفها مع اليابان، فقد كانت زيارة الرئيس كلينتون لليابان في عام 1996 مناسبة لتأكيد أن هذا التحالف يمثل جوهر السياسة الأمريكية في آسيا والمحيط

1-المرجع نفسه، ص103.

الهادي، كما أكد الجانبان على أن تحالفهما يعد عنصرا هاما لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وقد نتج عن هذه الإستراتيجية التوصل لحل لمشكلة القاعدة العسكرية الأمريكية في أوكيناوا وإعادة انتشار القوات الأمريكية، مع احتفاظها بقدراتها الإستراتيجية الملائمة للقيام بالمهام التي يمكن أن تكلف بها للحفاظ على الأمن ومواجهة أية تهديدات مباشرة للمصالح الأمريكية الحيوية[1].

2. تكوين تحالفات جديدة وإعادة بلورة القديمة حيث تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على جذب ماليزيا وأندونيسيا إليها بغية إيجاد ترتيبات إستراتيجية أمنية مع هذه الدول تمهيدا لتوازنات جديدة تشارك فيها هاتين الدولتين، كما تعمل أمريكا على إعطاء أهمية للدور الأسترالي في إطار تنفيذ سياسات إعادة صياغة التوازنات الإستراتيجية في جنوب شرق آسيا، لهذا تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة بلورة الدور الأسترالي في محاولة منها إلى تجديد هذا الدور على الساحة السياسية والعسكرية في المحيط الهادي في القرن الحادي والعشرين مع تنامي نفوذ الهند والصين وانشغال المنظومة الإقليمية المتمثلة برابطة دول جنوب شرق آسيا بالمشكلات الاقتصادية، وهذه الإستراتيجية تنطلق من رؤية أمريكية تذهب في جزء منها إلى إمكانية إشراك أو تسليم جزء من المسؤولية الأمنية في المحيط الهادي إلى أستراليا، وإلى حد ما إلى نيوزلاندا، هذا مع العلم أن أمريكا تعمل على تكوين قاعدة عسكرية أمريكية بدروين شمال أستراليا[2]، كما تعمل أمريكا على استقطاب الهند وجذبه إلى محورها، وحسب الرؤية الإستراتيجية الأمريكية للهند فإن هذه الأخيرة دولة قوية قادمة، يجب استخدام قوتها وتوظفيها خدمة للمطالب الإستراتيجية الأمريكية، لذلك تدعم الولايات المتحدة الأمريكية سياسيا فكرة بروز الهند كقوة إقليمية في جنوب آسيا، وذلك لتواجه القوة المتنامية للصين، كذلك بتحريك وتر الخلافات الإقليمية الموجودة بين الهند والصين، ومن جهة أخرى الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد لقوة واحدة أن تسيطر على آسيا[3].

1- حسين حيدر علي ، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي**. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012 ، ص169.

2-**المرجع نفسه**، ص ص 173-174.

3-صهيب جاسم. "أمريكا تبحث عن مرافئ آسيوية جديدة"، **دراسات سياسية**، العدد: 143، 2005، ص 105.

ولكن ما يمكن ملاحظته أن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الهند تمتاز بالضبابية وعدم الوضوح، فتارة متوافقتان فيما يخص تطويق الصين، وتارة أخرى العلاقة متوترة بينهما نتيجة التقارب الهندي الروسي، وكذلك نتيجة العلاقات الحسنة بين الهند وإيران.

3. تكوين سلسلة من القواعد العسكرية في جزر ذات مواقع إستراتيجية، وتعتبر جزيرة *غوام* أهم جزيرة في منطقة آسيا – الباسيفيك نظرا لأهمية موقعها الإستراتيجي، فهي تربط ثلاثين قاعدة عسكرية أمريكية في شمال وجنوب شرقي آسيا مع بعضها البعض لتكوّن معها شبكة قواعد عسكرية مترابطة ومتكاملة، فالموقع الجغرافي لجزيرة *غوام* يجعل منها مركزا للمواصلات البحرية والجوية لعبور المحيط والوصول إلى الشرق الأقصى وجنوب شرقي آسيا وأستراليا، وميناءا طبيعيا صالحا للسيطرة على الخطوط البحرية الاقتصادية والإستراتيجية الهامة المؤدية لليابان، تايوان، كوريا الجنوبية والفلبين، كما تساهم هذه القاعدة في تقديم الإمدادات للقواعد الأمريكية الأمامية في حالة نشوب حروب، وتظهر كل المؤشرات أن القوات الأمريكية تسعى لبناء جزيرة *غوام* لتصبح قاعدة عسكرية مركزية لها في منطقة آسيا - الباسيفيك ولتلعب أدوار عدة، وتساهم في دخول القوات الأمريكية إلى آسيا -الباسيفيك، ومن أهم القواعد والفرق الأمريكية في هذه الجزيرة قاعدة أندرسون الجوية Anderson، قاعدة أبرا البحرية Apra، ومحطة أغان للطيران البحري Agana، إضافة إلى قوات مارياناس البحرية[1] (أنظر الخريطة رقم(05)).

1-المركز العربي للمعلومات، "غوام مسمار غرزته القوات الأمريكية في منطقة آسيا والباسيفيك". (2013/10/12)، محملة من: www.arabsino.com

الخريطة رقم05: توزيع القواعد العسكرية الأمريكية في آسيا ـ الباسيفيك

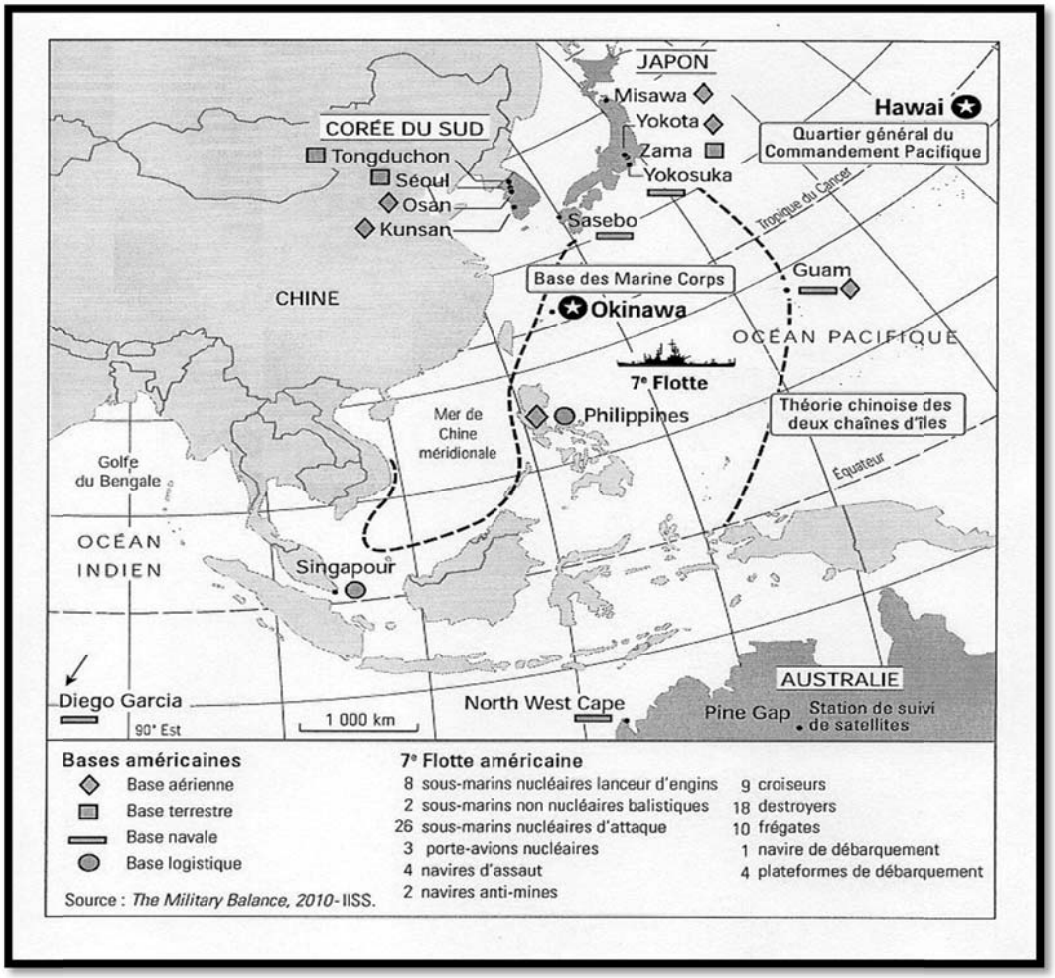

المصدر: Jean-Loup Samaan. « Une géographie américaine de la menace chinoise », **Hérodote**, N° : 140, 2011, p 110.

1) **قاعدة أندرسون الجوية**: تقع شمال شرق جزيرة "غوام"، تتربع على مساحة قدرها 66.8 كيلومتر مربع، تعتبر أهم القواعد الأمامية ومركز قيادة القوات الجوية الإستراتيجية في غرب الباسيفيك، يمكنها إرسال مساعدات للقوات الأمريكية في أي وقت وفي أي مكان في العالم، فهي قاعدة ضخمة بمعدات متقدمة ومتكاملة، بقربها يوجد مستودع للسلاح

النووي، من مهامها أنها مسؤولة عن إمداد وتزويد القاذفات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الباسيفيك بالأسلحة النووية، وتنشر 62 صاروخا طوافا محمولا، وهذا النوع من الصواريخ ينشر لأول مرة خارج أراضي الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ مداه المجدي 1000 كيلومتر، مما يمكن القاذفات الإستراتيجية الأمريكية من مهاجمة أي موقع في منطقة آسيا - الباسيفيك خلال 12 ساعة، هذا كما يوجد بالقاعدة 36000 ضابط وجندي من القوات البحرية والجوية الأمريكية[1].

2) **قاعدة أبرا البحرية**: تقع على الشاطئ الغربي لجزيرة *غوام*، مساحتها 18 كيلومتر مربع، هي قاعدة هامة للقوات الأمريكية في غرب الباسيفيك والقاعدة الوحيدة للغواصات النووية الإستراتيجية التابعة للقوات الأمريكية في غرب الباسيفيك[2].

3) **محطة أغانا للطيران البحري**: تقع في وسط جزيرة *غوام*، مساحتها 10.5 كيلومتر مربع، هي قاعدة استطلاع رئيسية ومضادة للغواصات لسلاح البحرية الأمريكية في غرب الباسيفيك، مهامها القيام بدوريات الاستطلاع المستديمة ومضادة الغواصات لسلاح البحرية الأمريكية في غرب الباسيفيك في المجال البحري لجزيرة *غوام* وجزر *أوكيناوا وتايوان* وغيرها من الجزر في غرب الباسيفيك[3].

4) **قوات مارياناس البحرية**: عدد أفرادها 7500 جندي وضابط، من أكبر منشآتها العسكرية مستودع الأسلحة الذي يحتل مساحة 35.6 كيلومتر مربع، قيادة هذه القوات مسؤولة عن إمداد الأسطولين الخامس والسابع بالمياه العذبة والذخيرة والمعدات العسكرية وغيرها من الإمدادات الخلفية، ومسؤولة عن حماية مقر قيادة الفصيل التابع لقيادة النقل البحري العسكري ومركز التصوير التابع لقيادة الأسطول البحري الأمريكي

---

1 - المركز العربي للمعلومات، **مرجع سبق ذكره**.
2-**المرجع نفسه.**

3 - Jean-Loup Samaan. **Op.Cit**, p 112.

في الباسيفيك، وإلى جانب ذلك أنشأت قوات البحرية الأمريكية في جزيرة *غوام* محطة تحكم اتصالات أرضية ضخمة لمساعدة قيادة البحرية الأمريكية، والمقر العام لها ولأساطيلها في الباسيفيك على القيام بعملية القيادة والإرشاد وحماية مختلف القوات[1].

4. الولوج العملياتي المشترك وهي إستراتيجية جديدة تسعى من خلالها الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها، ساهمت في بلورتها عدة عوامل منها[2] :

- ✓ أحداث 11 سبتمبر عام 2001 والتدخل في أفغانستان وتداعياتهما.
- ✓ الحرب على العراق عام 2003، وتصاعد الأزمة الإيرانية حول الملف النووي والتهديدات بإغلاق مضيق هرمز.
- ✓ تصاعد التوتر في منطقة شرق آسيا وغرب الباسيفيك وبخاصة في كوريا الشمالية وتايوان وبحر الصين الجنوبي.
- ✓ النمو الاقتصادي الصيني والصعود العسكري وتنامي الدور الروسي في آسيا والشرق الأوسط.
- ✓ حركات التغير في العالم العربي منذ مطلع عام 2011.
- ✓ احتمال فقدان التفوق الأمريكي في العالم تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها السلبية على الولايات المتحدة الأمريكية وتخفيض ميزانية الدفاع فيها.

إن هذه الإستراتيجية الجديدة تتضمن تخفيضا لأعداد القوات في السنوات القادمة، واعتماد مذاهب عسكرية ووسائل تعطي المردود الأفضل بكلفة أقل وتحافظ على التفوق العسكري الأمريكي، واستخدام أحدث التقنيات والتكنولوجيا العسكرية. ومفهوم الولوج العملياتيJOAC The Joint Operational Access Concept مفهوم أطلقته وزارة الدفاع الأمريكية في 17 جانفي عام 2012، يهدف إلى ضمان قدرة ولوج القوات الأمريكية في أي موقع أو مسرح نزاع، سواء على الأرض أو في الجو أو في الفضاء أو البحر أو في مجال الإنترنت، واستمرارية وجودها فيه، وقد وقع على هذه الوثيقة كل من الضابط الأعلى في وزارة الدفاع، الفريق الأول في الجيش

1 -**Ibid**, p113.

2- أحمد علو. "مفهوم الولوج العملياتي المشترك JOAC في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة"، **مجلة الجيش اللبناني**، العدد 327، 2012، ص 26.

الأمريكي "مارتن إي دمبسي"Martne E.Dempsey ، رئيس مجلس قيادة رؤساء الأركان وهو يكمل التوجيه الإستراتيجي الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية، وقد عبر الفريق الأول "دمبسي" عن هذا المفهوم بقوله "إن هذا التطور يوضح الطريقة التي سوف نواجه فيها تهديدات منع الولوج ، المنطقة المحرمة من قبل الأعداء من الدول أو من غير الدول عبر العالم"[1].

ومصطلح "منع الولوج" Anti-Access يرمز له بـ**A_2** يستخدم للإشارة إلى التهديدات التي تمنع دخول القوات العسكرية من مسافات بعيدة، وتستعمل في الغالب ضد عمليات التقدم أو الإنزال أو القصف، والمساندة من البحر وذلك باستخدام الأسلحة المختلفة، أما مصطلح "المنطقة المحرمة" Area Denial يرمز لها بـ **AD** فيشير إلى العمليات العسكرية ووسائلها على مدى قصير وبقدرات أقل وهي مصممة للحد من حرية عمل القوات المعادية وتحركها باستخدام الأسلحة المختلفة في منطقة العمليات العسكرية نفسها أو القريبة منها، وتشدد وثيقة مفهوم الولوج العملياتي المشترك على الخطوط العريضة لهذين النوعيين من التهديدات(A_2 / AD) وتشير إلى السبل الفعالة لمواجهتها[2].

يعتبر المحللون العسكريون الأمريكيون أن "مفهوم الولوج العملياتي المشترك" تطورا منطقيا لجهود وزارة الدفاع الأمريكية المتعلقة بزيادة قدراتها في مجال مواجهة التهديدات، وقد قامت هذه الوزارة بإنشاء مكتب للمعارك الجوية – البحرية (Air-Sea-Battle Office) واضعة بذلك الإطار العملي لتطوير تصور شمولي لمجابهة التحديات التي قد تنجم عن تهديدات منع الولوج والمناطق المحرمة A_2/AD ، وحسب وزارة الدفاع الأمريكية ومن خلال تجاربها في الحروب اللاتماثلية في العقود السابقة أنه على القوات المسلحة الأمريكية أن تتغلب على خصوم تقليديين كثر إذا تتطلب الأمر ذلك، وتنشر قواتها على الرغم من كل تحديات وتهديدات

1- Departement of Defense of United States, **Joint Operational Access Concept JOAC** , 2012, p4.

2-مارتي كوتشاك. "وزارة الدفاع الأمريكية تطلق مفهوم الولوج العملياتي المشترك لضمان استمرارية تواجدها على الساحة العالمية"، محملة من: http://sdarabia.com/print.php?id=25035

المناطق المحرمة أو منع الولوج، وهذا ما تتضمنه إستراتيجيتها الجديدة المزدوجة المحاور باتجاه دول آسيا – الباسيفيك (الصين، روسيا وكوريا الشمالية)[1].

إن المحللون الإستراتيجيون الأمريكيون يرون أنه من المنظور الجيواستراتيجي العام، فإن معنى هذه المصطلحات لا يقتصر على البعد العسكري فحسب، بل إنهم يرون أن استخدام الوسائل العسكرية ما هو إلا ترجمة لمعناها السياسي بوسائل عسكرية. فمنع الولوج والمناطق المحرمة تعني بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حرمانها من استخدام قوتها السياسية والاقتصادية، والحد من تأثيرها ونفوذها ومكانتها في العالم وبالتالي تهديد أمنها وازدهارها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى حلفائها. وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن صعود الصين الاقتصادي وتطوير قدراتها العسكرية ونشرها أصبح يشكل تهديدا لهذا النفوذ، كذلك فإن محاولات بعض الدول في منطقة شرق آسيا – الباسيفيك أو آسيا الوسطى أو القوقاز بخاصة روسيا منعها من إقامة القواعد العسكرية ووصول أنظمة سياسية معارضة لسياستها العالمية يشكل تهديدات ومخاطر تعيق هيمنتها ونفوذها في العالم، وهذه الإستراتيجية تستهدف في العمق مجهودات الصين في تثبيت دعائم إستراتيجيتها العسكرية المعروفة بحظر الدخول/ حظر التحليق Area- Denial/Anti-Access والتي ينفذها العسكريون الصينيون باستخدام غواصات هجومية، لذا يمكن فهم الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه منطقة آسيا – الباسيفيك التي تم الإعلان عنها وجولات عدد من وزراء الخارجية والدفاع الأمريكيين إلى دول المنطقة لعقد اتفاقات تجارية، واقتصادية، أو محاولات إقامة أو إعادة إحياء قواعد عسكرية جديدة في فيتنام، أندونيسيا، الفلبين وأستراليا، تسهل من خلالها التدخل الأمريكي السريع في حالة نشوب نزاع في المنطقة يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها[2].

5. **إعادة الانتشار**: خلال القمة الأخيرة التي انعقدت بسنغافورة بتنظيم من المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، وأمام زعماء سياسيين وقادة عسكريين من 30 دولة تنادوا للتحاور بخصوص الأمن في شانغري لاShangri-la، أعلن وزير الدفاع الأمريكي

1- علو، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

2- Departement of Defense of United States, **Op.Cit**, pp 18-19.

ليون بانيتا Leon Panetta اعتزام الولايات المتحدة الأمريكية إعادة نشر القسم الأكبر من قطع أسطولها البحري بمنطقة آسيا والمحيط الهادي خلال السنوات الثماني المقبلة، وقد صرح بانيتا قائلا « بحلول 2020 ستعيد البحرية الأمريكية نشر قواتها من نسبة حوالي 50% - 50% حاليا بين المحيط الهادي والمحيط الأطلسي إلى نسبة 60% - 40% لصالح المحيط الهادئ بما يشمل ست حاملات طائرات، إضافة إلى بقية سفننا وغواصاتنا»[1].

تأتي هذه الخطوة تنفيذا لما ورد بمقال لوزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون " عصر أمريكا الباسيفيكي " وعملا بتوصيات وثيقة *الإستراتيجية الدفاعية الجديدة* التي جعلت من آسيا أولويتها الإستراتيجية إلى جانب الشرق الأوسط، إضافة إلى وثيقة أخرى التي حملت عنوانا غاية في الدلالة *استدامة قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم: أولويات دفاع القرن الحادي والعشرين* *Sustaining U.S. Global Leadership : Priorities for 21st Century Defense* حيث تظهر هذه الوثيقة طموح ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في جعل القرن الحادي والعشرين قرن المحيط الهادي بالنسبة لأمريكا، حيث يعتبر قرار نشر مزيد من السفن في المحيط الهادي بالتوازي مع تعزيز الشراكات، والأحلاف العسكرية في هذه المنطقة تجسيدا وتفعيلا للدور الأمريكي في منطقة غاية في الحيوية والأهمية لمستقبل الولايات المتحدة، وتحقيق هذا الهدف حسب *ليون بانيتا* يحتاج إلى سنوات عدة، لذلك ستتولى الولايات المتحدة الأمريكية نقل أغلب سفنها وغواصاتها إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ[2].

إن سياسة إعادة الانتشار أو ما يسميها العسكريون "بترجيح كفة" Rebalancing يصاحبها أيضا تحديد لجملة من الأسلحة الخاصة التي تتلاءم ومسارح عمليات هذا المجال الحيوي الجديد، الجيل الخامس من طائرات "قتال الغارة المشتركة" Joint Strike Fighter ، الغواصات سريعة الهجوم صنف فرجينيا

1-Yves Boyer, **La Stratégie de Etats Unis vers l'Asie – Pacifique et la Chine**, Fondation pour la Recherche Statégique, 2013, pp2-3.
2-Frédéric Sternenberg. « Une Nouvelle Méditerranée aux antipodes : Le Pacifique nouveau centre de gravité », **Tribune**, N° : 260, 2012, p25.

Virginia- Class، والقادرة على الأداء في المياه غير العميقة وبالغة العمق، الأسلحة الإلكترونية المستحدثة الاتصالات والمعلوماتية وأسلحة التصويب الدقيق، يضاف لها طائرة شحن جوي وقاذفة قنابل وطائرة مخصصة للتصدي لهجوم الغواصات وفرقة من قوات البحرية الخاصة، هذه النوعية من الأسلحة ستتيح لعسكري الولايات المتحدة الأمريكية حرية المناورة والتأقلم والقتال في بيئة ومسرح عمليات عصي، هذا كما تشمل سياسة إعادة الانتشار تفعيل ما يسمى "عقيدة الحرب الجوية البحرية " التي نصت عليها وثيقة الإستراتيجية الدفاعية الجديدة US Air Sea Battle Doctrine، وبتنفيذ توصيات وزارة الدفاع الأمريكية استصلاح وإعادة تهيئة شاملة للمطارات التي كانت تستخدم إبان الحرب العالمية الثانية الموجودة بمنطقة الباسيفيك قصد توزيع وتفرقة أسراب طائراتها المقاتلة على أكثر من مكان يكون ذلك استباقا وتحسبا لنشوب نزاعات كامنة قادمة، وهذا حسب ما صرح به الأميرال "روبرت فيلارد " إن هدف الجيش الأمريكي هو أن تكون له شبكة من المواقع القريبة من الممرات البحرية في منطقة جنوب شرق آسيا حيث تتمكن القوات الأمريكية من القيام بدوريات بالتبادل وتفادي الاحتفاظ بقواعد ثابتة ومكلفة، كذلك قيام البحرية الأمريكية بتمرينات عملية لتنفيذ هذا المخطط، هذا كما قامت بتهيئة المهبط المسمى بيكر الموجود بالقاعدة الجوية نورث فيلد North Field *بتينيات* وهذه الأخيرة هي الجزيرة التي انطلقت منها قاذفات أمريكية بقنابلها النووية على هيروشيما وناغازاكي[1].

والولايات المتحدة الأمريكية قامت بسياسة إعادة الانتشار لأسباب وعوامل يمكن إجمالها في التالي[2]:

- ✓ حرص الولايات المتحدة على المحافظة على مصالحها الجيو-إستراتيجية بمنطقة الباسيفيك خصوصا في ظل تنامي القوة العسكرية البحرية الصينية، مما قد يخلق فجوة واختلالا في موازين القوى.

1- نبيل نايلي. "تثبيت دعائم قرن أمريكا الباسيفيكي"، (2013/12/23)، نقلا من:
http://www.taqadoumiya..net /2012/07/23

2- **المرجع نفسه**.

- ✓ عوامل اقتصادية، إذ بالتوازي مع الأزمة الخانقة التي تعيشها الولايات المتحدة الأمريكية يشهد الاقتصاد الأسيوي ديناميكية كبيرة ونموا واستقرارا نسبيا.
- ✓ الحضور الروسي والعودة إلى مسرح الفعل الدولي من خلال محاولة إنشاء جسر أورو-آسيوي.
- ✓ العمل على احتواء كوريا الشمالية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إن إعادة تموضع القوات العسكرية الأمريكية في منطقة آسيا – الباسيفيك إن دل على شيء إنما يدل على مكانة هذه المنطقة في السياسة الأمريكية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لدحض ما يقال حول تراجعها، وهذا بنشر أنواع متطورة من الأسلحة على مختلف مستوياتها البرية، البحرية والجوية وكذلك لتؤكد أنها الدولة الأولى في القوة العسكرية.

II. **المرتكزات الاقتصادية**: يعد العامل الاقتصادي أهم العوامل التي تركز عليها الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق مصالحها الحيوية إلى جانب العامل العسكري الذي تم ذكره سابقا وعوامل أخرى؛ فالمرتكزات الاقتصادية هي المرتكز الثاني في الإستراتيجية الأمريكية التي اعتمدتها للتمركز في الفضاء الأسيوي الباسيفيكي وهذا عبر عدة إستراتيجيات هي:

1. تقوية العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع دول المنطقة خاصة الدول الناهضة اقتصاديا، ويتم ذلك على مستوى العلاقات الثنائية أو الجماعية، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية وقعت معاهدات تجارية مع عدة دول من منطقة جنوب شرق آسيا على غرار المعاهدة التي وقعتها مع الفيتنام عام 2001، ما أدى إلى تضاعف حجم التبادل التجاري ثلاث مرات ليبلغ 6.4 مليار دولار أمريكي عام 2005، وتجاوز حجم الاستثمارات الأمريكية في الفيتنام 2.5 مليار دولار أمريكي عام 2005، كما أصبحت أمريكا سوقا هامة للصادرات الفيتنامية[1] هذا، كما عملت أمريكا مع كل من كوريا الجنوبية وتايلاند على اتفاقيات لتحرير التجارة، وتسعى الإدارة الأمريكية لمضاعفة صادراتها للإقليم إجمالا بحلول عام 2015 لترتفع من

1- المعز، **مرجع سبق ذكره**.

مستواها الحالي الذي يصل إلى 320 مليار دولار أمريكي، أما على المستوى الجماعي فيبرز النشاط الأمريكي في نطاق منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC)، حيث نجحت الدبلوماسية الأمريكية في اجتماع مانيلا الذي عقد في الفلبين خلال شهر نوفمبر من عام 1996 في إقناع قادة الدول المشاركة لتبني الرؤية الأمريكية بصدد عدد من القضايا، وقد تعهد زعماء الدول المشاركة في القمة في البيان الختامي الصادر عنها بتحقيق أهداف المنتدى، وعلى رأسها تحويله إلى أكبر منطقة تجارة حرة في العالم بحلول عام2020[1].

ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي Asia Pacific Economie Cooperation (APEC) هو منتدى نشأ بناءا على فكرة رئيس الوزراء الأسترالي السابق *روبرت هوك* بناءا على خطاب ألقاه في سيول عاصمة كوريا الجنوبية في جانفي عام 1989، وفي نفس العام وفي 6 نوفمبر عام 1989 في كانبرا بأستراليا اجتمع قادة 12 دولة أعلنوا قيام منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي والدول المؤسسة[2] هي(أستراليا، بروناي، كندا، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة الأمريكية، أندونيسيا، اليابان، ماليزيا، نيوزيلندا، الفلبين، سنغافورة، تايلندا، الصين، هونكونغ، تايوان، المكسيك، بابوا غينيا الجديدة ، الشيلي، البيرو، روسيا والفيتنام) (أنظر الجدول رقم(02)).

<u>جدول رقم 02</u>: دول منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي وسنة الانضمام

الدولة	سنة الانضمام
أستراليا، بروناي، كندا، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة الأمريكية، أندونيسيا، اليابان، ماليزيا، نيوزيلندا، الفلبين، سنغافورة، وتايلندا (هي الدول المؤسسة)	1986
الصين، هونج كونج وتايوان	1991
المكسيك، وبابواغينيا الجديدة	1993
شيلي	1994
بيرو، روسيا، وفيتنام	1998

1- John Mckay. « APEC Successes, Weaknesses and Future Prosspectn » , **<u>Southesst Asia Affairs</u>**, 2002, p43.
2- **<u>Ibid</u>**, p44.

من هنا يظهر أن APEC عبارة عن خليط من الدول تختلف من الناحية الثقافية ومستويات النمو الاقتصادي والازدهار الاجتماعي والأهداف الوطنية والدينية والأوضاع السياسية، فالمنتدى يضم 16 دولة من الساحل الغربي الآسيوي للمحيط الهادي، و5 دول من الساحل الشرقي الأمريكي للمحيط الهادي.

هذا، كما أبرمت أمريكا والآسيان اتفاقية اقتصادية أطلق عليها اسم اتفاقية إطار للتجارة والاستثمار بهدف تقوية العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه المجموعة الإقليمية، وتعتزم الولايات المتحدة تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع رابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان"، والتي كان وزير الخارجية *جون كيري* شارك في قمتها التي عقدت في 9 أكتوبر عام 2014 في بندر سري بيجاوان بسلنطة بروناي. وكان كيري قد أقر خلال القمة بالتقدم الذي أحرز خلال العام الأول من مبادرة المشاركة الاقتصادية الموسعة بين الولايات المتحدة الأمريكية ورابطة دول آسيان، وهي إطار عمل للتعاون الاقتصادي يهدف إلى توسيع العلاقات التجارية والاستثمار بين الولايات المتحدة الأمريكية ورابطة دول الآسيان، وخلق فرص عمل جديدة في جميع البلدان الإحدى عشر؛ وتمثل رابطة دول آسيان التي يبلغ عدد سكانها مجتمعة حوالي 620 مليون نسمة ويتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي 2.2 تريليون دولار أمريكي، رابع أكبر سوق تصدير للولايات المتحدة الأمريكية وخامس أكبر شريك تجاري لها[1].

إن مبادرة المشاركة الاقتصادية الموسعة تحدد نشاطات تعاونية محددة من أجل تسهيل التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة الأمريكية ورابطة دول آسيان وزيادة الكفاءة والقدرة التنافسية للتدفقات التجارية وسلاسل الإمداد في جميع أنحاء منطقة آسيان، وبناء المزيد من الوعي للفرص التجارية التي تمثلها العلاقات الاقتصادية المتنامية بين الولايات المتحدة ومنطقة آسيان، وقد عرفت حركة التجارة والاستثمار بين رابطة دول آسيان والولايات المتحدة نموا سريعا، حيث بلغ إجمالي قيمة تجارة السلع والخدمات الأمريكية مع دول رابطة آسيان حوالي 225 بليون دولار أمريكي

1-أ ش أ، "تقرير أمريكي: الولايات المتحدة تنوي تعزيز علاقاتها مع دول الآسيان ببلايين الدولارات". (2014/04/30)، محملة من:http://www.el-balad.com/648972

عام 2011، وإجمالي قيمة الصادرات إليها بلغ 95 بليون دولار أمريكي ومجموع قيمة الواردات بلغ 129 بليون دولار أمريكي[1].

2. مبادرة الشراكة عبر المحيط الهادي Trans-Pacific Partnership(TPP) وهي إحدى أكثر الاتفاقيات التجارية الحرة طموحا، وأعلن عن تلك الاتفاقية لتكون بمثابة طريق يمكن من خلاله إحراز نمو مستقبلي للدول التي ستنضم إلى تلك المعاهدة. وتعتبر الشراكة عبر المحيط الهادي مشروع اتفاقية تجارية حرة تهدف إلى تعميق الروابط الاقتصادية بين 11 دولة هي أستراليا، بروناي، كندا، شيلي، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلاند، بيرو، الولايات المتحدة الأمريكية، سنغافورة وفيتنام، وما تهدف إليه هذه المبادرة هو العمل على تقليص حجم التعريفات الجمركية بشكل كبير بين الدول الأعضاء بل والتخلص منها في بعض الحالات، إضافة إلى فتح مجالات أخرى في تجارة البضائع والخدمات، كما تعمل هذه المبادرة على دعم تدفقات الاستثمار بين تلك الدول وتزيد من نموها الاقتصادي[2].

ما يمكن ملاحظته حول هذه المبادرة أن الدول الإحدى عشر التي تتفاوض حول مبادرة الشراكة هي كلها دول أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، فتعدد السكان في تلك الدول مجتمعة يزيد على 650 مليون نسمة، كما أن اتفاقية تجارة حرة بين تلك الدول من شأنها أن تحول تلك المنطقة إلى سوق واحدة أمام العديد من مجالات العمل ، وفي عام 2011 وصل معدل دخل الفرد سنويا في تلك الدول إلى نحو 31500دولار أمريكي، بينما بلغ إجمالي الناتج القومي لكل تلك الدول مجتمعة ما يزيد على 20 تريليون دولار أمريكي، ولا يمكن تجاهل حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أضخم الاقتصادات

1- **المرجع نفسه**.

2- A.Averseng et autres, **Nouvelles économiques et commerces des Etats Unies** . A mbassade De France aux Etats-Unis : service Economique de Washington, 2010,p5.

والتجارات العالمية، هي الآخذة بزمام المبادرة في تلك الاتفاقية، والتي تنظر إلى دول آسيا والمحيط الهادي على أنها منطقة هامة لنموها المستقبلي[1].

ويمكن حصر أهمية اتفاقية الشراكة الاقتصادية عبر المحيط الهادي في سببين أما الأول أن التجارة التي ستحققها هذه الاتفاقية ستكون أمرا حاسما في النمو الأمريكي، والثاني عزم الولايات المتحدة الأمريكية البقاء في آسيا، حيث توفر هذه الاتفاقية موطئ قدم دائم لأمريكا في مجالي التجارة والاستثمار في أكثر المناطق الواعدة اقتصاديا في العالم[2].

III. **المرتكزات السياسية**: تقوم الإستراتيجية الأمريكية بالإضافة إلى الإستراتيجية العسكرية والاقتصادية على الإستراتيجية السياسية التي تركز على الزيارات الدبلوماسية رفيعة المستوى التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة آسيا – الباسيفيك، تقوم بتوازنات سياسية حيث تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إحباط مساعي الصين لبناء محاور سياسية مع القوى الأسيوية الأخرى، لذلك دعمت دخول اليابان فيما عرف باسم مجموعة رؤية شرق آسيا مع مجموعة الآسيان لتكون اليابان عنصر التوازن في هذه العلاقة من خلال تحالفها وعلاقاتها مع المجموعة، فرابطة كهذه في شرق آسيا تعتبر قوة اقتصادية وسياسية على الساحة العالمية، كما تؤدي الولايات المتحدة الأمريكية لعبة التوازنات السياسية من خلال تقديم الدعم السياسي للقوى المتحالفة معها، فيما يتعلق بالقضايا المشتركة في المنطقة، فهي تركز على دعم المواقف اليابانية فيما يتعلق بالخلافات القديمة الجديدة مع الصين والتي تزداد سوءا، ما يمهد الطريق أمام السياسة الأمريكية للتأثير في مواقف القوى المتصارعة والاستفادة من حالة التباعد واستغلال المواقف، وذلك من خلال إمكانية إطالة أمد الخلافات التي يمكن أن تفرز أجواء خلافية تسير نحو التصعيد، وهنا تعرض الولايات المتحدة الأمريكية نفسها كضمانة للأمن والاستقرار في آسيا[3].

1-Ibid , p7.
2-Ibid, p9.

3-حيدر علي، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

المبحث الثاني: القضايا الأسيوية ضمن الإستراتيجية الأمريكية: نماذج تطبيقية للقضايا التي تدخلت فيها أمريكا

تدخل الولايات المتحدة الأمريكية القضايا الأسيوية ضمن إستراتيجيتها خاصة القضايا المعقدة التي تتميز بها منطقة آسيا – الباسيفيك، حيث هناك نزاعات حدودية متنوعة بين الصين واليابان، بين اليابان وروسيا، بين الهند والصين...، توترات في شبه الجزيرة الكورية، نزاعات على بحر الصين الشرقي والجنوبي...، وهذا الاهتمام بالقضايا يأتي انطلاقا من سعيها المتواصل للعب دور محوري في منطقة آسيا – الباسيفيك، واعتبارها الدولة الضامنة للأمن والاستقرار في المناطق المتوترة هذا من جهة، ومن جهة أخرى هذه التوترات والنزاعات تهدد مصالحها في المنطقة، كما تهدد حلفائها ما يجعل منها في بعض الأحيان طرف في نزاع خدمة لمصالحها وحفاظا على حلفائها.

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية عهدا على نفسها أنها ستحاول تقويض أي قوة تظهر لمنافستها، والولايات المتحدة تهتم بالدول المتطورة فقط على مستويين المستوى العسكري والمستوى الاقتصادي، لذلك فهي تتابع وتتدخل في شبه الجزيرة الكورية ضد كوريا الشمالية، وفي بحر الصين الجنوبي ضد الصين، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى قضيتين هامتين هما النزاع في شبه الجزيرة الكورية، نزاعات بحر الصين الجنوبي، واختيار هذين النزاعيين من بين عدة نزاعات كان للاعتبارات التالية:

1. كوريا الشمالية تملك السلاح النووي والولايات المتحدة الأمريكية تعمل على منع ظهور دول نووية أخرى إلى جانب الدول الموجودة هذا من جهة، ومن جهة أخرى من مبررات ودوافع الاهتمام الأمريكي بمنطقة آسيا – الباسيفيك هو منع انتشار الأسلحة النووية والسباق للتسلح في المنطقة.
2. بحر الصين الجنوبي ممر بحري هام بالنسبة لأمريكا حيث تمر عبره سفنها العسكرية بالإضافة إلى تجارتها، ما يدفعها لحماية ممراتها البحرية.
3. التدخل في هذين النزاعيين كان عمليا وصل إلى حد نشر الأسلحة خاصة في شبه الجزيرة الكورية.

I. نزاع شبه الجزيرة الكورية:

تشكل منطقة شبه الجزيرة الكورية بؤرة توتر، حيث تتقاطع فيها عدة مصالح لعدة دول، وهذه الجزيرة بموقعها الإستراتيجي تعتبر حلقة وصل بين عدة دول كالصين واليابان، فقد عرفت الصين واليابان أهمية الموقع الجغرافي لهذه المنطقة، حيث أن موقعها بمثابة جسر طبيعي يصل بين اليابان وأراضي قارة آسيا، لذا تعد شبه الجزيرة الكورية بمثابة منطقة تماس بين دول اليابسة الآسيوية مع دول ما وراء البحر كاليابان والصين والولايات المتحدة الأمريكية، وهي بذلك تحتل موقعا جيوبوليتيكيا حساسا تتقاطع فيه مصالح واستراتيجيات وطموحات قوى إقليمية ودولية كالصين، روسيا، اليابان والولايات المتحدة، من هذا المنطلق يأتي اهتمام هذه القوى الشديد بهذه المنطقة لامتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي، وكذلك سعيها المتواصل لتطوير قدراتها العسكرية خاصة النووية منها[1].

شبه الجزيرة الكورية انقسمت بعد الحرب العالمية الثانية إلى جنوبية تابعة للمعسكر الغربي، وشمالية تابعة للمعسكر الشرقي، وبعد نهاية الحرب الباردة حافظت الدولتين على نظام المعسكر التابع له حيث أن كورية الجنوبية دولة رأسمالية، وكوريا الشمالية دولة اشتراكية، أما بخصوص التنمية والتطوير فإن الأولى أي كوريا الجنوبية من البلدان المتقدمة تكنولوجيا، أما الثانية أي كوريا الشمالية فتطور قواتها العسكرية على كافة المستويات البرية، البحرية والجوية، كما تسعى لامتلاك السلاح النووي[2] (أنظر الخريطة رقم (06)) حيث تظهر هذه الخريطة تقسيم شبه الجزيرة الكورية إلى قسمين كوريا الشمالية وعاصمتها بيونغ يونغ، وكوريا الجنوبية عاصمتها سيول.

1- خالد المعيني، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**. دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 214.
2-مايسة سلامة التاجي، "بين أمريكا وكوريا الشمالية، حرب أم خدعة؟".(2014/05/01)، محملة من:
http://www.maghress.com/hespress/74863

خريطة رقم06: شبه الجزيرة الكورية

المصدر: http://www1.rfi.fr/actufr/articles/082/article_46677.asp

تعتبر كوريا الشمالية تهديدا لعدة دول في منطقة آسيا – الباسيفيك، وتعد كوريا الجنوبية واليابان أكثر الأطراف المعنية بالبرنامج النووي الكوري وتطوير الصواريخ الباليستية، إدراكا لجدية التهديد المباشر لأمنهما القومي، فاليابان اعتبرت نشاطات كوريا الشمالية في مجال الصواريخ الباليستية تهديدا مباشرا لها خاصة بعد إطلاق كوريا الشمالية عام 1998 صاروخ (تايبودونغ-1) الذي سقط في المحيط الهندي، لذلك فإن توسيع كوريا الشمالية لفضائها الإستراتيجي قد يؤدي إلى تآكل مصداقية إستراتيجية الردع الأمريكية مما

قد يشجع هذه الدول على السعي للاعتماد على نفسها ورسم سياستها الدفاعية، بحيث أن كوريا الجنوبية قد رفعت من ميزانية دفاعها وهذا من أجل تحديث ترسانتها[1].

هذا وكرد على النشاطات النووية الكورية الشمالية، قامت كوريا الجنوبية بإنشاء مصنع للبلوتنيوم، كما عقدت مع كل من بريطانيا وروسيا الاتحادية اتفاقية لتخصيب اليورانيوم، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على نهجها المستقل في بناء القوة النووية لحماية نفسها من جارتها النووية (كوريا الشمالية)، أما اليابان فإن استمرار وتطور التهديد النووي والصاروخي الذي تمثله كوريا الشمالية قد يدفعها لاتخاذ قرار سياسي في الركون إلى سياسة نووية وعسكرية خصوصا بعد أن أصبحت محاطة بدول نووية في الإقليم وهي الصين، روسيا الاتحادية، الهند وباكستان، إضافة إلى القوة النووية التي هي في طور التكون والتطور وهي كوريا الشمالية، وبالتالي إدخال إقليم شرق آسيا في سباق تسلح لاسيما وأنها تمتلك مفاعلات نووية كبيرة ومخزونات من اليورانيوم والبلوتنيوم، فاليابان احتلت المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث الإنفاق على الدفاع حسب إحصائيات عام 2002 ومقاربة ميزانية الدفاع لفرنسا وبريطانيا حسب إحصائيات عام 2004[2]. وما يؤكد التحول في إستراتيجية اليابان الدفاعية طلب رئيس الوزراء الياباني *جونتيشيرو كويزومي* في عام 2002 من مساعديه إعادة النظر في سياسة اليابان النووية بوصفها لم تعد تنسجم مع التحديات والتهديدات سواء من جانب كوريا الشمالية، أو من جانب الصين[3].

من خلال ما ذكر أعلاه فإن منطقة شبه الجزيرة الكورية ستشهد سباقا للتسلح نظرا لإمكانية امتلاك التكنولوجية العالية الشيء الذي يهدد السلم والأمن في المنطقة، فبفضل السلاح النووي استطاعت كوريا الشمالية أن تصل إلى الردع، وتتمكن من تشكيل صورة خاصة في ذهنيات صانع القرار الأمريكي وحلفائها، وأن تجعلهم يدرسون بعمق القرارات التي يتخذونها ضدها.

تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في هذه القضية لمنع كوريا الشمالية من بناء ترسانتها النووية، ومن أجل مساعدة حلفائها خاصة اليابان وكوريا الجنوبية اللتين وقعتا مع

1-صلاح الدين سليم محمد. "تطور الصراع واحتمالاته المستقبلية في شبه الجزيرة الكورية"، **صحيفة البيان الإماراتية**، 2000، ص3.

2- النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 280.

3- منصور أبو العزم. "هل تصبح اليابان قوة نووية؟"، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، العدد: 42256، 2002، ص2.

أمريكا اتفاقيات الدفاع المشترك، وكذلك من أجل حماية مصالحها الحيوية المنتشرة في المنطقة خاصة الممرات البحرية والقواعد العسكرية لذلك قامت بعدة إجراءات منها[1]:

- اللجوء إلى مجلس الأمن لتشديد العقوبات المفروضة عليها، وهنا لابد من الإشارة إلى أن كوريا الشمالية لم تتأثر كثيرا بالعقوبات الاقتصادية والحصارات التي تفرضها عليها أمريكا لأنها تتلقى تأييدا من روسيا والصين، وهذا عن طريق التمويل المالي حيث تقدم الصين مثلا لها سنويا مساعدات مالية تصل إلى حوالي مليار دولار أمريكي سنويا.
- قيام أمريكا بانتهاج سياسة الاحتواء لكوريا الشمالية، حيث مكنتها هذه السياسة من الدخول في علاقة ثنائية معها أدت إلى نجاح المفاوضات بينهما، توجت بإبرام اتفاقيات نووية .

وعبر سنوات كانت ردود الأفعال الأمريكية على أفعال وتهديدات كوريا الشمالية يتراوح بين العقوبات الاقتصادية والمفاوضات الدبلوماسية، حيث أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تقبل بكوريا الشمالية دولة نووية ونتيجة للتصعيد في شبه الجزيرة الكورية بإجراء بيونغ يانغ لتجربة نووية ثالثة في فيفري عام 2012، وإعلان الرئيس *كيم جونغ أون* بوضع وحدات الصواريخ الإستراتيجية على أهبة الاستعداد لمهاجمة أهداف أمريكية وكوريا الجنوبية، إضافة إلى إعلان بيونغ يانغ في 5 أفريل عام 2013 أنها ستستأنف العمل في مفاعل يونغ بيون، لهذا وكرد على هذه التهديدات قامت واشنطن بدفع العديد من الأسلحة المتطورة للمنطقة، حيث نشرت مقاتلات من نوع بي52 وبي2 وإف 22، وبررت هذه الخطوات بأنها ضرورية لطمأنة حلفائها والحيلولة دون وقوع أخطاء في حساب كوريا الشمالية تؤدي إلى اندلاع الحرب، كما أرسلت إلى المنطقة مدمرة مجهزة بنظام إيجيس Aegis وبرادار متطور قادر على اكتشاف الصواريخ الباليستية واعتراضها، بالإضافة إلى رادار متحرك من نوع SBX-1، كما سترسل واشنطن نظام Thaad إلى جزيرة غوام للدفاع عنها من هجمات صاروخية محتملة[2].

1-Charles Armstrong. « US-North Korean relations », **In Asian Perspective**, N° : 4, 2004, p20.

2-عبد الرحمان المنصري. " تقارير: التصعيد في شبه الجزيرة الكورية التداعيات والمآلات"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 30 أفريل 2013، ص5 ، نقلا من: http://studies.aljazera.net

II. نزاعات بحر الصين الجنوبي:

لقد ذكر في الفصل الثاني من هذه الدراسة أهمية بحر الصين الجنوبي لأمريكا، فهو ممر بحري إستراتيجي بين عدة دول في جنوب شرق آسيا أهمها الصين، الفلبين، أندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، بروناي والفيتنام، تقدر مساحته بحوالي ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف كيلومتر مربع(000 500 3 كم^2)، تتوزع بين المنطقة الواقعة من سنغافورة ومضيق ملقا حتى مضيق تايوان، فضلا عن كون هذا البحر طريقا رئيسيا تعبره ثلث أعداد سفن الشحن البحري عبر العالم تقريبا وبحجم تجارة يقدر بخمسة تريليونات دولار أمريكي سنويا، كما أن أعماق هذا البحر تحوي مصادر واعدة للطاقة أهمها النفط والغاز، وتطالب الفيتنام، الفلبين، تايوان، ماليزيا وبروناي بمناطق من هذا البحر وتدعو إلى التفاوض لحسم هذه المطالب العالقة، إلا أن الصين ترفض ذلك ولا يزال الخلاف قائما بشأن السيادة على مياه وجزر وثروات هذا البحر[1] ، فالتوتر بين الصين والفلبين من جهة، وبين الصين وفيتنام من جهة أخرى قد وصل إلى مرحلة غير مسبوقة من التهديد باستخدام القوة العسكرية لحسم نزاع حول جزر سبراتلي وباراسيل إضافة إلى الدول الأخرى المطالبة بهذه الجزر ماليزيا، بروناي وإندونيسيا (أنظر الخريطة رقم (07)).

1-فريد هـ . لاوسون. " في ظل التوجه الإستراتيجي الأمريكي شرقا: هل ستقلل واشنطن من وجودها العسكري في الخليج؟"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2012/03/18، ص4، نقلا من: http//studies.aljazeera.net

خريطة رقم07: الدول التي تطالب بأحقيتها في جزر بارسيل وسبرتلي

المصدر:-http://leblogalupus.com/2011/06/11/risque-geopolitique-mer-de-chine-meridionale-la-mer-de-tous-les-dangers/

ترى الصين أحقيتها بالسيطرة على 80% من بحر الصين الجنوبي وهذا ما ترفضه معظم الدول المطلة عليه، ويتناقض كذلك مع قانون الحدود البحرية الذي أقرته الأمم المتحدة، وقد ازدادت حدة التوتر في المنطقة بعد اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز، كما جاء ازدياد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة مؤخرا ليزيد من حدة تلك التوترات، كل الدول التي تم ذكرها سابقا تطالب بجزء من بحر الصين الجنوبي، وكل واحدة منها تحدد الجزء الذي تطالب بممارسة السيادة عليه والخريطة رقم (08) تظهر ذلك.

خريطة رقم08: مطالب الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي.

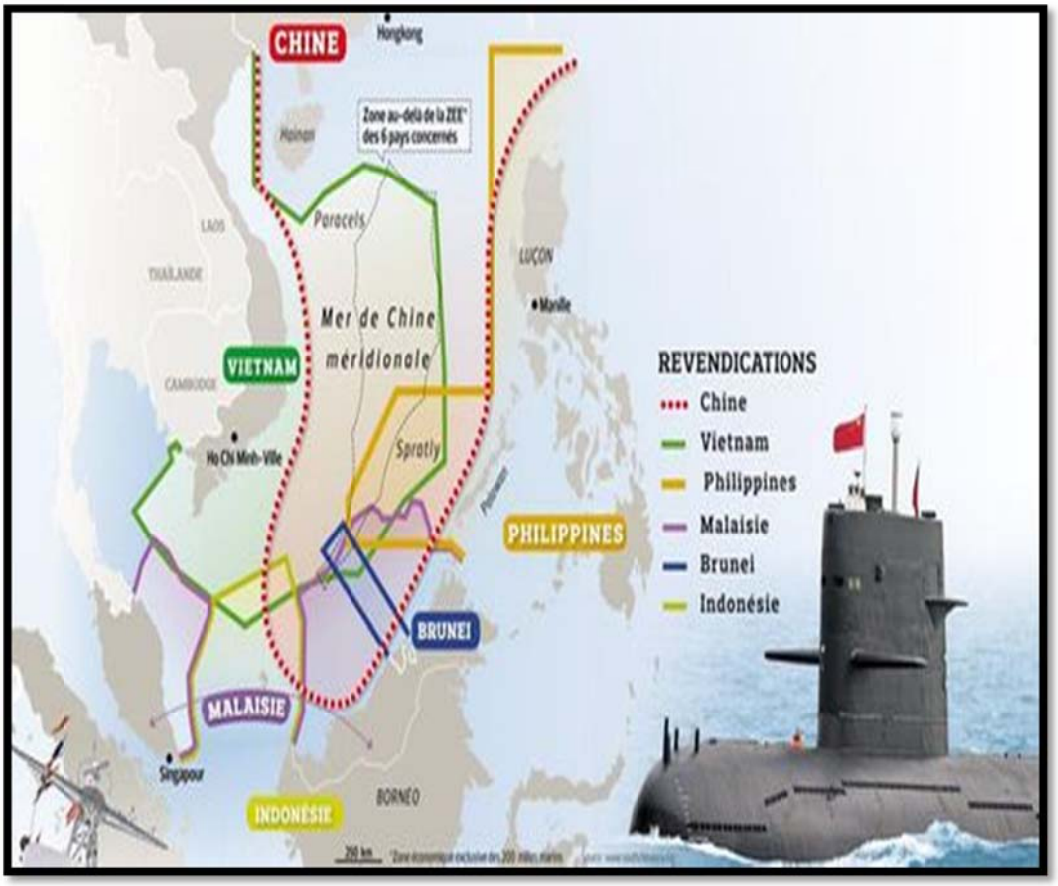

المصدر: southchinasea.org

كان التوتر قد ظل قائما وقيد الاحتواء من خلال المباحثات والمفاوضات التي كانت بكين تجريها مع تلك الدول بشكل ثنائي إلى أن اضطرت للموافقة على أن تتحول تلك الخلافات إلى نزاع إقليمي، عندما قررت دول آسيان التفاوض ككتلة واحدة مع الصين والتوقيع على تفاهم عام 2002 يخطر على أي طرف القيام بأية إجراءات أحادية استفزازية خاصة في عمليات التنقيب عن النفط والغاز، والشروع في التفاوض على إيجاد صيغة للاستثمار المشترك للمنطقة المتنازع عليها. لكن التطور الأهم حدث خلال القمة السادسة عشر لمنظمة دول جنوب شرق آسيا في العاصمة الفيتنامية هانوي في أفريل عام 2010 عندما ألقت وزيرة الخارجية الأمريكية *هيلاري كلينتون* كلمة اعتبرت فيها أن استمرار التوتر في بحر الصين الجنوبي يقوض المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وطالبت بضرورة إيجاد آلية لحل النزاع، ووافقت على ذلك 12 دولة لا علاقة لكثير منها

بالنزاع الجاري لكنها رأت أن القوة المتصاعدة للصين تجعل من التفاهم المتوقع قبل 8 سنوات ليس ذا معنى، ما جعل بكين تعتبر ذلك أول تدخل أمريكي علني سافر بقضايا المنطقة والعودة إلى سياسة فرق تسود هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك سياسة تتخوف منها كثيرا الصين وهي سياسة الانضمام، حيث هذه الأخيرة تنطلق من قانون ترسيم الحدود البحرية الذي أقرته الأمم المتحدة حيث سيزيد من مساحة الصين التقليدية التي تقدر بتسعة ونصف مليون كيلومتر مربع، ويمنحها ثلاثة ملايين كيلومتر مربع جديدة، لكن في نفس الوقت سيجعلها تشترك بحدود بحرية مع 14 جارا جديدا، بالإضافة إلى 15 جارا قديما تتشابك معهم جميعا بنزاعات حدودية، وسيجعل من علاقة الصين مع جوارها الإقليمي في أسوأ مراحلها منذ عقود، وهذا يعتبر ورقة ربح بالنسبة لواشنطن حيث تستغلها للتأثير في واحدة من القضايا الجوهرية التي تمس الأمن القومي الصيني لبناء حلف قوي يطوق الصين ويحاصرها، ويحد من هامش مناوراتها ويحقق هدف واشنطن باحتواء الصين والتأثير على نموها المتصاعد[1]. ويمكن تتبع تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في نزاعات بحر الصين الجنوبي ابتداء من عام 1995 في حادثة رصيف الأذى، حيث في أوائل عام 1995، اكتشفت الفلبين أن الصين قد أنشأت موقعا عسكريا صغيرا على رصيف الأذى Mischief Reet، وهو جزيرة صغيرة معزولة تبعد 150 ميلا عن جزيرة بالاوان وتقع ضمن النطاق الاقتصادي الحصري الذي تدعيه مانيلا، وهذا ما أثار سلسلة من الصدامات البحرية وخلق أزمة دبلوماسية غيرت المعادلة الإستراتيجية برمتها في بحر الصين الجنوبي[2].

انفجر الحادث المسمى بحادث رصيف الأذى في 8 فيفري عام 1995 عندما اتهمت الفلبين الصين ببناء منشأة عسكرية دائمة على الجزيرة، وطالبت بكين بسحب قواتها من المنطقة وأنكر المسؤولين الصينيين الاتهامات مدعين أن المنشآت الموجودة على رصيف الأذى هي مجرد ملاجئ للصيادين، ما أدى بالفلبين لإرسال مجموعة من السفن للمنطقة للتقصي فطردتها السفن الحربية الصينية، وباعتبار أن الفلبين تفتقر إلى القوة العسكرية الكافية لإخراج الصينيين من المنطقة بمفردها، التمست الدعم الدولي كخطوة أولى، كما

1-جويل برينكي. "الصين وخريطة مياهها الإقليمية"، **صحيفة البيان الإماراتية**، 2012، ص 8 .
2- كلير، **مرجع سبق ذكره**، ص 131.

دعت واشنطن إلى تنفيذ معاهدة الدفاع المشترك الأمريكية الفلبينية لعام 1951 بدعم الجهود العسكرية لطرد الصينيين من رصيف الأذى، بالرغم من أن واشنطن رفضت تقديم الدعم المباشر لأجل عملية كهذه، إلا أنها وافقت على تزويد الفلبين بالمساعدة العسكرية الإضافية والتدريب، كما أرسلت واشنطن مذكرة قوية إلى بكين تحتج فيها على إدخال القوات العسكرية إلى المنطقة[1].

منذ عام 1995 يلتقي المسؤولون الصينيون في عدة مناسبات مع نظرائهم الفلبينيين لمناقشة وضع رصيف الأذى، والجزر الأخرى التي يدعي البلدان الحق فيها، وصدر عن هذه اللقاءات العديد من بيانات التعبير عن حسن النية والوعود المتكررة بالإحجام عن استخدام القوة في حل هذه النزاعات، ومع ذلك واصلت الصين احتلال رصيف الأذى معززة هذا الاحتلال في عام 1998 بمنشآت عسكرية إضافية، وأقامت وجودا لها على جزر أكثر قربا من الأراضي الفلبينية المعترف بها، هذه التحركات قد أدت بشكل حتمي إلى مزيد من الصدامات في بحر الصين الجنوبي بما فيها حادث واحد قامت به سفينة مدفعية فلبينية بقصف سفينة صيد صينية وإغراقها. ما أدت حادثة رصيف الأذى عام 1995 دولا كثيرة في المنطقة ودولا أخرى لها مصلحة في المنطقة إلى إعادة تقويم سياساتها المتعلقة بالصين وبحر الصين الجنوبي، ففي ذلك الوقت كان معظم المحللين الغربيين يعتقدون أن الصين ستحصر استخدامها للقوة بنزاعها المستمر مع فيتنام، وستستخدم الدبلوماسية لحل خلافاتها مع الدول الأخرى في المنطقة، ولكن الصين أخذت في توسيع وتطوير أسطولها البحري وخلقت هي أيضا نوعا من سباق التسلح[2].

ترى الولايات المتحدة الأمريكية مصلحة حيوية في سلامة ممرات سفن الشحن في بحر الصين الجنوبي، بالرغم من أن قليلا من النفط يذهب إلى أمريكا الشمالية عن طريق هذا المسار، فإن الولايات المتحدة مرتبطة بمعاهدة لتأمين طرق الإمداد الحيوية لليابان، وكما تمت الإشارة إليه من قبل فإن الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بمعاهدة للمساعدة في الدفاع عن الفلبين، ويمكن التصعيد بين الصين والفلبين أن يتفاقم إلى درجة تصبح عندها

1- **المرجع نفسه**، ص ص 135- 136.

2-عبد المنعم طلعت. "الإستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا صياغة آسيوية"، (2013/04/12)، نقلا من:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=219033&eid=413

الولايات المتحدة متورطة، حيث أن السفن الحربية الأمريكية أيضا تقطع بحر الصين الجنوبي عند الإبحار بين القواعد الأمريكية في اليابان ومنطقة الخليج العربي، كما يؤكد المسؤولين الأمريكيين على المصلحة العامة في تثبيط نزعة المغامرة الصينية في منطقة آسيا – المحيط الهادي، ورغم هذا فإن المسؤولون الأمريكيون غير مباليين نسبيا إزاء التطورات في بحر الصين الجنوبي حتى تفجرت أزمة رصيف الأذى قبل الحادثة كانت واشنطن ترى أن النشاط البحري الصيني موجه حصرا إلى فيتنام لذا فإن اكتشاف وجود عسكري صيني على الجزر التي تدعي الفلبين الحق فيها قد جاء بمثابة شيء من الصدمة وعجل في حدوث مراجعة جديدة للسياسة الأمريكية في المنطقة، هذه المراجعة أدت في 10 ماي عام 1995 إلى إصدار أول بيان علني رسمي لأمريكا على الحادثة مشيرة فيه إلى تعارضها الشديد لاستخدام القوة لحل الادعاءات المتنافسة، كما جاء في البيان أن الحفاظ على حرية الملاحة هو مصلحة أساسية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن واشنطن ستقاوم أية محاولة من قبل الصين، أو أية قوة أخرى لإعاقة العبور الحر لسفن الشحن من خلال بحر الصين الجنوبي[1].

ورغم أن البيان الذي أصدرته أمريكا كان غامضا حول الخطوات التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لاتخاذها في حماية مصلحتها الأساسية في العبور الذي لا يعيق سفن الشحن الدولية، إلا أن بعد مدة من هذا البيان أبلغ مساعد وزير الدفاع جوزيف ناي أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لاستخدام القوات العسكرية لإبقاء الممرات البحرية مفتوحة[2] .

تنظر أمريكا إلى هذه القضية بجدية كبيرة ففي عام 1999 وفي مقابلة على متن حاملة الطائرات كيني هوك بعيد المناورات في المحيط الهادي الغربي صرح العميد البحري تيموثي ج كيتينغ Keating.J.Timthy قائد الأسطول السابع قائلا:

"الطرق البحرية هامة جدا لنا، إن كثيرا من النفط الياباني يأتي عبر مضيق ملقا وينعطف يسارا وينطلق عبر بحر الصين الجنوبي إلى اليابان، لذلك فإن التدفق

1- عزت شحرور. " تقارير: الصين ونزاعات المحيط الهادي..الأسباب والمآلات"، قطر: مركزالجزيرة للدراسات، 1 أكتوبر 2012، نقلا من: http://studies.aljazeera.net

2-**المرجع نفسه**.

المتواصل للتجارة عبر تلك المياه هو ذو أهمية حساسة وكبيرة لنا، إنه من المهم للبحرية الأمريكية أن تبحر في أي مكان في المياه الدولية، وإذا حدث ذلك في منطقة يظهر فيها بلد يعطي الكثير من الاهتمام، فلن ندع ذلك يردعنا عن ممارسة حقنا في الإبحار في المياه الدولية، ولذلك سنعود إلى مينائنا في اليابان للإبحار عبر بحر الصين الجنوبي إنه مياه دولية والولايات المتحدة مستمرة في عبورها"[1]

لتحقيق أهدافها عملت الولايات المتحدة بشكل مطرد على تقوية موقعها في بحر الصين الجنوبي في عام 1998 بالتوقيع على "اتفاقية القوات الزائرة " مع الفلبين تسمح للسفن الأمريكية الحربية بالمشاركة في مناورات عسكرية مشتركة مع البحرية الفلبينية وبالرسو على القواعد الفليبينية، وفي عام 2005 أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاق أمني مشترك مع سنغافورة وشهد شهر ماي عام 2010 أول مناورات عسكرية مشتركة بين الولايات المتحدة وفيتنام، وبعد عام من ذلك سمحت السلطات في سنغافورة للسفن الحربية الأمريكية بمزاولة نشاطاتها انطلاقا من قاعدة شانغي[2].

إن بحر الصين الجنوبي يحوي مصالح عدة قوى على رأسها الصين، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وهذه الدول مستعدة للدفاع عن هذه المصالح بالوسائل العسكرية إذا دعت الضرورة ذلك، وما يمكن ملاحظته أن بحر الصين الجنوبي يحوي على كافة المقومات لأجل مواجهة عسكرية كبرى وهذه المقومات على رأسها المخزونات غير مستخرجة من النفط والغاز الطبيعي.

بتدقيق في هاتين القضيتين يظهر أنهما متشابهتان حيث كلاهما أدتا إلى سباق التسلح، وكلاهما دفعتا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التدخل، وأثبتت هاتين القضيتين أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تبقى وتعمل على البقاء بشكل طبيعي سيدة الهادي وتعمل من منطق قوة إقليمية أولى في المنطقة، كما أن التصاعد الاقتصادي الذي تعرفه منطقة آسيا – الباسيفيك دفعا بأقوى دولها إلى التسارع بطلب المزيد من الطاقة لتغذية صناعتها ما يدفع هذه الدول إلى البحث عن مصادر الطاقة والممرات التجارية لنقلها، الشيء الذي يشعل فتيل الحرب خاصة في منطقة بحر الصين الجنوبي الذي تتشارك فيه عدة دول.

1-كلير، **مرجع سبق ذكره**، ص 150.
2-شحرور، **مرجع سبق ذكره**.

إن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في تسييرها للقضايا الأسيوية تنطلق من ثلاث مبادئ رئيسية هي:

- ✓ مراقبة الاحتياجات الطاقوية لدول المنطقة وعلى رأسها الصين.
- ✓ العمل على كسب عدة حلفاء جدد والمحافظة على الحلفاء القدماء من خلال الالتزام بكل الاتفاقيات الدفاعية التي وقعت عليها.
- ✓ العمل على مراقبة ميزانيات دفاع دول المنطقة خاصة الدول الصاعدة فيها اليابان، الصين ...، والعمل على تحجيم القدرات النووية للدول النووية فيها وعلى رأس القائمة كوريا الشمالية التي صنفتها أمريكا ضمن محور الشر والصين.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من سياسة المحور التي تلعبها في المنطقة فإنها تأثر تأثيرا كبيرا على المنطقة وهذا يظهر من خلال تشكيلها لمحور الولايات المتحدة – اليابان – كوريا الجنوبية، وأصلا اليابان وكوريا الجنوبية هما حليفين هامين للولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثالث: ردود الأفعال على الإستراتيجية الأمريكية من طرف دول منطقة آسيا ـ الباسيفيك

تظهر مختلف الأدبيات الإستراتيجية الأمريكية أن الهاجس الأول لأمريكا في القرن الحادي والعشرين هو الصين، والعديد من المحللين يرون أن إستراتيجية إعادة الانتشار والتركيز على الشرق خاصة في عهدة *أوباما* تأكيد على تخوف أمريكا من نزع الصين الهيمنة منها، خاصة أن الصين لم تتأثر بالأزمة المالية عام 2008 التي تضررت بها أمريكا والدول الأوربية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الصين أقرضت المال لأمريكا وأصبحت هذه الأخيرة لها ديون بسندات تقدر بتريليونات الدولارات الأمريكية لصالح الصين.

يظهر من خلال تبادل التصريحات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أنها في حالة من التنافس الشديد، فبعدما كانت الصين حليف إستراتيجي في عهد بيل كلينتون تحولت إلى منافس إبتداءا من فترة رئاسة جورج بوش الابن، وهذا التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين دول منطقة آسيا – الباسيفيك متخوفة منه ومن نتائجه، لذلك كان ردود الأفعال على التواجد الأمريكي في آسيا – الباسيفيك يتراوح بين الترحيب، القلق والرفض، وهذا الأخير أي الرفض جاء من الصين.

يسيطر على بعض دول منطقة آسيا – الباسيفيك وعلى رأسهم إندونيسيا القلق ومصدره الشك بمدى إلتزام الولايات المتحدة الأمريكية بمنع الصين من الهيمنة على المنطقة، وهذا يوجب الأمريكيين على إبراز صدقهم تجاه حلفائهم في المنطقة وهذا عن طريق الاهتمام[1]، لهذا أندونيسيا طرحت مفهوم التوازن الديناميكي الذي يفتح الفضاء الأسيوي الباسيفيكي لجميع اللاعبين، وهذا الطرح الأندونيسي يتناغم مع تصريح لرئيس وزراء سنغافورة القائل بأن:"الأسيويون يدركون تماما أنه بالنسبة إلى أمريكا فإن الإقليم الآسيوي الباسيفيكي ليس سوى إقليم تمر في أجوائه طائراتها، وفي بحاره بوارجها وحاملات طائراتها، بينما الصين مقيمة فيه ولن تكون في أي يوم مجرد دولة مارة"[2]. والأسيويون وكما يعلن وزرائهم يريدون قرنا باسيفيكيا للجميع، وليس فقط للصين، أو للصين وأمريكا، فحسب يوريكو

1-نبيل نايلي. " قرن أمريكي باسيفيكي أم توازن ديناميكي"، (2013/12/23)، نقلا من:
www.airss.net/site/2012/01/22

2-**المرجع نفسه**.

كويكي Yuriko Koikie وزيرة الدفاع والأمن القومي السابقة لليابان فإن الوسيلة الأفضل لإحلال السلام في المنطقة تتلخص في تقاسم الولايات المتحدة الأمريكية والصين للمسؤولية عن النظام الإقليمي مع القوى الأخرى في آسيا وخاصة الهند، أندونيسيا، اليابان وكوريا الجنوبية، لذلك يظهر أن الاختيار واضح بالنسبة لآسيا حسب يوريكو، فإما أن تتبنى المنطقة هيكلا متعدد الأطراف للسلام، وإما أن تجد نفسها مقيدة بنظام قائم على التحالفات العسكرية الإستراتيجية ويتعين على أمريكا وزعماء آسيا وخاصة الصين أن يختاروا بين هذا المستقبل لآسيا وذاك[1].

يظهر مما ذكر أعلاه أنه حتى الحلفاء الإستراتيجيين لأمريكا في منطقة آسيا - الباسيفيك قلقون بشأن التنافس الأمريكي الصيني في المنطقة، لأنه عبر التاريخ التنافس بين دولتين تملكان مقومات القوة يؤدي في بعض الأحيان إلى مواجهات عسكرية لفرض الهيمنة، وتعرف جيدا دول المنطقة أنه لو يصل الوضع بين أمريكا والصين إلى المواجهة فإنه لا يوجد طرف رابح وخاسر، وأكثر من ذلك فإن دول المنطقة هي المتضررة رقم واحد من المواجهة .

بمقابل الدول القلقة هناك دول رحبت بالتواجد الأمريكي في منطقة آسيا – الباسيفيك خاصة تلك الدول الخائفة من الصين منها الفلبين، بروناي..حيث ترى أن الوجود الأمريكي في المنطقة عبارة عن حماية لها خاصة أمام القوة العسكرية والاقتصادية النامية التي تعرفها الصين، وبالتالي بالنسبة لهذه الدول فإن رؤيتهم الأولى هي اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية الرادع الأول للصين[2].

أما بالنسبة للدول التي ترفض التواجد الأمريكي في المنطقة فكما ذكّر أعلاه فإن هذه المجموعة تتمثل في الصين ، حيث أن الصين لمواجهة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة اتبعت في البداية إستراتيجية حسن الجوار وذلك بتطبيع العلاقات مع دول المنطقة سواء في إطار ثنائي أو جماعي، حيث أنها عملت على تنمية علاقاتها مع سنغافورة من منظور إستراتيجي في مختلف المجالات، ووفقا لوكالة الأنباء الصينية فإن سنغافورة تعد شريكا مهما للصين في التعاون الاقتصادي والتجاري، كما قامت قوات أمن سنغافورة وقوات أمن الصين

1-**المرجع نفسه**.
2-حيدر علي، **مرجع سبق ذكره**. ص 180.

بتدريبات مشتركة لمكافحة الإرهاب[1]، وفي مجال العلاقات الثنائية استطاعت الصين أن تكون علاقات وطيدة مع دول آسيا الوسطى وعلى رأسها كازاخستان، حيث عمقت العلاقات بينهما خاصة في مجالات الطاقة والأمن، ويؤكد الجانبان على توطيد التعاون الثنائي وتوسيعه من أجل ضمان العمليات الآمنة والثابتة والفعالة لأنابيب النفط والغاز الطبيعي الصينية - الكازاخية، كما تم الاتفاق أيضا على ضرورة تعزيز التعاون التنفيذي في مجالات الزراعة والتكنولوجية الحديثة، وبناء البنية التحتية لدفع بناء مركز التعاون في الحدود الصينية – الكازاخية[2].

وصل حد العلاقات الثنائية التي تعمل الصين على تكوينها إلى تكوين علاقة وطيدة مع الحليف الإستراتيجي الأول في المنطقة ألا وهو اليابان، حيث أن العلاقات الاقتصادية بينهما تطورت بشكل عجيب إلى درجة أنه في عام 2007 أصبحت الصين الشريك الاقتصادي الأكبر لليابان، وفي عام 2011 وصل حجم التبادل الكلي بينهما إلى 345 مليار دولار أمريكي، أي ما يقارب 9% من التجارة الخارجية الصينية، و21% من حجم التبادل الكلي لليابان، وبلغت الاستثمارات اليابانية في الصين 12 مليار دولار أمريكي، وتعمل أكثر من 23000 شركة يابانية في الصين موفرة بذلك مناصب عمل لأكثر من 10 مليون فرد صيني[3] ، كما نجحت الصين أيضا في توطيد العلاقات مع الفلبين حيث ارتفع مستوى التبادل التجاري بينها إلى 27.7 مليار دولار أمريكي عام 2010، ووصل كذلك حجم التبادل التجاري بين الصين وماليزيا إلى نحو 100 مليار دولار أمريكي، وبين الصين و أندونيسيا إلى نحو 30 مليار دولار أمريكي، وفي السياق ذاته اقتنصت الصين مكانة الشريك التجاري الأول لكوريا الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية[4].

أما فيما يخص العلاقات الجماعية فهي تربطها مع الآسيان حيث وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى نحو 292.5 مليار دولار أمريكي عام 2011 بمعدل نمو تجاوز 35.7%

1-أخبار الساعة، " الصين تنمي علاقاتها مع سنغافورة من منظور إستراتيجي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. العدد: 4472، 21 نوفمبر 2010، ص9.

2-أخبار الساعة، "الصين وكازخستان تتفقان على تعميق التعاون في مجالات الطاقة والأمن"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. العدد: 4477، 28 نوفمبر 2010، ص 12.

3-Tewfik Hamel. « L'US ASIA PIVOT OU LA QUÊTE D'UNE PROFONDEM STRATEGIQUE » : LE DILEMME DE SECURITE EN ASIE , **Géostratégique**, N° : 39, 2013, pp 124-125.

4-المعز، **مرجع سبق ذكره**.

وزادت الاستثمارات المشتركة بينهم بنسبة 10.9% لتصل إلى 7.4 مليار دولار أمريكي[1]، كل هذه الاستراتيجيات التي اتخذتها الصين هي إستراتيجيات داخل الإقليم الآسيوي الباسيفيكي، وتوسعت في ردود أفعالها إلى الدخول إلى الفناء الخلفي لأمريكا والمتمثل في أمريكا اللاتينية، حيث وقعت الصين سلسلة من اتفاقيات تجارية وعسكرية وارتفعت الواردات الصينية ستة مرات خلال الست سنوات الأخيرة، وقد وعدت الصين أمريكا اللاتينية بدعم الاستثمار فيها خاصة في البنية التحتية والطاقة، كما تعهدت الصين بأنها ستستثمر حوالي 100مليار دولار أمريكي فيها في العقد القادم، منها 20% في الأرجنتين لوحدها، كما أثمرت التحركات الصينية بدء المفاوضات مع الشيلي لإقامة منطقة للتجارة الحرة، كما تم تأسيس منتدى التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ودول الكاريبيب مهمته البحث في شتى مجالات التعاون ويعقد مرة كل 3 أو 4 سنوات بالتناوب[2].

كما ردت الصين على حلقات التطويق التي قامت بها الولايات المتحدة عن طريق تكوين تحالفات مع الدول المجاورة لها بحلقة مثلها، حيث ربطت الصين بين الممرات البحرية والتنمية الاقتصادية وهذا الارتباط يتم عن طريق النقل البحري للموارد الطاقوية والسلع، ما يدفعها أن تقوم ببناء قواعد بحرية ثنائية، فمن جهة هذه القواعد فيها موانئ لشحن وتفريغ السلع والمواد الطاقوية التي تستوردها، ومن جهة ثانية تحوي هذه القواعد على معدات عسكرية مطورة وهذه الإستراتيجية تعرف **بخيط اللؤلؤ String of Pearles** وهي نظرية وضعها عقيد في سلاح الجو الأمريكيChristopher J. Pehrson وهذه العبارة استخدمت لأول مرة من قبل شركة Booz-Allen-Hamilton وهي شركة للدفاع، وهذه النظرية تؤكد ارتفاع نفوذ الصين الجيوسياسي بمساعدة إستراتيجية توصف على أنها دقيقة وذكية، حيث هذه الإستراتيجية تبرز بوضوح زيادة النفوذ الصيني في جنوب شرق وجنوب آسيا وكذلك في المحيط الهندي[3] (أنظر الخريطتين رقم(09) و(10)).

1- **المرجع نفسه**.

2-رضا محمد هلال. " الثورة البيضاء وتراجع النفوذ الأمريكي في أمريكا اللاتينية..المؤشرات والدلائل"، **السياسة الدولية**، العدد: 164، 2006، ص187.

3 -Christopher J.Pehrson, **String of pearls : Meeting the challenge of China's rising power across the Asian littoral**. United States, 2006, pp3-4.

خريطة رقم 09:استراتيجية خيط اللؤلؤ

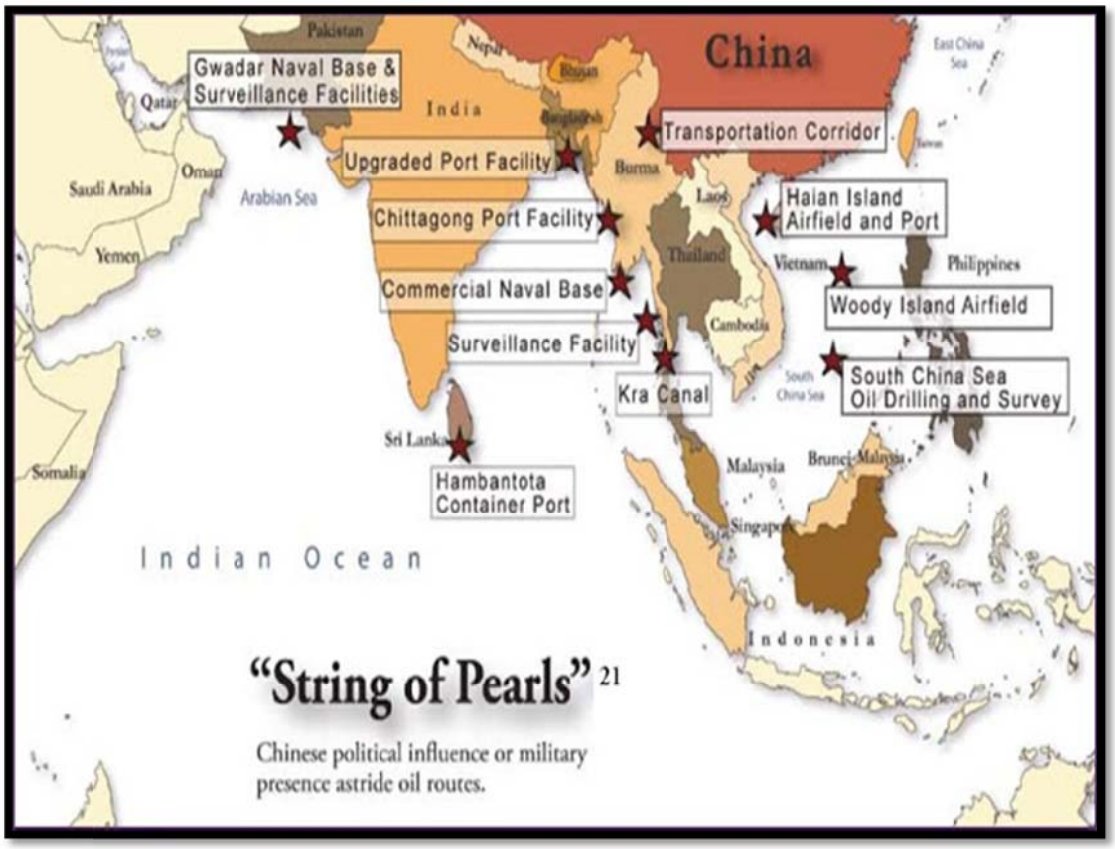

المصدر: http://abhijit-suryawanshi.blogspot.com/2012/02/string-of-pearls.html

خريطة رقم 10: إستراتيجية خيط اللؤلؤ بمقابل القوى الأمريكية

المصدر: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?32509

تظهر الخريطة رقم 09 تموقع القواعد البحرية الصينية حيث بالربط بينها سيتشكل عقد وهذا الأخير يربط بين أهم الممرات المائية الخليج العربي، بحر الصين الجنوبي والأهم من ذلك أنه يمر ويشمل المحيط الهندي، أما الخريطة رقم 10 فقد تم وضعها من باب المقارنة بين خيط اللؤلؤ وتوزيع القواعد العسكرية الأمريكية حيث أيضا الربط بينها يكاد يشكل حلقة مغلقة.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يظهر أن الولايات المتحدة تعتبر منطقة آسيا – الباسيفيك رهان استراتيجي لها لأنها تحوي مصالحا الحيوية، وهذه الأخيرة تتراوح بين الثروات التي تزخر بها المنطقة وعلى رأسها النفط، والممرات البحرية التي تمر منها سفنها العسكرية والتجارية، إضافة لكون المنطقة سوقا كبيرة لسلعها ولاستثماراتها، وعلى هذا الأساس تواجدها في المنطقة لم يكن بشكل عشوائي، وإنما بتخطيط إستراتيجي مبني على السياسة التي تم التطرق إليها .

إن الاهتمام الأمريكي المتزايد بهذه المنطقة جعلها تدخل القضايا الأسيوية ضمن أجندتها، حيث تجعل من هذه القضايا الأداة الأولى لتدخلاتها تنفيذا لالتزاماتها خاصة اتجاه حلفائها، ما أدى بها أي الولايات المتحدة على فرض نفسها العنصر المثبط لمختلف النزاعات في المنطقة.

إن التواجد الأمريكي في هذه المنطقة إذا كان يلقى ترحيبا من بعض الدول خاصة تلك التي تتخوف من الصعود الصيني، فإن عند البعض الآخر ترى فيه عنصر للقلق والشك، في حين أن الصين ترى في الولايات المتحدة الدولة التي تطبق سياسة فرق تسد خاصة في بعض القضايا التي تستغلها الولايات المتحدة الأمريكية كورقة ضغط مثل مساندة اليابان في مطالبه السيادية في بحر الصين الشرقي.

الخاتمة

سمح انهيار الاتحاد السوفياتي للولايات المتحدة الأمريكية ببسط هيمنتها وفرض زعامتها على الساحة الدولية، وهذه الزعامة تكرست في التسعينيات عندما تحدث الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عن بروز نظام دولي جديد، ومنذ ذلك الحين الإستراتيجية الأمريكية تعمل على جعل النظام الدولي نظامها، تحتل فيه مركز الصدارة، وذلك عبر تعزيز حضورها العسكري، الدبلوماسي والاقتصادي المكثف على الساحة الدولية.

من خلال هذه الدراسة يظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية تطمح لأن تبقى قائدة لعالم ما بعد الحرب الباردة، ما جعلها تطور من قدراتها خاصة العسكرية، الاقتصادية والتكنولوجية منها، وتسعى لأن تكون لها القدرة دائما على توظيف قدراتها وإمكانياتها في تدبير القضايا والأزمات الدولية والإقليمية بشكل مباشر أو غير مباشر، خدمة لمصالحها القومية.

إن السياسة الأمريكية عبر مختلف الفترات مبنية على فكرة محورية تتمثل في كون الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة المنوط بها قيادة العالم، وبالتالي لن تسمح لأية قوة أخرى أن تنافسها في القيادة، لذلك تتميز السياسة الأمريكية بأنها سياسة عالمية شاملة، تتوجه إلى الأماكن التي تحوي مصالحها القومية، وعلى هذا الأساس فإن هذه السياسة تتضمن ثلاثة مضامين رئيسية لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية الاستغناء عنها وهي الهيمنة، الاحتواء ومشروع القرن الأمريكي الكبير، حيث أنها استطاعت الهيمنة على مختلف الميادين في الساحة الدولية، فبواسطة المنظمات الدولية والمؤسسات الدولية العالمية، والشركات الكبرى عملت على فرض نمطها الاقتصادي المبني على اقتصاد السوق الحر والرأسمالية، كما استطاعت أن تفرض نمط قيمي ثقافي ومفاهيمي واحد بواسطة مجموعة قضايا تحركها من وقت إلى آخر خدمة لمصالحها، وعلى رأس هذه القضايا حقوق الإنسان، الديمقراطية والإرهاب...؛ في حين أن الاحتواء تطبقه في حالة وجود دول تنافسها خاصة في الريادة، أما بالنسبة لمشروع القرن الأمريكي الكبير فإنه مشروع لا يخص فقط الشرق الأوسط، وإنما محتواه يتضمن دول ومناطق أخرى يتم تحديدها على أساس أهميتها الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية.

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على جعل القرن الحادي والعشرين قرنا أمريكيا بدون منازع، وعلى هذا الأساس ركزت على أهم منطقة في العالم وهي منطقة آسيا – الباسيفيك التي لها أهمية جيواستراتيجية، حيث تحتل موقعا جغرافيا هاما بإشرافها على البحار والمحيطات ومختلف الممرات المائية، كما تحوي ثروات طبيعية هامة على رأسها النفط خاصة في بحر الصين الشرقي والجنوبي، إلى جانب قوتها البشرية ذلك بضمها أكبر دولتين في العالم من حيث التعداد السكاني(الصين والهند)، وبالتالي يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين ستركز على الشرق وذلك بجعله محورا أساسيا ورئيسيا في مفكرتها الإستراتيجية.

إنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن التواجد الأمريكي في منطقة آسيا – الباسيفيك لم يكن وليد القرن الحادي والعشرين، وإنما يمكن إرجاعه إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحرب كوريا، عندما عقدت أول اتفاق أمني مع اليابان وكوريا الجنوبية حيث تعهدت بحمايتهم والدفاع عليهم، وبعد ذلك وسعت من تحالفاتها وذلك بتكوين علاقات قوية مع أستراليا، والتي تطورت إلى عقد اتفاق ثلاثي يعرف بمعاهدة أنزوس ANZUS يضم الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا والنيوزلندا في عام 1951.

بتتبع محطات التواجد الأمريكي في منطقة آسيا – الباسيفيك أو بالأحرى مكانة منطقة آسيا – الباسيفيك في سلم الإدارات الأمريكية التي مرت على البيت الأبيض يظهر أن الرئيس بارك أوباما هو الرئيس الذي أظهر بوضوح اهتمام إدارته بهذه المنطقة، وهذا يظهر في زياراته المتكررة إلى المنطقة، وفي خطاباته حول المنطقة والتي إن دلت على شيء إنما تدل أن الفترة الرئاسية لأوباما خاصة عهدته الثانية سيركز على آسيا – الباسيفيك، لذلك وحفاظا على الريادة الأمريكية وزعامتها العالمية فإن صناع القرار الأمريكيين انتهجوا لذلك سياسات مختلفة ومتنوعة للتغلغل في آسيا – الباسيفيك واحتلال موقع اللاعب الإستراتيجي الأول فيها ويمكن تلخيص هذه السياسات في:

- ✓ تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة النظر في حلفائها بالمنطقة، حيث قويت العلاقات مع حلفائها التقليديين ووسعت علاقاتها لتشكيل حلفاء جدد، كما تعمل على

توسيع آفاقها في المنطقة بعلاقات شراكة متنوعة، على هذا الأساس فإن الولايات المتحدة الأمريكية لها ثلاثة مجموعات رئيسية من الحلفاء وهما:

أ. مجموعة الحلفاء التقليديين الإستراتيجيين وتشمل اليابان، كوريا الجنوبية وأستراليا.

ب. مجموعة الحلفاء الجدد وتضم الفيتنام، الفلبين، أندونيسيا وسنغافورة.

ت. مجموعة الحلفاء التي ترغب في استقطابهم إلى جانبها وتضم هذه المجموعة بالأساس الهند.

- ✓ بناء وتصميم سياسة الانتشار من خلال التركيز على أربعة عناصر أساسية هي:

أ. التقليص من حجم القوات العسكرية المتواجدة في أوروبا.

ب. دعم التواجد البحري في المحيطات وإنشاء قواعد برمائية في أستراليا ونيوزلندا، وجعل شمال غرب أستراليا -منطقة دروين- كأكبر قاعدة لها في المنطقة.

ت. الاستثمار بقوة في التكنولوجيات الدقيقة.

ث. جعل الهند حليفا إستراتيجيا لها.

- ✓ تركز الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة آسيا – الباسيفيك لأنها تحوي لاعبين جدد يهددون الزعامة الأمريكية وبالتالي فمن سياستها ما يعرف بالاحتواء والاحتواء المزدوج، حيث في إستراتيجيتها لن تقبل ببروز أي قطب منافس لها حتى ولو كان صديقا، لذلك من أولوياتها في المنطقة احتواء اللاعب الأول فيها وهي الصين التي بدأت تطور وتنمي قدراتها خاصة الاقتصادية منها، كما تقوم الولايات المتحدة بمراقبة التقارب الصيني الروسي وهذا عن طريق الاحتواء المزدوج لهما.

تحوي منطقة آسيا – الباسيفيك ملفات ساخنة منها السباق نحو التسلح الذي بدأته كوريا الشمالية بسعيها المتواصل للحصول على الأسلحة النووية، النزاعات الإقليمية خاصة قضية تايوان، النزاعات الطاقوية خاصة في بحر الصين الجنوبي، وهذه الملفات تعتبر ورقة رابحة في يد الولايات المتحدة الأمريكية لتبرر تركيزها وتواجدها في هذه المنطقة.

إن التواجد الأمريكي في منطقة آسيا – الباسيفيك تواجهه عدة تحديات أهمها:

أ. رفض الصين للتدخل الأمريكي في المنطقة ولتعزيز تواجدها العسكري فيها.

ب. قلق دول هذه المنطقة حول التنافس الموجود بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، ومن جهة أخرى قلقها حول مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية أي مدى محافظة الولايات المتحدة الأمريكية على التزاماتها مع دول المنطقة متى تطلبت الضرورة ذلك.

ت. تطور الطموح السياسي لدول منطقة آسيا – الباسيفيك وخصوصا دولها الكبرى الصين، اليابان والهند، هناك مطالب قوية من طرفهم لإعادة هيكلة المؤسسات السياسية والمالية العالمية كمجلس الأمن الدولي، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ورفضهم لهيمنة القطب الواحد، بل العمل على جعل القرن الحادي والعشرين قرن متعدد الأقطاب.

ختاما يمكن تلخيص السياسة الأمريكية في منطقة آسيا – الباسيفيك في:

1. الهدف من التوجه الأمريكي نحو آسيا – الباسيفيك وجعلها ضمن أولوياتها هو الحفاظ على زعامتها العالمية من خلال التواجد في أهم منطقة في العالم خلال هذا القرن، واحتواء الصين وذلك بتطويقها بسلسلة من الحلفاء ومراقبة كل تحركاتها، إضافة إلى اعتبار هذه المنطقة بطن رخوي لمختلف الموارد الطاقوية التي هي في طور التبلور خاصة في قاع المحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي، دون نسيان أهمية هذه المنطقة للاستثمارات الأمريكية واتساع سوقها للسلع الأمريكية.
2. في العقود القادمة، منطقة آسيا – الباسيفيك تحتل موضع هام في الساحة الدولية في جميع الميادين الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية وستكون المنطقة الأهم في العالم لذا تكوين وبناء علاقات جيدة مع هذا الفضاء لا يعتبر مهما فقط بالنسبة لأمريكا وإنما مهما أيضا بالنسبة للعالم.
3. في القرن الحادي والعشرين ستقبل الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الدول الأسيوية وعلى رأسها الصين، اليابان، الهند، كوريا الجنوبية وأندونيسيا لعب أدوار إقليمية دون أن تطلع لعب أدوار عالمية.
4. لقد استعانت الولايات المتحدة بعدة سياسات لكسب رهانها الإستراتيجي في منطقة آسيا – الباسيفيك، وكان أهم هذه السياسات تلك التي تقوم على المرتكزات العسكرية .

قائمة المراجع

باللغة العربية:

أ. الموسوعات والمعاجم

1. الجاسور (ناظم عبد الواحد) ، **موسوعة علم السياسة**. عمان: دار مجدلاي، 2004.
2. عبد الفتاح (إسماعيل) ، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008.
3. غريفيش (مارتن) ، أوكالاهان (تيري) ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

ب. الكتب

4. الدباغ (مصطفى)، **الخداع في حرب الخليج: معركة الإعلام**. عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، 1993.
5. المنوفي (كمال) ، **الاتجاهات المعاصرة في السياسات العامة الكورية**. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2006.
6. المعيني (خالد) ، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**. دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
7. السيد سليم (محمد) ، **تحليل السياسة الخارجية**. الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.
8. النعيمي سمي (أحمد) ، **السياسة الخارجية**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008.
9. الشيخ (نورهان) ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
10. الشاهر (شاهر إسماعيل) ، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول2001**. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.
11. التنير (سمير) ، **أمريكا من الداخل حروب من أجل النفط**. لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2010.

12.بسيوني عرفة علي رضوان (عبير) ، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين**. القاهرة: دار النهضة العربية، 2011.

13.برجنسكي (زبغنيو) ، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية و متطلباتها الجيواستراتيجية**. (ترجمة: أمل الشرقي). الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

14.ـــــــــ (ـــــــــ) ، **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم؟**. (ترجمة: عمر الأيوبي). القاهرة: دار الكتاب العربي، 2004.

15.جودة (حسنين جودة)..[وآخرون]، **جغرافية آسيا في عالم متغير**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2011.

16.ديني (بروسترك) ، **نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية**. (ترجمة: ودودة عبد الرحمان بدران). مصر: الدار الدولية للنشر و التوزيع، 1991.

17.د.كانتور (روبرت)، **السياسة الدولية المعاصرة**. (ترجمة: أحمد ضاهر). الأردن: مركز الكتب الأردني، 1989.

18.زكريا (فريد)، **من الثروة إلى القوة: الجذور الفردية لدور أمريكا العالمي**. (ترجمة: رضا خليفة). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999.

19.حيدر علي (حسين) ، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي**. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012.

20.كلير (مايكل) ، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**. (ترجمة: عدنان حسن). بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.

21.لهيب (عبد الخالق) ، **بين إنهيارين: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة**. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003.

22.ميتكيس (هدى) و السيد صدقى (عابدين) ، **قضايا الأمن في آسيا**. القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 2004.

23.مرقس (سمير) ، **الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة- الدين- القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003.

24.ناي (جوزيف) ، **مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي وحدها؟**. (ترجمة: محمد توفيق البجيرمي). الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.

25.ـــــــــ (ـــــــــ) ، **القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة العالمية**. نيويورك: ببليك أفيرز، 2004.

26.عبد اللطيف (أميمة) ، **المحافظون الجدد قراءة في خرائط الفكر و الحركة**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003.

27.عبد السلام (رفيق)، **الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2008.

28.عطوان (خضر عباس) ، **مستقبل العلاقة الأمريكية-الصينية**. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.

29.قبيسي (هادي) ، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة و الواقعية**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص 72.

ت. الدوريات والمجلات

30.أبو العزم (منصور). "هل تصبح اليابان قوة نووية؟"، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، العدد: 42256، 2002.

31.أبو عامود (محمد سعد). "السياسة الأمريكية في آسيا"، **السياسة الدولية**، العدد: 114، 1997.

32.أخبار الساعة، " الصين تنمي علاقاتها مع سنغافورة من منظور إستراتيجي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. العدد: 4472، 21 نوفمبر 2010.

33.أخبار الساعة، "الصين وكازخستان تتفقان على تعميق التعاون في مجالات الطاقة والأمن"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. العدد: 4477، 28 نوفمبر 2010.

34.البادي (عوض)."أمريكا بلا قيود : ثورة بوش في السياسة الخارجية"، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، العدد: 2، 2004.

35.المختار (صلاح). " من يصنع القرار الأمريكي و كيف"، **مجلة آفاق عربية**، العدد: 11، (ب.س.ن).
36.الدسوقي (أبو بكر). "تطور العلاقات الأمريكية الصينية"، **السياسة الدولية**، العدد: 142، 2000.
37.برينكي (جويل). "الصين وخريطة مياهها الإقليمية"، **صحيفة البيان الإماراتية**، 2021.
38.جاسم (صهيب). "أمريكا تبحث عن مرافئ آسيوية جديدة"، **دراسات سياسية**، العدد: 143، 2005.
39.ويلبورن (توماس). "السياسة الدولية في شمال شرق آسيا المثلث الإستراتيجي الصين-اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية"، **دراسات عالمية**، الإمارات العربية المتحدة، العدد: 12، (ب.س.ن).
40.حنا (إلياس). "النظام الدولي والخيارات الأمريكية الجديدة"، **شؤون الأوسط**، العدد: 105، 2002.
41.كالينيكوس (أليكس)."الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية"، **أنترناشيونال سوشياليزم**، العدد: 97، 2002.
42.كاطع علي (سليم). "مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي"، **مجلة دراسات الدولية**، العدد: 42، (ب.س.ن).
43.كيندي (بول). "تأملات في القرن الأمريكي التالي"، (ترجمة: عيسى سمعان). **مجلة الفكر السياسي**، دمشق: إتحاد الكتاب العرب. العدد: 6 ، 1999.
44. لين (كريستوفر). "إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية"، (ترجمة: أديب يوسف شيش). **مجلة الفكر السياسي**، دمشق: اتحاد الكتاب العرب. العدد: 4 و 5، 1998-1999.
45.منذر (سليمان). "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"، **المستقبل العربي**، العدد: 325 ، 2006.

46.سيد أبو ضيف (أحمد). "الهيمنة الأمريكية: نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمي الجديد"، **عالم الفكر**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. العدد: 3، يناير-مارس 2003.

47.سليم محمد (صلاح الدين). "تطور الصراع واحتمالاته المستقبلية في شبه الجزيرة الكورية"، **صحيفة البيان الإماراتية**، 2000.

48.عبد الرزاق كبة (صباح). "دور المراكز البحثية الأمريكية في الحياة السياسية و صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد: 40، 2010.

49.عبيد (هناء). " العلاقات الأمريكية الصينية بين موازين التجارة وحقوق الإنسان"، **السياسة الدولية**، العدد: 117، 1994.

50.عيسى (محمد عبد الشفيع). "المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي...قراءة في التقارير الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 173، يوليو2008.

51.علو (أحمد). "مفهوم الولوج العملياتي المشترك JOAC في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة"، **مجلة الجيش اللبناني**، العدد 327، 2012.

52. فاروق الزغبي (سلافة) . " فلسفة الإعلام الأمريكي و الشبكات الفضائية"، **الباحث الاعلامي**، العدد: 8، آذار 2010.

53.فرحات (محمد فايز). "مستقبل الانتشار النووي في شمال شرقي آسيا"، **السياسة الدولية**، العدد: 167، 2007.

54.رضا (محمد هلال). " الثورة البيضاء وتراجع النفوذ الأمريكي في أمريكا اللاتينية..المؤشرات والدلائل"، **السياسة الدولية**، العدد: 164، 2006.

55.شرقي (محمود). " أجهزة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية"، **مجلة المفكر**، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية . العدد: 4، (ب.س.ن).

56.خليل (حسين). "الأمن الإستراتيجي الدولي بعد كوريا النووية"، **السياسة الدولية**، العدد: 24، 2007.

ث. المذكرات والرسائل الجامعية

58. عوديشو (وليم أشعيا) ، «النظام السياسي والسياسة اليابانية المعاصرة». (**مذكرة ماجستير**، قسم العلوم السياسية، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008).

ج. المراجع الإلكترونية

59. أ ش أ، "تقرير أمريكي: الولايات المتحدة تنوي تعزيز علاقاتها مع دول الآسيان ببلايين الدولارات". (2014/04/30)، محملة من:

http://www.el-balad.com/648972

60. المعز (الطاهر) ، «الإستراتيجية الأمريكية في آسيا والمحيط الهادي». 2014/03/05، محملة من:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=315213

61. المركز العربي للمعلومات، «غوام مسمار غرزته القوات الأمريكية في منطقة آسيا والباسيفيك». (2013/10/12)، محملة من:

www.arabsino.com

62. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، «التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية»، قطر، أفريل 2012، نقلا من:

www.dohainstitute.org

63. المنصري (عبد الرحمان). « تقارير: التصعيد في شبه الجزيرة الكورية التداعيات والمآلات»، قطر: مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 30 أفريل2013 .

64. حمد (محمود). « تقارير: أمريكا والتوجه الإستراتيجي شرقا..الفرص والتحديات»، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 24 فيفيري 2013.

65. يونس (محمد عبد الله). "تحول جيواستراتيجي: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في الباسيفيكي"، 2014/03/14، محملة من:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=887205&eid=7885

66.سلامة التاجي (مايسة)، «بين أمريكا وكوريا الشمالية، حرب أم خدعة؟».(2014/05/01)، محملة من:

http://www.maghress.com/hespress/74863

67.نايلي(نبيل). « قرن أمريكي باسيفيكي أم توازن ديناميكي»، (2013/12/23)، نقلا من:

www.airss.net/site/2012/01/22

68.عبد الجليل. " قارة أوقيانوسيا"، (2014/03/18)، محملة من:

http://www.startimes.com?t=6541875

69.- شحرور (عزت). « تقارير: الصين ونزاعات المحيط الهادي..الأسباب والمآلات»، قطر: مركزالجزيرة للدراسات، 1 أكتوبر 2012.

70.توفيق الهرمزي (سيف نصرت) ، "المقوم العسكري و التكنولوجي للولايات المتحدة الأمريكية". 2014/02/04، محملة من:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=303078

71.تشيلاني (براهما). »تقرير: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في آسيا الملامح والتحديات»، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 19 فيفري 2012.

72.- خليل (حسين) ، "الإستراتيجية الإمبراطورية في وثيقة الأمن القومي الأمريكي"، 2014/03/14، محملة من:

http://drkhalilhussein.blogspot.com/2008/02/blog-post_1585.html

المراجع 63-64-69-71 مأخوذة من الموقع:

http:// studies.aljazeera.net

1. <u>باللغات الأجنبية:</u>

A. <u>Encyclopédies</u>

73. Victor (Jean-Christophe)...[et at], **<u>Le Dessous Des Cartes Atlas géopolitique</u>**. Paris : arte editions, 2006**.**

B. Les ouverages

74. Aicardi (Marc), **Politique Africaine des Etats Unis(mécanismes et conduite).** (2eme éditions); Paris : Edition nouveaux horizons,1987.

75. **-** A.Averseng et autres, **« Nouvelles économiques et commerces des Etats Unies »**, A mbassade De France aux Etats-Unis : service Economique de Washington, 2010.

76. Bonafede (Dom), **The President and the Executive Branch : Vital Center of Action.** Washington DC : Press and Publications Service, 1985.

77. Bowles (Nigel), **Government and Politics of the United States .** (Second Edition) ; Macmillan Press ltd,1998.

78. Busson (Marie-Pierre), **La Diplomatie Culturelle : Levier Stratégique au Cœur des Luttes D'influence ?.** Québec : Laboratoire D'étude sur les Politiques Publiques et la Mondialisation, Rapport 11Février 2012.

79. Boyer (Yves), **La Stratégie de Etats Unis vers l'Asie – Pacifique et la Chine**, Fondation pour la Recherche Statégique, 2013.

80. Cameron (Fraser), **US Foreign Policy after the Cold War Global hegemon or reluctant Sheriff ?**. (Second Edition); London and New York : Routledge Taylor &Francis Group,2006.

81. - Departement of Defense of United States, **Joint Operational Access Concept JOAC** , 2012 .

82. Emott (Bill), **Rivals : How the Power Struggle Between China, India and Japon Will SHape our Next Decade**. England : Penguin Books, 2009.

83. Ferguson (Nill), **The War of the of Word : Twenteith Century Conflict and the Descent of the West**. New York : Penguin Press, 2006.

84. Joyaux (François), « **Géopolitique de l'Extrême – Oriont** ». Tome1, Bruxelles, 1991.

85. Jaffrelot (Christophe), **Emerging States : The Wellspring of a New World Order**. Columbia Universitu Press,2009.

86. J.Mearsheimer (John), **The Tragedy of Great Power Politics** . New York : Norton, 2001.

87. J.Mearsheimer (John) and M.Walt (Stephen), **The Isreal Lobby and U.S.Foreign Policy.** USA : Farrar Giroux,2007.

88. J.Pehrson (Christopher), **String of pearls : Meeting the challenge of China's rising power across the Asian littoral**. United States, 2006.

89. M.Lampton (David), Bed (Same), **Different Dreams : Managing U.S.-China Relations 1989-2000**.University of California Press, 2001

90. Merieau(Eugénie), **Plaidoire pour un réengagement français et européen en Asie du Sud-Est.** France : IHEDN, 2013.

91. R.Viotti (Paul) et V. Kauppi (Mark), **International Relations Theory : Realism, Pluralism, Globalism .** (Second Edition) ; New York : Mac Millan Publishing Company, 1993.

92. Smith **(**David), **The Age of Instability, The Global Financial Crisis and What Comes**. Great Britain : Profile Books, 2010.

93. Snyder (Scott), **Pursuing a Comprehensive Vision for the US-South Korea Alliance**.Washington : Center for Strategic and International Studies, 2009.

94. Spanier (John) and M. Uslaner (Eric), **American Foreign policy Making and the Democratic Dilemmas**. USA : wesly publishing company inc , 1989.

95. T.Tow (William), **Security Politics in the Asia-Pacific : A Regional Global Nexus**. Cambridge University Press, 2009.

96. Vaughn (Bruce), **US Strategic and Defense Relationship in the Asia-Pacific Region**.USA : Congressional Research Service, 2007 .

C. Les revues et les périodiques

97. Amstring (Charles). « US-North Korean relations », **In Asian Perspective**, N :4, 2004.

98. Degand (Sophie) et Reyanaud (Oriane). « l'avenir de l'OTAN : les regards académiques »,**fiche de l'irsem** N° :3, mai 2010.

99. Faure (Guy). « Les mots de l'Asie : essai de terminologie géopolitique », **Persée**, Numéro : 66, 2001.

100. H. Jan (Kalicki). « Caspian Energy at the Crossroads », **Foreign Affairs**, Number : 5, 2001.

101. - Hamel (Tewfik). « L'US ASIA PIVOT OU LA QUÊTE D'UNE PROFONDEM STRATEGIQUE » : LE DILEMME DE SECURITE EN ASIE , **Géostratégique**, N° : 39, 2013.

102. Mckay (John). « APEC Successes, Weaknesses and Future Prosspectn » , **Southesst Asia Affairs**, 2002.

103. Samaan (Jean-Loup). « Une géographie américaine de la menace chinoise », **Hérodote**, N° : 140, 2011.

104. Sternenberg (Frédéric). « Une Nouvelle Méditerranée aux antipodes : Le Pacifique nouveau centre de gravité », **Tribune**, N° : 260, 2012.

الفهارس

1. فهرس الخرائط:

الخريطة رقم 01: دول شرق وجنوب شرق آسيا.....56

الخريطة رقم 02: الفضاء الآسيوي الباسيفيكي.....57

الخريطة رقم 03: خريطة جغرافية لأوقيانوسيا.....61

الخريطة رقم 04: جزر سبراتلي المتنازع عليها.....74

الخريطة رقم 05: توزيع القواعد العسكرية الأمريكية في آسيا – الباسيفيك.....95

الخريطة رقم 06: شبه الجزيرة الكورية.....109

الخريطة رقم 07: الدول التي تطالب بأحقيتها في جزر بارسيل وسبراتلي.....113

الخريطة رقم 08: مطالب الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي.....114

الخريطة رقم 09: إستراتيجية خيط اللؤلؤ.....124

الخريطة رقم 10: إستراتيجية خيط اللؤلؤ مقابل القوى الأمريكية.....125

2. فهرس الجداول:

الجدول رقم 01: قائمة الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية لعام2011.....72

الجدول رقم 02: دول منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي وسنة الانضمام.....103

3. فهرس الصور:

الصورة رقم 01: أهم المحطات التاريخية في العلاقات الصينية الأمريكية.....84

فهرس المحتويات:

الإهداء

شكر وعرفان

الملخص.....01

Résumé.....02

Abstract.....04

مقدمة.....05

الفصل الأول: السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة.....15

تمهيد.....16

المبحث الأول: التعريف بالسياسة الخارجية الأمريكية.....17

1. المدرسة الواقعية.....21
2. مدرسة المحافظين الجدد.....22

المبحث الثاني: مقومات السياسة الخارجية الأمريكية.....26

1. المقومات العسكرية.....26
2. المقومات الاقتصادية.....28
3. المقومات التكنولوجية.....29
4. المقومات الثقافية.....30

المبحث الثالث: مضامين السياسة الخارجية الأمريكية.....35

1. إستراتيجية الهيمنة.....35
2. الاحتواء.....38
3. مشروع القرن الأمريكي.....40

المبحث الرابع: المؤسسات الرسمية والغير رسمية المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.....43

1. المؤسسات الرسمية.....43
2. المؤسسات الغير رسمية.....46

خلاصة الفصل الأول.....51

الفصل الثاني: أهمية ومكانة منطقة آسيا – الباسيفيك في السياسة الأمريكية.....52

تمهيد.....53

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا – الباسفيك.....54

1. إقليم شرق آسيا.....57
2. إقليم جنوب شرق آسيا.....58
3. البحار والمحيطات.....60
4. أوقيانوسيا.....61

المبحث الثاني: الجذور التاريخية للتواجد الأمريكي في منطقة آسيا – الباسيفيك.....63

1. فترة رئاسة جورج بوش الأب.....64
2. فترة رئاسة بيل كلينتون.....64
3. فترة رئاسة جورج بوش الابن.....65
4. فترة رئاسة بارك أوباما.....67

المبحث الثالث: دوافع ومبررات التوجه الأمريكي نحو منطقة آسيا – الباسيفيك.....69

المبحث الرابع: مناطق الاهتمام الأمريكي في منطقة آسيا – الباسيفيك.....77

1. الحلفاء الإستراتيجيون.....77
2. الدول المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا – الباسيفيك.....82

خلاصة الفصل الثاني.....88

الفصل الثالث: الإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا – الباسيفيك بين التأثير وردود الأفعال.....89

تمهيد.....90

المبحث الأول: مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا – الباسيفيك.....91

1. المرتكزات العسكرية.....92
2. المرتكزات الاقتصادية.....102
3. المرتكزات السياسية.....106

المبحث الثاني: القضايا الأسيوية ضمن الإستراتيجية الأمريكية: نماذج تطبيقية للقضايا التي تدخلت فيها أمريكا.....107

1. نزاع شبه الجزيرة الكورية.....108
2. نزاعات بحر الصين الجنوبي.....112

المبحث الثالث: ردود الأفعال على الإستراتيجية الأمريكية من طرف دول منطقة آسيا – الباسيفيك.....120

خلاصة الفصل الثالث.....126

الخاتمة.....127

قائمة المراجع.....132

الفهارس.....144

فهرس الخرائط.....145

فهرس الجداول.....145

فهرس الصور.....145

فهرس المحتويات.....146